الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –بالمسيلة

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية.

قسم: علوم الاعلام والاتصال

العنـوان

المعالجة الإعلامية للجريمة في الصحافة الإلكترونية

مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الانسانية والاجتماعية

تخصص: صحافة.

من إعداد الطلبة:

- سماعيلي علي.
- منوار حمزة.

إشراف الأستاذ:

– يحيى تقي الدين .

السنة الجامعية :2020/2019

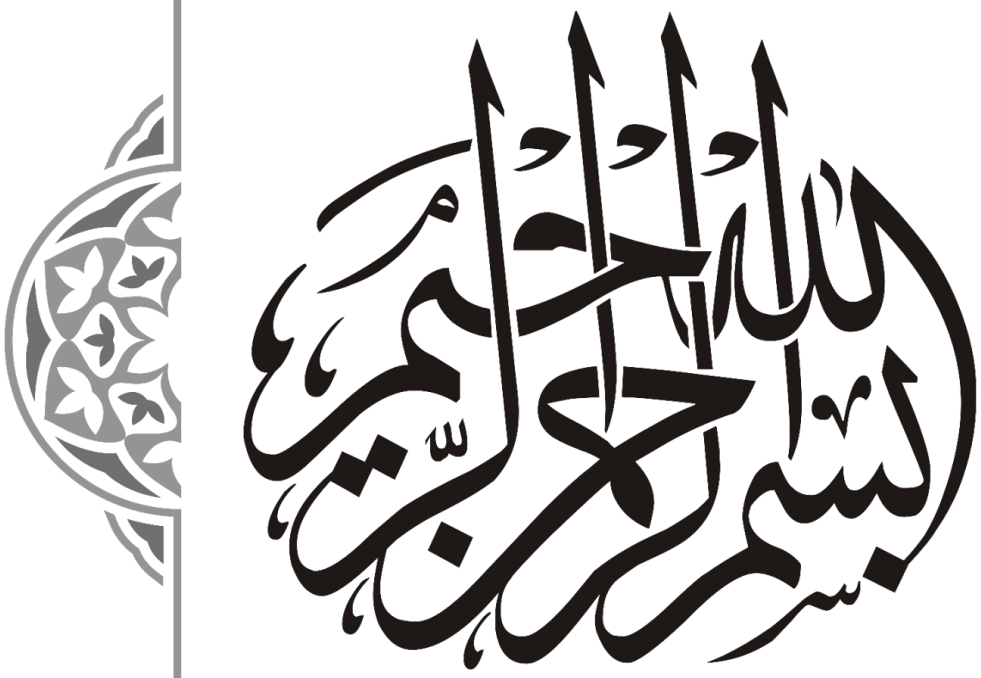
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

" لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

من منطلق قول خير خلق الناس سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم إلى الله تبارك وتعالى بالحمد والثناء كما يحبه ويرضاه الذي وفقنا في انجاز وإتمام هذا العمل.

نتقدم بجزيل الشكر الخاص إلى كل أساتذتنا الذين منوا علينا بمساعداتهم وتوجيهاتهم القيمة ومعلوماتهم النيرة طيلة مشوارنا الجامعي،

باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد...

ونخص الشكر والتقدير والاحترام إلى الاستاذة المشرفة الدكتورة "رابحي سليمة" لقبولها الاشراف على هذه المذكرة، والتي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها طيلة فترة إشرافها علينا، والتي كانت عونا لنا لإتمام هذا البحث. فجزاها الله عني خير الجزاء

كما نتوجه بعبارات الامتنان والشكر إلى جميع من مدى يد العون والمساعدة في انجاز هذا البحث سواء من قريب أو بعيد.

إهداء

أهدي هذا العمل :

إلى من قال فيهما ذو العرش العظيم:" وبالوالدين إحسانا".

أمي... التي لم تجد الكلمات مكانا...لروحك الطاهرة...أسكنكي الله جناته.

أبي...أهديك يا سندي بالحياة حبي وتقديري الخالص.

إلى كل إخوتي وأخواتي حفظكم الله ورعاكم وأدامكم بخير

كما أهدي ثمرة جهدي المتواضعة

إلى كل من ساعدني ووقف بجانبي لإتمام بحثي

سواء من بعيد أو قريب.

قائمة المحتويات:

كلمة شكر وعرفان إهداء فهرس الجداول	
مقدمة.....	1
الفصل التمهيدي:	
الإشكالية.....	4
أسباب اختيار الموضوع.....	7
أهداف الدراسة.....	7
أهمية الموضوع.....	8
تحديد المفاهيم.....	8
المدخل النظري للدراسة.....	12
نشأة نظرية الإطار الإعلامي.....	14
منهج الدراسة.....	24
أدوات الدراسة.....	25
مجتمع الدراسة.....	30
عينة الدراسة.....	31
الدراسات السابقة.....	35
الفصل الأول: الصحافة الإلكترونية	
تمهيد.....	41
المبحث الأول: نشأة وتطور الصحافة الإلكترونية.....	42
المطلب الأول: في العالم.....	42
المطلب الثاني: في الوطن العربي.....	47
المطلب الثالث: في الجزائر.....	51

المبحث الثاني: أنواع الصحف الالكترونية وفئاتها.....	55
المطلب الأول: الصحف الالكترونية الكاملة.....	55
المطلب الثاني: الصحف الالكترونية البحتة.....	56
المطلب الثالث: المواقع الاخبارية.....	57
المبحث الثالث: سمات الصحافة الالكترونية وتحدياتها.....	58
المطلب الأول: سمات الصحافة الالكترونية.....	58
المطلب الثاني: خدمات الصحافة الالكترونية.....	62
المطلب الثالث: تحديات الصحافة الالكترونية.....	65
خلاصة.....	68
الفصل الثاني: الجريمة وواقعها في الجزائر	
تمهيد.....	70
المبحث الأول: ماهية الجريمة.....	71
المطلب الأول: أسباب الجريمة.....	71
المطلب الثاني: تصنيفات الجريمة.....	76
المطلب الثالث: أركان الجريمة.....	79
المبحث الثاني: واقع الجريمة في الجزائر.....	81
المطلب الأول: العوامل المؤثرة في انتشار الجريمة في المجتمع الجزائري.....	81
المطلب الثاني: تقسيمات الجريمة في التشريع الجزائري.....	88
المطلب الثالث: جهود الدولة الجزائرية للوقاية والحد من الجريمة.....	91
خلاصة.....	97
خاتمة.....	99
قائمة المراجع.....	101

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح أعداد العينة المختارة.	

مقدمة

مقدمة:

تطور الجريمة في المجتمعات البشرية زيادة ونقصا حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية لكن مجتمع والمجتمع الجزائري أحد هذه المجتمعات التي مرت بتحولات اقتصادية وتغيرات اجتماعية كبيرة، حيث ساهمت هذه التحولات الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية في إفراز العديد من الظواهر المنحرفة منها ظاهرة الجريمة بمختلف أنواعها لتشمل حالات عديدة وتطال جميع الفئات والمستويات.

إن الباحث في والاتصال يهدف إلى فهم مختلف جوانب مشكلة البحث فهما صحيحة حتى يتمكن من معرفة مختلف مكونات الظاهرة ويتمني له معالجتها بطريقة علمية وفقا لأسس منهجية تسمع له بتحديد الظاهرة وتتبع آثارها كخطوة نحو الكشف عن العوامل التي ساهمت في تكوينها والتعرف على العوامل التي تولد ظاهرة الجريمة، خصوصا إذا ما تعلق الأمر بما تحمله لنا وسائل الإعلام عامة والصحافة الالكترونية بصفة خاصة من معلومات و أخبار حول الظاهرة، بحيث يمكن التعرف على أسبابها والعوامل المؤثرة في انتشارها ، خاصة وأن إشكالية الجريمة في الصحافة الالكترونية الجزائرية نالت اهتماما كبيرا من طرفي العديد من الباحثين والمهتمين نظرا لخطورتها وارتباطها بمتغيرات البناء الاجتماعي للمجتمع ومن بين هؤلاء المهتمين بحد الإعلاميين الذين يسعون عبر وسائل الإعلام المختلفة إلى متابعة الظاهرة ومعالجتها وتسخير كل الإمكانيات لتمكين الأفراد من معرفة ما يجري حولهم واطلاعهم على مستجدات الأحداث المختلفة.

فوسائل الإعلام عامة والصحافة الالكترونية خاصة تقوم بعملية تقديم المعلومات والأخبار حول الظاهرة، كونها تتميز عن غيرها من الوسائل الإعلامية الأخرى في تناولها للظاهرة تتيح للمستقبل الاطلاع عليها والعودة إليها في كل مرة.

وانطلاقا مما سبق ذكره فإن مشروع بحثنا يهدف أساسا إلى معرفة كيف تعالج الصحافة الالكترونية الجزائرية ظاهرة الجريمة و التعرف على الشروط التي لابد توفرها في هذه المادة عند نشرها على الصحيفة الالكترونية، الاطلاع على أنواع الجرائم التي تنشره ولحل مشكلة البحث وتحقيق أهدافه تم اعتماد خطة قوامها إطار منهجي وفصلين، يمثل الإطار المنهجي في الحيثيات المنهجية المتبعة، ويحتوي على عدة عناصر تناولت إشكالية الخاصة بالدراسة والتي اندرجت ضمنها التساؤلات الفرعية، مع أسباب وأهمية وأهداف البحث ثم تحديد المفاهيم العامة للموضوع كما تضمن هذا الفصل المنهج المستخدم وأدوات جمع البيانات إضافة إلى مجتمع البحث وعينة الدراسة كما احتوى على

الدراسات السابقة ، وبعد العرض المنهجي جاء الفصلين النظريين، حيث تناول الفصل الأول : الصحافة الالكترونية وقد شمل على ثلاثة مباحث، حيث اهتم المبحث الأول للفصل بنشأة وتطور الصحافة الالكترونية في العالم، في الوطن العربي وفي الجزائر، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى أهم أنواع الصحافة الالكترونية وفئاتها، وجاء في المبحث الثالث سمات ومعوقات الصحافة الالكترونية.

في حين خصص الفصل الثاني للجريمة وواقعها في الجزائر تطرقنا فيه إلى أسباب الجريمة ومعرفة أنواعها وأركانها ، كما تم التطرق في المبحث الثاني إلى أهم العوامل الأساسية والمؤثرة في انتشار الجريمة داخل المجتمع داخل المجتمع الجزائري، تمت الإشارة فيه إلى تقسيمات الجريمة في القانون الجزائري وصولا إلى جهود الحكومة الجزائرية إزاء الظاهرة وسبل مكافحتها والحد منها.

الفصل التمهيدي

الإطار المنهجي للدراسة

الاشكالية.

أسباب اختيار الموضوع.

أهداف الدراسة.

أهمية الدراسة.

تحديد المفاهيم.

المدخل النظري للدراسة.

نشأة نظرية الإطار الإعلامي.

منهج الدراسة.

أدوات الدراسة.

مجتمع الدراسة.

عينة الدراسة.

الدراسات السابقة.

1- الإشكالية:

ارتبطت وسائل الاعلام الجماهيرية منذ ظهورها ارتباطا كبيرا بحياة الأفراد والمجتمعات لما أحدثته من تغيرات بنائية ووظيفية فيها، وازدادت أهميتها بزيادة قدرتها على المساهمة مع وسائل التنشئة الاجتماعية الأخرى في معالجة العديد من الظواهر السلبية ونشر الوعي والمعرفة في المجتمع، من خلال تزويد المالي بالمعلومات الصحيحة والحقائق الثابتة عن طريق نشرها أو إذاعتها بشتى وسائل نشر المعلومات المعروفة، ونظرا لوظائف وسائل الاعلام المتعددة والمتنوعة في المجتمع بمكن الاستفادة من إمكانياتها وخصائصها للتأثير على الأفراد عند معالجة مشكلات وظواهر اجتماعية خطيرة كظاهرة الجريمة، والتي تعد من الوقائع الاجتماعية التي لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية بدرجات متفاوتة وعلى مستويات متعددة، نظرا للآثار المادية والمعنوية السلبية التي تخلقها في نفوس الأفراد والجماعات، ومنها التأثير البالغ الذي تحدثه في البناء الاجتماعي من تصدع في القيم وعدم الاستقرار النفسي والاجتماعي، ونجد أن العلماء المهتمين بدراسة المجتمع وبالأخص علماء الاجتماع وما تفرع عنه من علوم دائما يتساءلون حول ظاهرة الجريمة.

هل هي قانون الحياة أو انتهاك لهذا القانون؟ وهل تعد الجريمة نتيجة للاكتساب والثقافة أم تقررها بعض الغرائز الطبيعية والفكرية؟

وقد شخص بعض علماء الاجتماع والنفس بأن من يقوم بعملية الجريمة أنه مصاب بسلوك مرضي في حين يرى بعض علماء الطب والاعلام والاجتماع بأن الظاهرة متصلة بالوسط الاجتماعي والثقافي حيث تشمل جميع العلوم.

إن التغيرات البنيوية في المجتمعات التي رافقت وترافق عمليات التطور كان لها أثر واضح لي نمو وتصاعد معادلات الجريمة و بروز أنماط مستحدثة من الانحرافات، حيث كشف تقرير صادر عن مؤتمر هيئة الأمم المتحدة حول " اتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة واستراتيجيات منع الجريمة[1] والتي غطت المدة (2000- 2005) ارتفاع معدلات الجريمة بأنواعها كافة خصوصا جرائم الاعتداء على الإنسان والعنف والسرقة وتزايد الجريمة المنظمة، وأن هذه الزيادة في استمرار حيث بلغت نسبة(11%) عما كانت عليه (1995-1999).

[1] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول " أحوال الجريمة والعدالة الجنائية عن نطاق العالم" أمام المؤتمر العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في غينيا للمدة 10 - 17 أفريل 2005، ص ص 3- 4.

وتعتبر الجزائر إحدى هذه الدول التي تعاني من انتشار رهيب وكبير للجريمة بمختلف أنواعها وفي مجالات عديدة، حيث عرفت الفترة الأخيرة تطورا في أنماط الجريمة التي يرتكبها أشخاص عاديون دون تنظيم مسبق و تتصف بالعشوائية، وكذا الجرائم المنظمة التي يقوم بها مجموعة من الأفراد خارج سيطرة الدولة والقانون، يخططون وينفذون جرائمهم ضمن مجاميع تعمل وفق تنظيمات بالغة التعقيد، ذات نشاط مخطط لتحقيق الأرباح والنفود وقد يمتد نشاطهم خارج حدود الدولة.

إن الملاحظ للمشهد الاجتماعي في الجزائر يخلص إلى أن الجريمة، غير المنظمة والجريمة المنظمة أخذتا أبعادا خطيرة بوصولها إلى معدلات قياسية تجاوزت الخطوط الحمراء التي وضعها المجتمع كصمام أمان لأمنه واستقراره، أخر الإحصائيات الصادرة عن المديرية العامة للأمن الوطني لسنة 2014 أن عدد القضايا المسجلة الخاصة بالجرائم غير المنظمة بلغ 64177 قضية، أما بالنسبة للجرائم المنظمة حيث بلغ عدد القضايا المسجلة 5083 قضية[1] من نفس السنة.

ويعايش المواطن أحداثا وأشكالا متعددة للجريمة بطريقة مباشرة باعتباره جزء من المجتمع الذي يعيش فيه و يتأثر بإحداثه، وغير مباشرة من خلال ما تنقله له وسائل الإعلام وتأثر بها.

وتعد الصحافة الإلكترونية الخاصة تحديدا من الوسائل الإعلام الجماهيرية التي تلعب دورا فعالا وكبيرا داخل المجتمع من خلال ما تحمله مقالاتها وأخبارها من صور ومضامين في المحافظة على تماسك المجتمع، بل حتى على أمنه وسلامته حيث أصبحت تقوم بدور قوي وفعال في عمليات تشكيل الوعي العام من خلال تقديم المعلومات ونقل الأخبار والآراء، ويزداد اهتمام الأفراد والجماعات لهذه الوسائل كلما طرأت على المجتمع تغييرات تجلب اهتمام الفرد.

إن اهتمام الصحافة الإلكترونية الخاصة في الجزائر بظاهرة الجريمة يعود أساسا إلى الانتشار الواسع الذي عرفته هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة وتميزت بالسرعة والتنوع، وكذلك إلى التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي هيأت مناخ ساعد على إفراز ممارسات إعلامية صحفية حرة في الأساسي ساهمت في إبراز حجم الأخبار والمعلومات عن الجريمة في المجتمع الجزائري بشكل كبير.

حيث أصبحت تزودنا بتقارير و إحصاءات وحوادث تؤشر كلها على أن المجتمع الجزائري أضحى من خلال هذه الظاهرة يعيش أزمة قيمية حقيقية مما انطوى على الجانب النفسي.

[1] المديرية العامة لأمن الوطني، الإحصائيات الإجمالية يوم 2015/02/15، 15:30: http//www.dgsn.dz/

والاجتماعي للمجتمع وبدأت علامات القلق والخوف واللاستقرار حقيقة وواقع مقروض علينا، ورغم الاهتمام الذي تبديه الصحافة الإلكترونية الجزائرية الخاصة وتحديدا "تايمز" و "الجزائرية نيوز" لظاهرة الجريمة.

تبقى هذه الوسيلة مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالتزام قواعد الممارسة الإعلامية في نشر ومعالجة أخبار الجريمة، خصوصا أن بعضها يتهم الصحف الجزائرية الخاصة بالإثارة والتهويل والتضخيم، في حين يتهما آخرون بالتقصير والاغفال في واجباتها الاجتماعية كمؤسسة غير رسمية الضبط الاجتماعي.

ومن منطلق أن هذه الظاهرة تحظى باهتمام وسائل الإعلام بصفة عامة والصحافة الإلكترونية بصفة خاصة، وباعتبار أن الدراسة ترمي إلى تحليل معالجة الصحافة الوطنية الجزائرية لظاهرة الجريمة بالكشف عن أسبابها وآثارها فالهدف من هذه الدراسة يتحدد في محاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

- **ما طبيعة المعالجة الصحفية للجريمة في الصحافة الإلكترونية الجزائرية الخاصة من خلال تايمز والجزائرية نيوز؟**

ولتوضيح مضمون إشكالية بحثنا أضفنا عدة تساؤلات أخرى كالتالي:

❖ **التساؤلات الفرعية:**

- ما مدي اهتمام " تايمز والجزائرية نيوز " بظاهرة الجريمة؟
- ما هي الأنواع الصحفية التي اعتمدتها الصحيفتين عند معالجتهما لأخبار الجريمة؟
- ما هي أنواع الجرائم الأكثر معالجة في صحيفتي " تايمز والجزائرية نيوز"؟
- ما هي المصادر الإعلامية التي اعتمادات عليها الصحيفتين في معالجة موضوع الجريمة؟ وما هي المناطق الجغرافية التي تعرف شيوعا وانتشارا للظاهرة؟
- ما هو الاتجاه الذي تتبعه صحيفتي تايمز والجزائرية نيوز في معالجتهما لأخبار الجريمة؟
- ما هو الأسلوب الذي تعتمده صحيفتي تايمز والجزائرية نيوز في معالجتهما لأخبار الجريمة؟
- ما هو هدف صحيفتي " تايمز والجزائرية نيوز" في معالجتهما لأخبار الجريمة؟

2- أسباب اختيار الموضوع:

تنقسم الدراسات المتعلق موضوعها بوسائل الإعلام إلى ثلاث أقسام:

منها ما يهتم بدراسة المضمون أو المحتوى الذي تبثه أو نشره، ومنها ما يهتم بدراسة الجمهور الذي يتلقى تلك المضامين، والقسم الأخر يتركز على دراسة أثار تلك المسائل على المتلقي، ودراستنا تندرج ضمن الدراسات الوصفية التحليلية تصنف في خانة القسم الأول من تلك الدراسات كونها تحاول تحليل مضمون مجموعة من الصحف الإلكترونية وهي الصحافة الإلكترونية وتحليل ما جاء فيها.

ونعتقد أن من الأسباب التي تكتسي هذه الدراسة:

- التعرف على درجة اهتمام الصحافة الإلكترونية الجزائرية الخاصة بموضوع المعالجة الصحفية للجريمة التي تعد آفة اجتماعية خطيرة تهدد المجتمعات، خاصة مع تزايد التطور العلمي وأساليب المتاجرة بالأخبار، والتنافس على الربح المادي و كسب أكبر عدد من الجماهير، دون النظر فيما تخلفه.
- معرفة مدى التزام الصحف الجزائرية الخاصة للقواعد القانونية أو أخلاقياته المهنية الصحفية من خلال نشرها لأخبار الجريمة.
- الوصول إلى الأهداف المنشودة وأهمها لفت الانتباه والتفطن بجمل الأخطاء المرتكبة خلال نشر أخبار الجريمة.
- معرفة طبيعة معالجة صحيفتا تايمز والجزائرية نيوز لموضوع الجريمة شكلا ومضمونا.
- معرفة مدى تأثير إيديولوجية الصحيفتين وخطها التحرير في معالجة الموضوع.

3- أهداف الدراسة:

إن دراستنا لموضوع المعالجة الإعلامية للجريمة في الصحف الجزائرية أتى من أجل دراسة تحليلية والتوصل إلى مجموعة الحقائق والإجابة على الأسئلة التي تم طرحها و التي تطرحها خاصة لأن وسائل الإعلام في وقتنا الحالي لها أثر كبير على توجيه الرأي العام وتفسير تناول الصحافة الإلكترونية الجزائرية الخاصة لمثل هذا الموضوع وعلى الأخص لما تحمله من خصائص ومميزات.

1. أهداف علمية:

- تمثل في كشف واقع الممارسة الإعلامية ونشر أخبار الجريمة في الصحافة الإلكترونية الجزائرية الخاصة، بالإضافة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على السلوك الإجرامي للأفراد من خلال الدراسة التحليلية لصحيفتي تايمز والجزائرية نيوز كنموذج كذلك معرفة مدى التزام الصحف الجزائرية الخاصة بتطبيق أخلاقيات المهنة أثناء ممارستهم للمهنة الصحفية.

- استنتاج العلاقة بين الصحف الجزائرية الخاصة والظواهر الاجتماعية التي يمر بها مجتمعنا.
- رؤية كيفية معالجة الصحف الجزائرية الخاصة للظاهرة الإجرامية.

2. **أهداف عملية:**

التمكن من استخدام الأداة وهي تحليل المضمون الذي إن تم بطريقة علمية صحيحة بعد من أهم أدوات جمع البيانات كالوسائل الاعلامية الإلكترونية التي تسمح للباحث بالقدرة على تتبع المحتوى ودراسته بدقة.

4- أهمية الدراسة:

ترتبط أهمية الدراسة بأهمية الصحافة الإلكترونية الخاصة، وذلك من خلال معالجتها لمختلف القضايا الشائكة، والمساهمة في توعية وتنشئة الأفراد، من خلال الوظائف والأدوار التي تقدمها حول مختلف القضايا بما فيها مواضيع الحوادث والجرائم باعتبار رسائل الاعلام عموما، والصحافة الإلكترونية خصوصا تنقل المواقع الاجتماعي وبالتالي يجب أن يتشر كل ما يدور في المجتمع، من عنف بكل ما في ذلك الجرائم الشنيعة كالقتل والاغتصاب والسرقة إذ تعد من الظواهر التي يلزم التنبيه إليها ليعلم الأفراد حقيقة المجتمع التي يعيشون فيه، وكذا تجاهل مثل هذه الظواهر الإجرامية حولها إلى وباء اجتماعي يصعب علاجه مثل انتشار المخدرات، الرشوة، سوء استغلال النفود، الاختلاس، وأن المنع من تقديم هذه المواضيع لا يقل من وقوعها بل يزيد من انتشارها، لذا يجب على الصحف أن تنشرها لتنبه المجتمع من خطورتها، باعتبار نشرها يعد وسيلة للوقاية منها، خاصة لاستفحالها وتنوعها في المجتمع الجزائري مع الالتزام بمسؤولية النشر والتحلي بالصدق والموضوعية.

5- تحديد المفاهيم والمصطلحات:

لكل بحث علمي حقل مفاهيمي خاص به، فوظيفة هذا الأخير تحديد مسار البحث منذ بدايته وصولا إلى النتائج، ومن خلال بحثنا نجدد المفاهيم التالية:

1. المعالجة:

لغة: عالج، يعالج أي عالج الشيء وفسره.

اصطلاحا: المعالجة هي دراسة التحرير الصحفي من المواضيع المهمة لما لهذا الفن من ارتباط وثيق بالحياة البشرية وتصويرها وتقديمها للقارئ عبر الأشكال الصحفية المختلفة، وقد مر التحرير الصحفي

بمراحل تطور كثيرة، حيث يتبع هذا التطور في ضرورة تقديم المادة الصحفية بشكل جيد يؤدي إلى إشباع رغبات الجمهور.[1]

2. **الصحافة:** تعددت تعاريف الصحافة واختلفت تبعا لاختلاف المنطلقات الفكرية لهذا المفهوم وفي دراستنا سنكتفي باستعراض أبرزها وأشملها.

أ- **التعريف اللغوي:** الصحافة – بكسر الصاد- من صحيفة وجمع صحائف أو صحف، وصحيفة الوجه أو صفحة الوجه هي : بشرة جلده.

وفي قاموس " أوكسفورد " نستخدم كلمة صحافة تعنى : presse وهي شيء مرتبط بالطبع والطباعة ونشر الأخبار والمعلومات، وهي تعني أيضا journal ويقصد بها الصحة فكلمة الصحافة تشمل إذن الصحيفة والصحفي في الوقت نفسه.[2]

وجاء في الموسوعة العربية العالمية " الصحيفة كل سطح رقيق يكتب والجمع صحائف وصحف، وقد ورد في القرآن الكريم : { إن هذا لفي الصحف الأولى، صحف إبراهيم وموسى }.[3]

ب-التعريف الاصطلاحي للصحافة:

هناك من يعرفها على أنها مطبوع دوي بنشر الأخبار في مختلف المجالات ويشرحها و يعلق عليها، ويكون ذلك عن طريق مساحات من الورق المطبوع بأعداد كبيرة بغرض التوزيع.[4]

ويعرفها الأستاذ " عبد العزيز مطر " في دراسة تحت عنوان " الصحافة في المعجم الجديد " إذ يقول الشائع الآن استخدام كلمة الصحافة للدلالة عن معنيين مقابل لكلمة journalisme أي المهنة المحلية ومعنى مقابل كلمة presse أي مجموعة ما ينشر في الصحف".[5]

---

[1] حضير شعبان: مصطلحات الإعلام والاتصال، ط1، دار اللسان العربي ، 2001 ، ص 256.

[2] محمد منير حجاب، وسائل الاتصال، نشأتها وتطورها، دار الفجر، القاهرة، 2003، ص ص 57-58.

[3] رحيمة عيساني، مدخل إلى الإعلام والاتصال، الأساسية والوظائف الجديدة في عصر العولمة الإعلامية، ط1، مطبوعات الكتاب والحكمة، باتنة، الجزائر، 2007، ص 20.

[4] فضيل دليو، الاتصال، مفاهيمه، نظرياته، ووسائله، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 82.

[5] إبراهيم عبد الله المسلمي، مدخل إلى الصحافة، العربي لنشر و التوزيع، القاهرة : د. س. ن، ص 17.

كما تعرف أيضا الصحافة بأنها العملية الاجتماعية لنشر الأخبار والمعلومات الشارحة إلى جمهور القراء من خلال الصحف الإلكترونية لتحقيق أهداف معينة.[1]

ت. التعريف الإجرائي:

الصحافة: هي مطبوع منظم يومي أو غير يومي، عام أو متخصص نتيجة شخصية طبيعية أو معنوية من القطاع العام أو الخاص، ويقوم بجمع ومعالجة ونشر الأخبار والآراء قصد استقطاب جمهور خاص أو عام.

3. الصحافة الخاصة:

يعرفها " فرانسيس بال " بقوله : " هي نوع من الصحف التي تمتلك خصائص مميزة تختلف عن بعضها البعض في المضمون والاتجاه السياسي، وتكون ملكيتها شخصية سواء في بناء شخص واحد أو جماعة ما حسب قانون كل بلد".[2]

التعريف الإجرائي:

هي الصحافة التي ينشئها أشخاص أو هيئات مستقلة يمول إنشائها بأموال خاصة، وهي التي لا تعبر عن اتجاه معين أو مذهب إيديولوجي وإنما وهي متفتحة على كافة الآراء والاتجاهات السياسية والفكرية والاجتماعية.

4. **الجريمة:** يمكننا حصر بعض التعاريف بحيث نستوفي المقصود، بدءا بالتعريف اللغوي ثم الاصطلاحي و الإجرامي على النحو التالي:

أ- التعريف اللغوي:

أصل كلمة جريمة من جرم بمعنى كسب وقطع[3] والجرم بمعنى الحر.

---

[1] محمد عبد الحميد، بحوث الصحافة، عالم الكتب، القاهرة، 1992، ص 127.

[2] Balle Francis, My Thes et realite de la liberte de la Presse, Compus, in Encyclo Pedie Universelise, Paris, 1990, p 251.

[3] الإمام محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، د، ط، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998، ص 18.

والجرم: مصدر الجارم الذي يجرم نفسه وقومه شرا كما تعني التعدي والذنب[1]، والجريمة تعني الجناية والذنب[2].

التعريف الاصطلاحي:

على الرغم من أن مفهوم الجريمة كظاهرة اجتماعية من المفاهيم المتداولة بكثرة، إلا أن إيجاد تعريف محدد لهذا المفهوم يبدو من الأمور الشائكة وذلك للاختلافات العديدة بين علماء الاجتماع والنفس و القانون والدين ولهذا تعددت تعاريف الجريمة بتعدد مجالاتها وهي:

أ- **التعريف القانوني للجريمة:** على الرغم من تعدد التعريفات القانونية للجريمة إلا أن المتأمل فيها يلحظ عدم وجود فروق جوهرية بينها وعليها فقد تشابهت هذه التعاريف وهذا ويمكن تعريف الجريمة وفقا لمعناها القانوني بأنها " الفعل الذي يجرمه القانون ويقرر له جزاءا جنائيا ".[3]

أما رجل القانون بول تابان فيري " أن السلوك الإجرامي هو نوع من السلوك أو موقف يمكن أن يعرض صاحبه على المحكمة و يصدر فيه حكم قضائي بالاستناد إلى تشريع معين.[4]

ب-**التعريف النفسي للجريمة:** يرى أصحاب هذا الاتجاه أن كل سلوك إجرامي إنما هو انعكاس لصراعات لنفسية داخل الفرد تدفعه حتما إلى ارتكاب الجريمة، بل هناك من يعتبر السلوك الإجرامي مظهر من مظاهر اللاشعور أي سيطرة العقل الباطن على السلوك، وفي هذا الصدد يعتقد " فرويد " ، أن الجريمة ظاهرة من الظواهر السلوكية الحتمية" إن الظاهرة العقلية مهما كانت تافهة أو مؤقتة لا شك في أنها سوابق محددة (الخبرة المحزنة في اللاشعور) مسببة لها" وعليه فقد عرف فرويد السلوك الإجرامي على أنه " انعكاس لما تحتويه شخصية الفرد من مرض نفسي الذي هو عبارة عن اضطرابات وظيفية في شخصية الفرد المريض، وهو تعبير عن صراعات الفعالية لا شعورية ولا يعرف المرء صلتها بالأعراض التي يعاني منها[5].

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، ج7، ط 3، طبعة دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1999، ص 91.

[2] محب الدين الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ط2 ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007، ص 88.

[3] علي عبد القادر القهوجي، علم الإجرام و علم العقاب، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، 1986، ص 12.

[4] علي محمد جعفر، الأحداث المنحرفون، دراسة مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1984، ص 9.

[5] محمد عبد القادر قواسمية، جنوح الأحداث في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص 63.

ت-التعريف الاجتماعي:

ينطلق الاجتماعيون من الانتقادات التي قدمت للتعريف القانوني والتي أبرزها إنكار هذا التعريف الأبعاد الاجتماعية للجريمة، وهم يعتبرون الجريمة ظاهرة اجتماعية، وأن التحريم ليس حكرا على المشرع القانوني، بقدر ما هو مستمد من الواقع الاجتماعي بما يحويه من قيم ومعايير اجتماعية.[1]

ث-التعريف الديني للجريمة: عرفت الشريعة الإسلامية الجريمة هي إتيان أفعال محرمة يعاقب على فعلها، ويعرفها الإمام الماوردي أنها " الجرائم محظورات شرعية زجر الله عليها بحد أو تعزير"[2].

التعريف الإجرائي:

هي كل فعل خارج عن المعايير والضوابط المتعارف عليها في المجتمع المحلي، وتنتج عنه عقوبة قانونية وشرعية.

6-المدخل النظري للدراسة:

تتمحور دراستنا حول الجريمة في الصحافة الإلكترونية الجزائرية الخاصة، وكيف لهذه الأخيرة معالجتها لكشف العلاقة بين نشر أخبار الجريمة في الواقع والتصوير الإعلامي لها، بمعنى مبادئ التزامها الموضوعية وتجسيد الواقع.

هذا ما أدي بنا لضرورة تبني المدخل النظري الخاص بالدراسة لنعتمد عليه في الوصول إلى نتائجها، فوقع اختيارنا ما تفرضه علينا خصائص بحثنا العلمي على إحدى نظريات الصحافة وهي نظرية " الإطار الاعلامي أو التأطير الاعلامي" "الأطر الإعلامية" وبما أننا نحاول دراسة إحدى أجهزة الإعلام الجزائري كمؤسسة قائمة لها وضعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي و حتى الثقافي، يقوم بوظائفها المتعددة ولها تأثيراتها المتباينة على الفرد والمجتمع باتفاق أغلبية علماء الإعلام والاتصال في العالم منذ ظهورها، وذلك بإسقاط مبادئ وأفكار نظرية الإطار الإعلامي على الصحافة الإلكترونية الجزائرية الخاصة من خلال المعالجة الإعلامية لإحدى أخطر الظواهر الاجتماعية التي عانت ولا زالت تعاني منها الجزائر وهي ظاهرة الجريمة.

---

[1] أحسن طالب، الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، دار الطاعة للطباعة والنشر، بيروت، 2002، ص32.

[2] الماوردي، الأحكام السلطانية، ط2، مطبعة البالبي الحلبي، القاهرة، 1966، ص219.

ومن أجل الوصول إلى أهداف الدراسة والتي أولها التعرف على نوع المعالجة الصحفية للحرية في الصحافة الإلكترونية الخاصة على ضوء نظرية الإطار الاعلامي لما لها من دور مهم في الدراسات التحليلية لأنها تحدد ملامح الأطر التي يتم من خلالها تغطية الأحداث والقضايا والحشرات المختلفة، ولهذا يلزمنا التعرف على نشأة هذه النظرية وما جاءت به من مصطلحات ونتائج ونحاول ربطها ومقارنتها بالنظام الاعلامي القائم في الجزائر.

وتقوم نظرية الأطر الاعلامية على أساس أن أحداث ومضامين وسائل الإعلام لا يكون لها مغزى في حد ذاتها إلا إذا وضعت في تنظيم و سياق وأطر إعلامية، وتستخدم الخيرات والقيم الاجتماعية السائدة، وتأطير الرسالة الإعلامية يوفر القدرة على قياس محتوى الرسالة ويفسر دورها في التأثير على الآراء والاتجاهات، ويعني عندما يقع حادث معين، فأخذت قد لا تكون له دلالة كبرى عند الناس ولكل وسائل الإعلام تصفه في إطار إعلامي من حيث اللغة والصياغة والتركيز على عنصر معين حتى يصبح هاما في قلب الإطار الاجتماعية كله (سليمان، 2000، 50).[1]

ويعرف " جوفمان" الإطار الإعلامي بأنه بناء محدد للتوقيعات التي تستخدمها وسائل الإعلام لتجعل الناس أكثر إدراكا للمواقع الاجتماعية في وقت ما.[2]

والأطر frames أو الإطار frames يشير إلى الزوايا والجوانب التي يتم من خلالها تغطية الأحداث والموضوعات و الشخصيات والقضايا المختلفة، تأثيراتها في الجمهور.

كما عرف أيضا بأنه تنظيم للمعلومات وتركز على طرق و زوايا تغطية وتقديم الأحداث والقضايا.

فالإطار في مفهومه يعني انتقاء بعض جوانب الواقع وجعلها أكثر بروزا في النص الإعلامي بإتباع أسلوب معين لتعريف وتحديد مشكلة ما وتقديم تفسير لأسبابها وتقويمها أخلاقيا وتقديم الحلول لها.[3]

---

[1] سليمان السيد علي، نظريات التعلم وتطبيقاتها في التربية، ط1، مكتبة الصفحات الذهبية الخاصة، 2000، ص50.

[2] الزغلول عماد، نظريات التعلم، ط1، دار الشروق، عمان، الأردن، 2003، ص216.

[3] أحمد زكريا أحمد، نظريات الإعلام، مدخل لاهتمامات وسائل الإعلام وجمهورها، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2009، ص ص 219- 222.

والإطار الإعلامي يحاول أن يشابه ويماثل ما يدركه الناس في حياتهم اليومية وبين بناء الرسالة و تشكيلها كما تفعل الوسيلة الإعلامية، بمعنى أن الوسيلة الإعلامية لا تهدف إلى التغير أو بناء قيم جديدة ولكنها تهدف أكثر إلى الاستفادة من الفهم العام الموجود.

7-نشأة نظرية الإطار الإعلامي:

ينتظر الكثير من الباحثين لنظرية الإطار الإعلامي (التأطير) على أنها امتداد طبيعي لوضع الأجندة التي صاغ فروضها واختباره كل من Mccombs & Shawعام 1972.

ففي عام 1974 اقترح Goffman نظرية تحليل الأطر كمدخل مفيد في تنظيم الخير أن وهو عالم الاجتماع الذي يؤكد الباحثون أنه " أول باحث أوضح مفهوم الأطر... وعرفها باعتباره أسس لتنظيم الأحداث الاجتماعية وأشكال المعرفة الإنسانية بهدف توثيقها وتدعيمها ويرجع الفضل إلى " Zuchman" عامي 1976- 1978، في توسيع المفهوم النظري لتحليل الأطر ليشمل مضمون التغطية الإعلامية للنصوص الإخبارية فقد كان أول تطبيق عملي لفهم عملية التأطير في المحتوى الإخباري في إسهامها الذي قدمته عام 1978 بعنوان صناعة الأخبار Making News الذي أوضح من خلال القرارات الذاتية للصحفيين بشأن الأحداث التي يقررون تغطيتها وكيفية قيامهم بذلك لأن العمل الإخباري تحكمه مجموعة من المعايير التنظيمية والمهنية والمجردة ومنها استخدام الأطر المسبقة لتغطية هذه الأحداث.

ثم قدم " Todd Githin" عام 1980 مفهوم التأطير لبحوث الاتصال الجماهيري من خلال دراسته لتغطية شبكة CBS الأمريكية لأنشطة الحركة الطلابية ومدى علاقتها بأعمال الشغب والاضطرابات التي وقعت خلال عقد السبعينات من القرن الماضي.[1]

وبتوالي دراسات التأطير " بدأت تتشكل خلال عقد الثمانيات من القرن الماضي بالولايات المتحدة ملامح مدخل نظري جديد يضرب بجذوره في أسس ومفاهيم التفاعل الرمزي وبناء الواقع الاجتماعي.

وبمقدم المرحلة الزمنية الثالثة في تاريخ وتطور نظرية التأطير والتي نقصد بها العقد الأخير من القرن نفسه قدم الباحثون إسهامات أكاديمية متنوعة أضافت لدراسات التأطير تراكمية علمية أسهمت في خصوبتها وتراثها.

[1] أحمد زكريا أحمد، مرجع سابق، ص237.

ويرى الباحث أن هذا العقد يمكن رصد الملامح العامة لتطور دراسات الأطر من خلاله كالتالي:

أ- تزايد عدد الباحثين المهتمين بدراسات التأطير التي سطعت في سماتها أسماء مشهورة مثل Robert Entmanالذي قدم ثلاث دراسات حادة خلال أعوام 1989 -1991 – 1993، طالب من خلالها بمزيد من دراسات تحليل المضمون التي ركزت على التأطير و تمثيل المعلومات ودراسة كل من Miller et Richertعام 1994، حيث قاما بتطبيق مناهج تحليل المضمون.

ب- أوضحت دراسة Entmanالتي أجراها عام 1993 دور الإيديولوجية ونبهت أنظار الباحثين تجاهها لمعرفة أثرها في التأطير وذلك عندما قارن بين حادثتي إسقاط المقاتلات السوفياتية لطائرة ركاب لكوريا الجنوبية في أول سبتمبر 1983، وإسقاط البحرية الأمريكية طائرة ركاب إيرانية يوم 3 يوليو 1988.

وتشهد نظرية التأطير مرحلة أخرى أكثر عمقا تسمى بمرحلة النماذج التفسيرية التي اقترحها العديد من الباحثين بهدف التعمق في دراسات التأطير.

كما قدم Entmanعام 2003 نموذجا أخر حاسس بالتأطير عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 وعلاقته بتوجهات المجتمع الأمريكي.[1]

❖ أنواع الأطر الإعلامية:

قدم العلماء عدة أنواع للأطر الاعلامية المرتبطة غالبا بتغطية الإعلام للأخبار من ذلك:

أ- **الإطار المحدد بقضية:** يتم التركيز على قضية أو حدث جوانبه واضحة عند الجمهور لأنه حدث مرتبط بوقائع ملموسة عندئذ يركز الإطار على المدخل الشخصي أو تقديم عناصر الحادث وتداعياته مثل (اختلاف الأطفال الحدث انتشار ظاهرة اختطاف الأطفال ونزع الأعضاء وبيعها إجراءات أمنية ، نعت ، ضارية عن الاختطاف ...) أدرار المسؤولين.

ب- **الإطار العام:** يرى الأحداث في سياق عام مجرد يقدم تفسيرات عامة للواقع يربطها بالمعايير الثقافية والسياسية وقد تكون ثقيلة على نفسية المتلقي من الناحية المهنية إلا أنها هامة لفهم

[1] أحمد زكريا أحمد، مرجع سابق، ص340.

المشكلات وتقديم الحلول والإقناع على المدى البعيد. (فحادث انتحار الرجل الذي عجز عن دفع رسوم الجامعة لأولاده يعالج في إطار البطالة أو الفقر الذي يهدد المجتمع غياب التضامن الاجتماعي مجانية التعليم التي ذهبت مع الربح هل يدفع الآباء حياتهم ثمنا لأولادهم وهكذا)

ت- **إطار الاستراتيجية:** يرى الأحداث في سياقها الاستراتيجي المؤثر على أمن الدولة القومي يتلاءم هذا الإطار مع الأحداث السياسية والعسكرية ويركز على قيم معينة.

ث- **إطار الاهتمامات الإنسانية:** يرى الأحداث في سياق تأثيراتها الإنسانية والعاطفية العامة تصاغ الرسائل في قوالب وقصص دراسية ذات نزعة عاطفية مؤثرة.

ج- **إطار النتائج الاقتصادية:** يضع هذا الإطار الوقائع في سياق النتائج الاقتصادية التي نتجت عن الأحداث، يشير للتأثير المتوقع أو القائم على الأفراد والدول والمؤسسات، القائمون بالاتصال يستخدمون الناتج المادي تجعل الرسالة الإعلامية أكثر فاعلية على الناس وأكثر ارتباطا بمصالحهم.

ح- **إطار المسؤولية:** يضع القائم بالاتصال الرسالة للإجابة عن السؤال من المسؤول عن ؟ الأفراد والمؤسسات والدولة معنيون بمعرفة المسؤول عن الحدث وتحديده في شخص أو مؤسسة أو قانون أو سلوك أو حكومة محددة.

خ- **إطار الصراع:** تقدم الأحداث في إطار تنافسي صراعي حاد قد تتجاهل الرسائل الإعلامية عناصر هامة في سبيل إبراز سياق الصراع، تبرز الفساد وعدم الثقة في المسؤولين، ترى الأشخاص من قبل أن ترى الأحداث وترصد المصالح قبل أن ترصد الأهداف وتقيس الرسالة غالبا بمقياس الخاسر والرابح والمنتصر والمهزوم.

د- **إطار المبادئ الأخلاقية:** عرض الوقائع في السياق الأخلاقي والقيمي للمجتمع، يخاطب المعتقدات والمبادئ الراسخة عند الملتقى، القائم بالاتصال يرد الحدث ردا مباشرا لوعاء المجتمع الأخلاقية، وقد يستشهد بالاقتباسات والأدلة الدينية التي تدعم سوقه للوقائع أو بالمصادر والجماعات المرجعية التي تؤكد هذا الإطار.[1]

❖ **خطوات تكوين الإطار:**

[1] صادق، آمال وآخرون، نمو الإنسان من مرحلة الجنين إلى مرحلة المسنين، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، 1990، ص54.

تتم عملية التأطير الإعلامي للمضمون من خلال أربع خطوات رئيسية:

أ- أصدر القائمون بالاتصال أحكاما واعية أو غير واعية، وبطريقة معتمدة أو غير معتمدة على الرسالة من خلال البناءات المعرفية والإدراكية للإعلاميين.

ب- تتشكل الرسالة في أطر مهنية من ناحية الشكل أو المضمون، في عبارات و مفاهيم واقتباسات المصدر هنا له أطره المتحكمة ليس في ذاته بل في الرسالة فوجود أو عدم وجود صور للحدث، مساهمة الفكر، سير أو عدم سير الحصول على المعلومة والجزاء الناتج عن العمل كل هذا أو غيره يؤثر في خطوات بناء الإطار.

ت- يتوقع المرسل أطرا خاصة للمتلقي فترشده و تؤثر في عملية التأطير المالية المتوقعة.

ث- الرسالة المؤطرة تمثل المخزون المشترك لكل خطوات وضع الإطار، هي في الغالب التمثيل المشترك للإطار الاجتماعي العام.

إذن فالإطار الإعلامي ليس الوسيلة الإعلامية (الصحف مثلا) بل هو وليد السياسات والممارسات الإعلامية الموجودة وثقافة القائم بالاتصال ونوع ومصادر الأخبار والاتجاهات الإيديولوجية والثقافية الشائعة ودرجة الحرية السياسية الحاكمة وطبيعة الأحداث وحجمها وارتباطها بالجمهور.[1]

❖ **وظائف الأطر وأهميتها:**

تبرز أهمية الأطر الاعلامية وأهميتها في التالي:

أ- كشف اهتمام الباحثين بدراسة إنتاج الأخبار و الخطاب الإخباري عن أن الصحفيين يعتمدون على التأطير في إنتاج القصص الخبرية، ووفقا لأولئك الباحثين فإن الصحفيين يحاولون كتابة تقارير إخبارية موضوعية، وتنظيم المادة الإخبارية بطريقة فاعلة، ويمكنون الى المشاركة في عملية التأطير من خلال البناء والتركيب، وابراز جوانب معينة من الواقع وعزل جوانب أخرى، ويتسلم الباحثون الذي يستخدمون تحليل الإطار بأن الآفات القوة غالبا ما تعكس في تلك الأطر المتبناة وقد تفترض بعض بحوث التأطير أن الإطار يمكن أن يسيطر على التغطية لفترات طويلة من الوقت.

[1] عجيلي سركز وآخرون، نظريات التعلم، ط2، جامعة قازيونس، 1996، ص60.

ب- تعرف الأطر المشكلات، وتشخص الأسباب، وتحدد قوتها التي تخلق المشكلة، وتضع الأحكام أو التقييمات الأخلاقية، وتقيم العوامل غير المقصودة وتأثيرها، وتقترح المعالجات وتسوغها، كما تتنبأ بتأثيراتها المختلفة.

ت- يحدد الاطار مدى ملاحظة وفهم الأفراد للمشكلة، وكيفية تقييمهم لها وتصرفهم ازاءها، واتفق " Schneufele" مع ذلك حيث ذكر أن تأطير الأحداث والأخبار في وسائل الإعلام يمكن أن يؤثر بشكل منظم في كيفية فهم المتلقين للأخبار المتعلقة بهذه الأحداث كما أن تركيز الإطار على إبراز معلومات معينة يزيد من إمكانية إدارات المتلقي لها، وإدراك معناها ومن ثم معالجتها وخزينها في ذاكرته، إلا أن Entman رأي أن تأطير النص لا يضمن تأثيره في تفكير المتلقين .

ث- أوضحت أدبيات التأطير تأثيراته القوية في الإدراك الاجتماعي والتفضيلات السياسية للأفراد، ويتبع هذا الأمر من خلال دراسة التقارير الصحفية والتلفزيونية، واختبار الأطر مهم في تحديد مدى قارئية الموضوعات الصحفية.

ج- تؤكد نظرية الإطار على أن تأطير الأخبار بتوسط الطريقة التي يستخدم فيها الناس المعرفة الاجتماعية، والخبرات السابقة، ولهذا فإن الافتراض الأساسي في نموذج " Rhee " يتمثل في أن تركيب الرسالة في النصوص الإخبارية، يقصد الطريقة التي يستخدم بها الأفراد معرفتهم في تفسيرها، وتوصلت دراسة الباحث إلى أن الأطر الإخبارية تساعد الأفراد في بناء نماذج خطاب معينة corrsponding Discourse Models من خلال تزويدهم بمجموعات من المفاهيم المستخدمين في عملية تفسير الحدث أو القضية وعلى الصعيد نفسه يؤسس الإطار لسبيل مترابط بين القضية المستهدفة ومجموعة المفاهيم المحددة من خلال تنشيط أو اقتراح بعض الأفكار على حساب الأخرى.

ح- لا يتطور التأطير الصحفي للقضايا والأحداث من فراغ، بل يتشكل من خلال التأثر بعوامل اجتماعية متعددة منظمة العوامل السياسية، ودور المنظمات والحركات الاجتماعية.

خ- تؤثر الأطر في الاتجاهات من خلال التركيز على قيم وحقائق معينة، واعتبارات أخرى، تمنحها صلة أكبر بالموضوع أو القضية، كما أن وسائل الإعلام تبني أطر متعددة لتغطية أحداث مختلفة ويتأثر ذلك باتجاهات المحررين و تأثير القيم في الأسلوب الذي يكتبون به.

د- تقوم الأطر بأدوار استراتيجية في المؤسسات والحركات الاجتماعية، وتؤثر في السلوك، تجذب الأعضاء والمصادر، كما تساعد في ربط الفرد بالجماعة وقيمتها وأيديولوجيتها وهو الأمر الذي يتوافق مع أن الإطار له قوة اجتماعية وتستخدم المؤسسات والحركات الاجتماعية،

الأطر في محاولة التأثير في إدراك مبادئ ومعتقدات وأفعال المجموعات المستهدفة على اختلافها، جزء من هذه القوة يأتي من خلال قدرة وسائل الإعلام على تحديد الإطار دون معرفة الجمهور به، إلا أن تعدد الأطر قد يشوب القوة الكامنة في تأثير أي إطار في التغطية الإعلامية أو إخضاع الرأي العام.[1]

❖ **عناصر الإطار الإعلامي:**

يعتبر ائتمان Entman أن العناصر الأربعة في العملية الاتصالية هي القائم بالاتصال (الصحفي) Communication، والرسالة Tesct، والمتلقي Receiver والثقافة culture.

أ- **القائم بالاتصال(الصحفي):** قد يقدم –عن عمد أو غير عمد– أحكاما من خلال أطر تحكمها تسمى Schumata تسلم قيمته و معتقداته، ويمارس دورا هاما في بناء وتشكيل الأخبار من حيث الاختبارات اللغوية، والاقتباسات، والمعلومات التي تقود للتأكيد على عناصر أو جوانب معينة في القصة الخبرية، ويؤطر الصحفيون القصص الخبرية من خلال اختباراتهم التي يقومون بها أثناء كتابتهم وتحررهم لتلك القصص، وهذه الاختبارات تؤثر بدورها في الطريقة التي يفسر القراء القصص من خلالها.

و يرسم الصحفيون أنماطا أو أطرا تصب معرفيا في المناقشات العامة، وتؤثر في مستوى معلومات الأفراد، وهذا يتم من خلال الاختبار الانتقائي لتغطية جانب أو الجانبين كليهما لحدث أو قضية ما، مع وضع تفسير مبسط للأحداث والقصص، أو من خلال تغطية أكبر لقضية واحدة على حساب الأخرى، وهم محكومون بدورهم بالأطر التي تنظم أنساقهم المعرفية والضغوط المهنية التي يعملون في ظلها مثل: ضغوط السيطرة والملكية والتمويل، والتي شاهد السياسة التحريرية بالإضافة إلى سقوط المساحة و سرعة العمل الإعلامي، والمشكلة التي تحدث في عمل التحرير اليومي تتعلق بعملية الإدراك الانتقالي التي تقود إلى أطر بديلة تتعلق بالإيديولوجية، عن وعي أو عدو وعي بذلك، وتؤثر المصادر الاخبارية في الكتابة الصحفية، حيث يعتمد الصحفيون عليها في الموضوعات القصصية، ومضمونها كما أن اختبار المصادر قد يعكس الأحكام الفردية أو العوامل المؤسسة، والتنظيمية، ويتعلق بما سبق توصل إليه Chyi et Me Combs من أن الصحفيين ومصادرهم يعززون إبراز القضية في الأجندة الإعلامية، من خلال تغيير الإطار، وأن المغزى المحتمل المرتبط بطبيعة الحدث الاخباري يجعل التأطير ممكنا على مستويات متعددة، كما أن الاختلاف التغطية ينتج عن اختلاف القيم الشخصية والمهنية للصحفيين الذي يعملون في غرف الأخبار.

[1] سليمان السيد علي، مرجع سبق ذكره، ص53.

ب- **النص:** يتضمن الأطر التي تبرز من خلال حضور أو غياب كلمات أساسية، وتراكيب معينة، وصور نمطية ومصادر المعلومات، والجمل التي تتضمن حقائق وأحكاما معينة.

ت- **التلقي** : حيث قد يعكس تفكير المتلقي واستنتاجه الأطر في النص، ونية أو قصد التأطير لدى القائم بالاتصال، وقد لا يعكس.

ث- **الثقافة** :[1] وهي مجموعة من الأطر المشتركة المقدمة في خطاب الأفراد أو تفكيرهم في جماعة اجتماعية معينة، وهي كما عرفها Entman مجموعة من الأطر التي يتم الاستشهاد بها، ومن الممكن أن تعرف بأنها " مجموعة من الأطر الشائعة التي تظهر في خطاب وتفكير معظم الناس، أو جماعة اجتماعية معينة ويذكر الأخير أن التأطير في العناصر أو المواقع الأربعة يتضمن وظائف متشابهة هي : الاختيار والابراز، واستخدام تلك العناصر لبناء الجدل حول المشكلات ومسبباتها، انتهاء بتقييمها وتقديم حلول لها[2].

وبصفة عامة تعتر وسائل الاعلام مشاركا نشطا في اختيار وتأطير العالم، حيث تنتقل ذلك الاختيار من خلال ممارسات ثقافية، وتمثل شبكات الاتصالية لتطور الخطاب، مؤدية ذلك بطرق تبنى على أساس عمليات نفسية لغوية مهمة في المعرفة الإنسانية، وتخلق الضغوط الخارجية التي تتعرض لها هذه الوسائل الحاجة إلى تسوية الاختلافات- ليس فقط على مستوى المهنيين في غرف الأخبار - ولكن أيضا على مستوى ثقافة غرف الأخبار، وقد تتمثل الضغوط الخارجية في المالكين الذي ينطلق حافزهم من الاعتبارات السياسة والاقتصادية.

❖ **آليات التأطير:**

ينظر الباحثون لآليات وأدوات التأطير على أنها عنصر مهم في عملية فهم تأثيرات التأطير المختلفة في الجمهور مع الأخذ في الاعتبار دورها المهم أيضا في الدراسات التحليلية لأنها تحدد ملامح الأطر التي يتم من خلالها تغطية الأحداث والقضايا والشخصيات المختلفة، ورغم ذلك يرى الباحث أن هذه الآليات مازالت تتصف بالغموض والتشتت شأنها في ذلك شأن عدم وجود تعريف جامع مانع للتأطير وذلك لأسباب الأتية:

---

[1] عجيلي سركز وآخرون، مرجع سابق، ص62.

[2] اسماعيل محمود حسن، مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثر، ط1، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 4.

أ- تتداخل هذه الآليات معا صورة يصعب فصلها جميعا عن بعضها البعض بصورة مانعة، فمثلا في الوقت الذي يرى بعض الباحثين أن التكرار وحجم التغطية الإعلامية، هما المؤثر الإجرائي التي يمكن من خلاله قياس البروز فإن آخرين يرونهما آليتين ضمن آليات الأخرى.

ب- إذا نظرنا للتأطير من خلال المستوى التحليلي المتمثل في النص الإعلامي سيتضح أن هذه الآليات بعيدين: أولهما شكلي يتمثل في موقع التغطية وحجمها، ومدى استخدام عناصر تيوغرافية معينة كالصور والعناوين وغيرها ، تأثيرهما بعد مضموني يتعلق بالمحتوى كالاستعارات، التلميحات ، وربط أطر التغطية بنماذج سابقة، ونوعية الموضوعات الرئيسية والفرعية وغيرها.

ت- يمكن رصد وقياس هذه الآليات من خلال ظهورها بصورة صريحة في النص الإعلامي(كالبروز من خلال موقع وحجم التغطية) أو بصورة ضمنية (كنغمة أو نبرة التغطية) أو من خلال عدم ظهورها في هذا النص كالاستبعاد خلال تحليل المسكون عنه.

وإذا نظرنا إلى آليات وأدوات التأطير نجدها تتمثل في الآتي:

- البروز Salience وهو أن تشغل قضية ما النصيب الأكبر من المصادر الإعلامية المتاحة على المساحة العامة Public arena أي القضية المسيطرة.

فقد رصدت Salma Ghanem في دراستها 1997، العلاقة بين التأطير والبروز من خلال مقياس صممته و تمكنت باستخدامه من قياس بروز القضايا، وهو يتكون من 13 متغيرا ثم إدراجها ضمن أربع مجموعات كالتالي:

المجموعة الأولى: وتشمل متغيرين خاصين بآليات التأطير هما: موقع المحتوى في الصحف، والعناصر المصاحبة، كالصور و العناصر الجرافيكية والعناوين وغيرها.

المجموعة الثانية: وتشمل ستة متغيرات تتعلق بالمكون الوحداني هي: العلاقة الإنسانية بين الفاعلين الرئيسيين في النص الصحفي المشاعر والعواطف، السياق العام (مجرد أم ملموس)، البعد الجغرافي للمحتوى، القالب أو الشكل التحريري، الاقتباسات.

المجموعة الثالثة: وهي عبارة عن متغير واحد يتعلق بالركن المعرفي عن أسباب وحلول وجوهر المشكلة وأبعادها.

المجموعة الرابعة: وتضم أربع متغيرات بالتركيز على أنواع المحتوى المحمي (أنواع الجرائم).

ويرى بعض الباحثين أن العوامل المؤثرة على إحداث تأثير البروز هي:

أ- طبيعة القضية: هل القضية تهم قطاع كبيرا من الناس أم قطاعا مجددا؟ هل القضية قديمة أم حديثة الظهور؟

ب- طبيعة الأحداث الأخرى المحيطة بالقضية البارزة: فإذا كانت الأحداث المحيطة أقل أهمية فإن ذلك يزيد من تأثير القضية البارزة.

ت- حجم و طبيعة التغطية الإخبارية للقضية.

ث- الأهمية المدركة للقضية.

- التلميحات الاجتماعية : Social Cues يعتمد تشكيل الأطر الإعلامية للرسائل والنصوص على الموز والمعاني السائدة و التلميحات الاجتماعية Social Cues الذي تعيش أسرى لها في حياتنا اليومية وتستخدمها وسائل الإعلام لنشر الأفكار والآراء المستهدفة وتعريزها.
- نغمة أو نبرة التغطية The tome of coverage، وتعد أحد أهم الآليات المستخدمة في تغطية أنواع المحتوى الإعلامي لأنها تحدد طبيعة هذه التغطية وميول ومواقف الوسيلة الإعلامية اتجاه هذا المحتوى.
- ربط التغطية الصحفية بنماذج الأطر متشابهة ومرتبطة بالمحتوى الصحفي لك وتفترض هذه الالية تفسير الأفراد للنصوص الإعلامية التي تحتوي على أحداث جديدة يتم في ضوء الخبرات السابقة لهم عند تعرضهم لهذه النصوص فتتولد معانيها من خلال إشارات ورموز تربط بين هذه الخبرات والمحتوى الإعلامي الجديد وبين تقويماتهم لأحداث تمثل انساقا معرفية سابقة وترتبط بهذه الأحداث الجديدة.

وقد أثبتت دراسة kityinger (2000) صحة اعتماد الصحفيين وصحفهم على نماذج الأحداث متشابهة ومرتبطة عند تغطيتهم لأحداث أخرى جديدة من خلال الدراسة التي أجريت لتحليل تأطير التغطية الصحفية لحوادث الاعتداء الجنسي على الأطفال بإحدى حضانات مدينة orkney شمال اسكتلندا، فقد ثبت الربط صحفينا بينها وبين حوادث اعتداءات جنسية Clevelandعام 1987 بانجلترا وهنا تضع هذه النماذج لأحداث وقعت سابقا بمثابة سياق الأحداث اللاحقة المرتبطة بها والمشابهة معها.

- إعادة التأطير Reframing وهذه الآلية ترتبط سابقتها سواء فيما يتعلق بالنسبة للصحفيين وصحفهم أو بالنسبة للجمهور الذي يعني ذلك بالنسبة له أن أفراده يمارسون نشاطا في مواجهة تأثيرات وسائل الإعلام وأنهم ليسوا خاملين.

- ❖ الاستعارات Metabhors والكلمات الدالة Key words واللغة المجازية Imagery Lamguage : فالإستعارات تستخدم في النصوص الإعلامية كي تضفي على الأشياء أو الأحداث نوعا من التهويل والتضخم أو التهويل بخلاف ما تبدو عليه في الواقع.
- ❖ آليات خاصة بالعناصر التشكيلية في النصوص الصحفية (كالصور، وموقع التغطية الصحفية، حجمها والمساحة، وكلمات التدعيم والتكرار) وقد حدد tankrd (2001) العديد من الخصائص الإخبارية التي تشكل بصفة عامة ملامح الأطر وهي: العناوين الرئيسية، والعناوين الفرعية، والصور، و التعليقات الصور.
- ❖ آليات اعتمدت على توظيف خصائص التحرير الصحفي: وتشمل ملامح تحريرية كالبناء الفني، فقد كانت مقدمات النصوص الصحفية أحد أهم الخصائص الإخبارية التي حددها Tankrd وأثبتت دراسة Zillman وأخرون توظيف هذه المقدمات كأحد أهم آليات التأطير بالإضافة لاحتوائها على آليات أخرى كالكلمات والمفردات التي تركز على إطار الصراع والألم في التعرض الانتقائي لدى أفراد الجمهور.
- ❖ آليات دراسة werder : التي قارنت بين تأطير ثلاث صحف بريطانية وثلاث ألمانية للجدل والمناقشات التي أثيرت حول قضية استخدام اليورو والعملة أوربية موحدة، وقامت الدراسة بتحليل أربع آليات اعتمدت عليها هذه الصحف:
  - نوع الشكل التحريري.
  - نغمة أو نبرة النص الإخباري.
  - الاقتباسات من أقوال المصادر الواردة بالنص الإخباري.
  - القضايا الفرعي التي يتضمنها النص الإخباري.
- ❖ الانتقاء Selection: وهو الآلية الثانية تضمنها تعريف Entman للتأطير باعتباره أساس هذه النظرية من خلال عملية اختيار وفق معايير مهنية، وذاتية، ومؤسسية، وثقافية يقوم بها القائم بالاتصال أو الوسيلة الإعلامية عند تغطية حدث أو قضية ما بالتركيز على جوانب وزوايا معينة.
- ❖ الاستبعاد أو الاغفال: Exclusion ويمثل الوجه الآخر للانتقاء و يرتبط أيضا مثله بمفاهيم ثلاث على درجة من الأهمية في نظرية التأطير ومناقشة واختيار تأثيراته وهي: الموضوعية، والإيديولوجية، وحراسة البوابة.[1]

[1] أحمد زكريا أحمد، نظريات الاعلام مدخل الاهتمامات وسائل الاعلام جمهورها، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2009، ص ص243- 252.

8- منهج الدراسة:

تندرج دراستا ضمن البحوث الوصفية التحليلية التي تهدف إلى تصوير وتحليل وتقديم خصائص ظاهرة أو مجموعة من الظواهر، ويعرفها " هوينيتي" بأنها تلك الأبحاث التي تتضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث والأوضاع.[1]

كما تتسم الدراسات الوصفية بأنها تقرب الباحث من الواقع حيث يدرس الظاهرة كما هي على أرض الواقع ويصنفها بشكل دقيق، إما بتعبير كمي حول خصائص وسمات الواقعة أو بأسلوب كيفي وقد ارتبط هذا الأسلوب بالظواهر الإنسانية.[2]

ومن هنا استوجب علينا أن نعتمد منهج المسح الذي يعتبر واحد من المناهج العلمية الملائمة للدراسات الوصفية وذلك لأنه يستهدف تسجيل وتحليل وتفسير الظاهرة في وضعها الراهن بعد جمع البيانات اللازمة والكافي عنها، وعن وضعها من خلال مجموعة من الإجراءات المنظمة التي تحدد نوع البيانات ومصادرها وطرق الحصول عليها.[3]

ويعرفه " محمد زيان " أنه الطريقة التي تمكن الباحث من التعرف على الظاهرة المراد دراستها في وضعها الطبيعي دون أي تدخل من قبل الباحثين أي دراسة الظاهرة تحت ظروف طبيعية غير اصطناعية. [4]

كما يعرف المنهج المسحي بأنه جهدا علميا منظما للحصول على بيانات ومعلومات وأوصاف عن الظاهرة أو مجموعة الظواهر موضوع البحث، والذي يقوم على عملية الوصف والتحليل للظواهر.[5]

وقد اعتمادنا في هذه الدراسة على المسح والوصف التحليلي الذي يصور و يوثق وقائع وحقائق واتجاهات خاصة بالموضوع سواء كان ذلك من خلال الفئات أو عناصرها وفي إطار المنهج المسحي فقد وقع اختيار الباحث على أسلوب تحليل المضمون كأداة منهجية أساسية للتحليل حيث نقوم بوصف

---

[1] محمد منير حجاب، أساسيات البحوث العلمية والاجتماعية، ط3، دار الفجر، القاهرة، 2002، ص 86.

[2] أحمد حسين الرفاعي، مناهج البحث العلمي : تطبيقات اقتصادية وإدارية، دار وائل للنشر، عمان، 1998، ص 123.

[3] محمد عبد الحميد، دراسات الجمهور في بحوث الإعلام، عالم الكتب، القاهرة، 1993، ص 183.

[4] أحمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص286.

[5] سمير محمد حسين، بحوث الإعلام: الأسس والمبادئ، عالم الكتب، القاهرة، 19766، ص173.

كمي أولا لمعطيات استمارة تحليل المضمون، ثم نحاول الربط بين مختلف المتغيرات وإيجاد تفسيرات منطقية علمية.

9- أدوات الدراسة:

اخترنا في دراستنا هذه على تقنية الملاحظة وتقنية تحليل المحتوى.

أ- الملاحظة :

تعد الملاحظة أداة هامة من أدوات البحث العلمي كونها تساعده الباحث في التعرف عن قرب على الظاهرة التي يدرسها،[1] وكان توظيفنا للملاحظة قائم على ما تنشره الصحف اليومية من أخبار ومعلومات حول ظاهرة الجريمة، ومن جهة أخرى فإن الرصيد المعرفي للباحث حول هذه الظاهرة كان نتيجة لاحظناه من تعامل الصحافة الإلكترونية مع ظاهرة الجريمة في الجزائر.

اخترنا تقنية " تحليل المضمون" التي تعتبر أداة أو وسيلة بحث غير مباشرة تستخدم في معالجة النصوص المكتوبة والأشرطة الصوتية والأفلام المصورة، من طرف الباحثين في العلوم التي تدرس نشاط الإنسان وحركة المجتمع وسلوك الفرد، لاسيما ذلك العلوم التي لها صلة بوسائل الإعلام والاتصال وما تنتجه من مضامين متنوعة وما تمارسه من تأثيرات مختلفة على جماهيرها مثل الإعلام والاتصال.

ثم تحديد مصطلح تحليل المضمون إلى مصطلحين:

إن كلمة تحليل تعني تفكيك الشيء إلى مكوناته الأساسية، في حين تشير كلمة مضمون إلى ما يحتويه الوعاء اللغوي أو التسجيلي الصوتي أو العلمي أو الكلامي أو الإيمائي من معاني مختلفة، يعبر عنها الفرد في نظام معين من الرموز لتوصيلها إلى الآخرين،[2] ، طبقا لذلك عرفت الباحثة " نوال محمد عمر خليل مضمون مواد الإعلام والاتصال بأنه : تفكيك ما ينتجه القائمون على وسائل الاتصال المتنوعة إلى أجزاء مادية، تسمح بكشف الرموز والصيغ المختلفة المستخدمة في التعبير عن القيم والأفكار المراد تبليغها إلى الطرف الآخر في عملية الاتصال.

---

[1] أحمد بن مرسلي، مرجع سبق ذكره، ص203.

[2] أحمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي علوم الإعلام، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 250.

ويعرفه " برستون " منهج تحليل المحتوى بأنه: تقنية بحث تستهدف الوصف الموضوعي المنهجي والكمي للمحتوى الظاهرة للاتصال.

إضافة إلى ذلك فيعرف مصطلح تحليل المضمون إلى " تحليل " ومضمون " الأولى تعني تفكيك الكل إلى عناصره وأقسامه المكونة له، أما كلمة " مضمون " فيتقصد بها ما يحتويه الوعاء اللغوي أو التصوري من معاني مختلفة يقوم الفرد بالتعبير عنها في رموز وفق تنظيم معين لتحقيق غايات اتصالية مع الأخرين.[1]

إن ميلاد تحليل المضمون كأداة تبحث تستخدم في معالجة المواد الإعلامية يعود إلى بداية القرن العشرين حيث أوجده الباحثون لوضع حد للطرق المستخدمة آنذاك في قراءة النصوص.

هذه القراءة التي كانت عبارة عن محاولات فردية لم تخضع نهائيا إلى تقنيات محددة أو قواعد علمية مضبوطة متعارف عليها من طرف الباحثين.

وبناءا على ما سبق، يمكن تعريف منهج تحليل المحتوى بأنه يهتم بدراسة محتوى وسائل الاتصال الجماهيرية، لوصف محتوى هذه الوسائل.

هناك نوعان من خليل المحتوى هما:

- **النوع الأول:** التحليل المادي للمحتوى، أي تحليل مادة المضمون.

والمقصود بذلك تجزئ موضوع البحث إلى عناصر الأولية، ثم يقوم الباحث حساب مادي كمي لعدد الفقرات أو الجمل أو الكلمات والرموز، والتي تدل على مضمون واحد.

- **النوع الثاني:** التحليل المعنوي للموضوع، أي تحليل معنى المضمون وفيه يقدم الباحث لتحليل المعاني التي تعطيها الفقرات أو الجمل أو الكلمات أو الرموز في النص للموضوع، كما يقوم بتفسير كل معنى على حداء ثم يصل إلى مرحلة التركيب أي حوصلة جميع المعاني مع بعضها البعض وحدة كاملة متكاملة، ومتناسقة ومترابطة لموضوع البحث، ويمكن تلخيص أهداف منهج المحتوى إلى ما يلي:

1. رصد الاتجاهات المنظمة في محتوى الاتصال.
2. تحليل محتوى الاتصال.
3. الربط بين خصائص الجمهور والرسائل الاتصالية.

[1] أحمد بن مرسلي، استخدامات تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية، جامعة الجزائر، 1996، ص20.

4. وصف نماذج الاتصال.
5. تحليل أنماط الاتصال.
6. الربط بين سمات الرسائل المعروفة المصدر.
7. التعرف على التركيب الداخلي للأشياء وللمواد المحللة.
8. الكشف عن القوانين التي تتحكم في العلاقات الداخلية لعناصر محتوى الموضوع المدروس.
9. الكشف عن طرائق لتركيب مواد أخرى يحتاجها الإنسان.
10. التأكد من مطابقة موضوع البحث لأحد التراكيب المعروفة سابقا.

لتحليل المحتوى مميزات:

الميزة الأولى: تحويل وثيقة لقضية غير كمية إلى بيانات كمية رقمية.

الميزة الثانية: إمكانية عمرتي الإحصاء الكمي في منهج لتحليل المحتوى في شكل جداول تتضمن الأرقام في صور تكرار أو نسب مئوية.

الميزة الثالثة: إمكانية وصف محتوى الاتصالات الظاهرة بطريقة كمية موضوعية منظمة

الميزة الرابعة: إمكانية تطبيق منهج تحليل محتوى على عينات كبيرة الحجم محسوبة بطريقة علمية.

الميزة الخامسة: يغطي منهج التحليل المحتوى، جميع وجوه التخصص التي تتضمنها تقنيات المستوى الاجتماعي.[1]

لقد أدى انتشار استخدام تحليل المضمون في دراسة الاتصال والإعلام وتعدد أسباب استخدامه لعدة عوامل أهمها:[2]

- تنوع أساليب ووسائل الاتصال التقليدية والحديثة بدءا من استخدام اللغة الرمزية والإشارات والمعاني واللغة المطبوعة مثل الكتب والصحافة ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية كالتلفزيون و التلغراف والمسموع مثل الإذاعة.
- تعدد استخدامات وسائل الاتصال وتعدد محتواها من لغة مكتوبة، ورمزية ومشفرة ومصورة ونوعية أهدافها من التعليم والتثقيف والتوجيه والدعاية وتغير الاتجاهات.
- صعوبة تبني الأساليب الكمية وانجاز مقابلات مع مستخدمي جمهور وسائل الاتصال وملكية هذه البحوث من نفقات كبيرة لذلك يمكن استخدام تحليل مضمون الكتب والصحف في فترات زمنية سابقة أو في الوقت الحاضر.

[1] رشيد زرواتي، مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط1، الجزائر، 2007، ص167.

[2] أحمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام والاتصال، مرجع سبق ذكره، ص20.

إن الغرض الأساسي الذي كان وراء استخدام أداة تحليل المضمون يكمن في إخراج عملية الباحث أو قراءة النصوص من نطاق الحدس الذاتي والانطباع الشخصي في فهمها، أي أبعاد تدخل ذاتية الباحث في هذه العملية وتجنب الاعتماد على التأويل الفردي.

أما بالنسبة لبحثنا خلال جمع المعلومات أو المادة التي تتناول موضوع الدراسة من خلال العينة المختارة تأتي في هذه المرحلة إلى تحليل التقسيمات، التوزيعات أو الأركان التي يعتمدها الباحث في توزيع وحدات التحليل المتوصل إليها في المادة المدروسة وهذا بناءا على ما تنخذه فيه من صفات أو تختلف فيه من خصائص.

إن وضع فئات التحليل في البحث يخضع بالدرجة الأولى إلى طبيعة الأهداف المسطرة فيه، لأنه انطلاقا من هذه الأهداف يتم تحليل الفئات المعمول بها، والتي يضمن الباحث من خلالها العرض الموضوعي و الشامل للعناصر محل البحث من خلال المادة المنشورة حول الموضوع التي تطرقت إلى معالجته قضايا و أخبار الجريمة، حيث اعتمادات الدراسة على فئات التحليل الآتية التي يجيب على سؤال كيف قبل ؟ وماذا قبل؟

أ- **فئات الشكل:** هي القوالب الفنية أو الصحفية التي تتخذها المواد الإعلامية في وسائل الإعلام والصحف بصفة خاصة تقوم على التميز بين الأشكال المختلفة التي تقدم بها المواد الإعلامية وتصنف فئات الشكل إلى الأقسام التالية:

- **فئة حجم التغطية** : قياس قيمة أو مستوى الاهتمام بموضوع ما، حيث توجد هناك عدة مقاييس كمقياس المساحة، الموقع، العنوان وهي الفئات التي اعتمدنا عليها.
- **فئة الأنواع الصحفية:** تهتم بالأنواع الصحفية المستخدمة كالتالي:

الخبر: وهو وصف دقيق غير متحيز تقدمه وسائل الإعلام على اختلافها" مطبوعة، مسموعة، مسموعة مرئية، عن حادث أو واقعة تثير اهتمام جمهور وسائل الإعلام على اختلافهم ليساهم في توعيتهم وتثقيفهم".[1]

الخبر البسيط: وهو الخبر الذي بتناول واقعة واحدة ومحددة.

التقرير: يعتبر أهم الأنواع الإخبارية، لأنه يقوم بنقل تفاصيل الوقائع والأحداث المحيطة بها.[2]

[1] أحمد معوض، الخبر في وسائل الاعلام، ط1، دار الكتاب الحديث، الكويت، 1994، ص10.

[2] محمد لعقاب، الصحفي الناجح، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2006، ص77.

التحقيق: يجرى التحقيق حول قضية أو مشكلة أو ظاهرة تهدف إلى تقسيمها ومزجها وتحليلها ودراستها.

العمود: هر التعليق عن حادث أو خبر، يكتب في مكان ثابت (نفس الصحيفة ونفس الزاوية) ويكون لديه توقيع ثابت و عنوان ثابت و عنوان ثابت وهو منتظم الصدور.

الكاريكاتير: يعبر فيه الصحفي على موضوع ما في قالب رسومات تكون حادثة من الواقع المعاش سواء سياسي، اجتماعي، اقتصادي.

المقابلة: هي الأداة التي تجعلك تعرف ما قد حدث وما قد يحدث من كل حوار صحفي تحكي التفاصيل التي تجعل موضوعاتك جديرة بالثقة.[1]

الروبورتاج: في الروبورتاج يستحسن أن تكون الجمل حية مليئة بالصور حيث يعتبر تصوير الواقع ونقله إلى الجمهور وهو كما يقول " سامي ذبيان " تصوير بالكلمات تتحول معه الكلمة أو الجملة إلى الكاميرا.

- **فئة العناصر البيوغرافية:** تحدد في ثلاث أنواع وهي : صور، عناوين، نصوص داخل الجريدة تخدم موضوع دراستنا لهذا التحليل.

ب- فئة المضمون: تهدف بالإجابة على السؤال حول ماذا يدور موضوع المحتوى؟

- **فئة مركز الاهتمام:** تكشف أو تقيد بالكشف عن مراكز اهتمام موضع الدراسة في المحتوى باعتبار أن الوسيلة الإعلامية أو الصحفية تعطي اهتماما للموضوعات التي تنفق سياستها التحريرية.[2]
- **فئة الموضوع:** وهي أكثر الفئات استخداما في خوث الإعلام والاتصال ، تحت هذه الفئة على المواضيع الأكثر بروزا في المحتوى حيث يقوم الباحث في هذه الحالة بتصنيف المواضيع التي دراستها والتي يمكنها الإجابة عن إشكالية حثه إلى مواضيع فرعية.
- **فئة الاتجاهات** : حيث يجد الباحث عادة صعوبات في تحديدها ، منها عوامل ذاتية في تحديد الاتجاهات وبصفة خاصة عندما يكون البحث لديه أحكام مسبقة ، وعادة الفئات المستخدمة هي مؤيد ومعارض ومحايد.[3]

---

[1] محمد لعقاب، الصحفي الناجح، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2006، ص107.

[2] محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الاعلامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979، ص220.

[3] محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979، ص 123.

- **فئة المصادر**: تعتبر من أهم الفئات في تحليل الموضوع التي من خلالها يستسقي بها الصحفي معلوماته إزاء موضوع الدراسة أو التحليل وذلك حسب طبيعة الموضوع يمكن أن نحصرها في المصادر التالية: وكالات صحفيين، وسائل إعلام، أو مراسلين بدون توقيع، مصادر أخرى.
- **وحدات التحليل**: هي وحدات المستوى لا يمكن إخضاعها للقياس والعد بسهولة ويعطي وجودها أو غيابها أو تكرارها أو إبرازها دلالات تفيد الباحث في تفسير النتائج الكمية وتبعا لأغراض البحث وفروضه يبدأ الباحث في تقسيم المحتوى إلى وحدات قابلة للعد والقياس أصغرها الكلمة وأكبرها الفكرة ثم الموضوع حيث نعتمد في دراستنا هذه على ثلاث وحدات أساسية، وحدة الكلمة، وحدة النوع الصحفي، ووحدة القياس (سم) .

أما عن وحدة الموضوع : هي الجزء الأكبر في اللغة المكتوبة، أو في اللفظ المنطوق، الذي يمكن استخدامه في حساب معني معين أو مفهوم ما أو رمز محدد أو شخصية بذاتها يدور حولها النص.

وحدة القياس: وهي المساحة التي تم من خلالها عرض المادة الإعلامية الخاصة بموضوع الجريمة، على صفحات الخبر، وقد استخدم (سم^2) لقياس الموضوعات الخاصة بالدراسة وهذا حتى نحدد المساحة التي خصصتها الصحيفة للموضوع بعرض معرفة درجة الاهتمام بالموضوع.[1]

10- مجتمع الدراسة:

فيما يخص مجتمع الدراسة في جميع الوحدات التي يرغب الباحث في دراستها،[2] ويتمثل مجتمع البحث في دراستنا هذه صحيفتي دزاير نيوز والجزائر تايمز، أي الأعداد الصادرة عن الصحيفتين والتي حملت اخبار وموضوعات الجريمة.

أما عملية المعاينة هي إختيار جزء من مجموعة المادة بحيث يمثل هذا الجزء المجموعة كلها ويجب ان تكون عملية المعاينة التي نستخدمها قادرة ان تمدنا بعينة ممثلة للمجتمع الكلي أصدق تمثيل.

---

[1] محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979، ص232.

[2] يوسف تمار، تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين، طاكسيج كوم، الدراسات للنشر والتوزيع، الجزئر، 2007، ص ص 27- 32.

11- عينة الدراسة :

بما أننا لا نستطيع القيام بمسح ميداني لكافة الصحف اليومية الخاصة الوطنية ، فقد اكتفينا بتشخيص قضية الجريمة بصحيفتي " دزاير نيوز والجزائر تايمز " اليومية الناطقتين باللغة العربية ، باعتبار العينة " عبارة عن عدد محدود من المفردات التي يتعامل معها الباحث منهجيا ".[1]

كما تعرف العينة بأنها " نموذج يشمل جانبا أو جزءا من وحدات المجتمع الأصلي المعني بالبحث وممثلة له ، حيث حمل صفاته المشتركة وهذا النموذج أو الجزء يعني الباحث عن دراسة كل وحدات ومفردات المجتمع الأصلي ، لأن دراسته تشكل صعوبة تتعلق أساسا بعدد الوحدات الذي يعد ضروريا لهذا النوع من الدراسة.[2]

وقد تم اختيار عينة زمنية حددت مدتها أربعة أشهر من سنة 2015 أي من 1 جانفي إلى أواخر شهر أفريل.

وقد تطلبت طبيعة الدراسة اعتماد نوع من العينات العشوائية وهي العينة العشوائية المتعلمة لأنها ترتبط ارتباطا مباشرا مع موضوع البحث وأهداف الدراسة المرجوة، حيث تم اختيار عينة من أعداد صحيفتي " دزاير نيوز والجزائر تايمز " اليومية مكونة من 32 عددا بواقع أربع أعداد من كل شهر ، وقد كانت عملية الاختيار هذه مبنية على أسلوب العينة ، العشوائية المنتظمة بطريقة دورية، يتم اختيار اليوم الأول من الأسبوع الأول من شهر جانفي ، فاليوم الثاني من الأسبوع الثاني من الشهر الأول،[3] وهكذا.

ولجأنا إلى العينة العشوائية المنتظمة بطريقة دورية لعدة اعتبارات منها:

- الحجم الكبير المفردات مجتمع البحث.
- سهولة استخدام هذا النوع من العينات خصوصا في الدراسات الإعلامية.
- كما أن لهذا التحديد ما يبرره علميا إذ يرى " شامبل " في هذا الصدد " أن زيادة حجم العينة في تحليل مضمون الصحف اليومية عن 12 عددا لا يخلق اختلافات معتبرة في النتيجة ، عند

[1] محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الاعلامية، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص 133.

[2] سمير محمد حسين، تحليل المضمون، عالم الكتب، القاهرة، 1993، ص13.

[3] أحمد بن مرسلي، مرجع سبق ذكره، ص322.

تصنيف الموضوعات ، كما يعتبر " شامبل " أن زيادة حجم العينة عن 12 عددا استثمارا فقيرا لوقت الباحث.[1]

أما عن طريقة توزيع و اختيار عينة بحتنا فهو مفصل في الجدول التالي :

الجدول رقم (01) يوضح أعداد العينة المختارة.

اليوم	الأسبوع	التاريخ
الأربعاء	الأسبوع الأول من الشهر الأول	07 جانفي 2015
الخميس	الأسبوع الثاني من الشهر الأول	15 جانفي 2015
الجمعة	الأسبوع الثالث من الشهر الأول	23 جانفي 2015
السبت	الأسبوع الرابع من الشهر الأول	31 جانفي 2015
الأحد	الأسبوع الأول من الشهر الثاني	01 فيفري 2015
الاثنين	الأسبوع الثاني من الشهر الثاني	09 فيفري 2015
الثلاثاء	الأسبوع الثالث من الشهر الثاني	17 فيفري 2015
الأربعاء	الأسبوع الرابع من الشهر الثاني	25 فيفري 2015
الخميس	الأسبوع الأول من الشهر الثالث	05 مارس2015
الجمعة	الأسبوع الثاني من الشهر الثالث	13 مارس 2015
السبت	الأسبوع الثالث من الشهر الثالث	21 مارس 2015
الأحد	الأسبوع الرابع من الشهر الثالث	29 مارس 2015
الاثنين	الأسبوع الأول من الشهر الرابع	06 أفريل 2015
الثلاثاء	الأسبوع الثاني من الشهر الرابع	14 أفريل 2015

[1] محمد عبد الحميد، تحليل المضمون في بحوث الإعلام، مرجع سبق ذكره، ص9.

الأربعاء	الأسبوع الثالث من الشهر الرابع	22أفريل 2015
الخميس	الأسبوع الرابع من الشهر الرابع	30 أفريل 2015

اختبار الصدق والثبات :

يتطلب تحليل المضمون عند استخدامه لدراسة المشكلة العلمية ، الأخذ بعين الاعتبار بعض الإجراءات المنهجية التي تساهم في التحقق من مدى مساهمة الأدوات وطرق القياس المعتمدة من قبل الباحث والدراسة المشكلة ومدى خدمة فئات التحليل المحددة سالف للأهداف وتساؤلات البحث ، ارتأينا تطبيق إختياري الصدق والثبات ، وذلك للتحقق من مدى استقلالية المعلومات أو النتائج المتوصل إليها في حالة إجراء الدراسة من طرف عدة باحثين.

صدق التحليل:

يقصد بصدق التحليل أو الصحة هو صلاحية الأسلوب أو الأداة لقياس ما هو مراد قياسه أو بمعنى آخر صلاحية أداة البحث لتحقيق أهداف الدراسة.

ولتحقيق هذا الهدف قمنا بدراسة وتحليل عينة صغيرة من المجتمع المبحوث ، بحيث تم الاطلاع على موضوعات هذه العينة وتم تعميم استمارة تحلي المضمون مرفوقة بدليلها قدمناها أي العينة والاستمارة مع دليلها للأستاذتين مختصتين لإعطاء رأيهما في مدى توفيقنا في تصميم الاستمارة والتأكد منها إن كانت فعلا تقيس ما هو مراد قياسه.

وبعد ذلك قمنا بإجراء بعض التعديلات على استمارة تحليل المضمون حسب ما قدمه لنا الأستاذتين من ملاحظات لتشمل استمارة خليل المضمون الفئات التالية:

- فئة المساحة، فئة الأنواع الصحفية، فئة الموقع، فئة زاوية النشر، فئة المواد المدعمة، فئة العناوين، فئة القوالب الصحفية، فئة الموضوعات وعناصرها، فئة القيم، فئة المصادر، الاتجاه، فئة أسلوب المعالجة، فئة هدف المعالجة، فئة الموقع الجغرافي، فئة الأشخاص المعنيين بالحدث، فئة الفاعل.

أما فيما يخص ثبات التحليل:

يعني ثبات التحليل هو " الحصول على نسبة اتفاق عالية في النتائج لعدد من الباحثين الذين يستخدمون نفس الأسس والأساليب في تحليل نفس المادة الإعلامية ".

ولأجل تحقيق هذه الخطوة قمنا بالاستعانة بأستاذتين والذين قاما بعملية التميز، وذلك حتى مدى توافقهما حول نتائج تحليل المضمون ومقارنة النتائج التي توصلنا إليها فإذا كانت نسبة الاتفاق ضعيفة أو قليلة فإنه يجب إعادة النظر في فئات ووحدات التحليل المستخدمة في الدراسة حتى تصبح أكثر عملية في التطبيق أما إذا كانت نسبة التوافق كبيرة فإن هذا يعني أن الثبات قد حقق ، يعبر عن مستوى عالي من الشيات ، بينما لا تعتبر نسبة 75 % نسبة مرضية يمكن الاعتماد عليها.[1]

وفي سبيل إنجاز هذه الخطوة قمنا بعرض دليل التعريفات الإجرائية إضافة إلى عينة من موضوعات الدراسة تمثلت في 10 وحدات على الأستاذتين المرمزتين وبعد عملية الترميز من ظرفهن قمنا بحساب مستوى الثبات وذلك بتطبيق معادلة هولسي:[2]

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\text{ن} \left(\text{متوسط الاتفاق بين المحكمين} \right)}{1 + \left(\text{ن} - 1 \right) \left(\text{متوسط الاتفاق بين المحكمين} \right)}$$

ن: عدد المرمزين

الاتفاق بين "أ" و"ب"

من بين 82 وحدة قام المحكمان " أ " و " ب " بترميزها، تم الاتفاق على 73 وحدة إذن نسبة الاتفاق بين "أ " و " ب " هي

82 73

100 1م

%89.02 -1م

الأستاذة المرمزين:

المرمزة" أ" : ولد جاب الله سعاد.

[1] أحمد بن مرسلي، مرجع سبق ذكره، ص477.

[2] رشدي طعيمة، البحث العلمي في الدراسات الاعلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص181.

المرمزة " ب " : رقاد حنان .

المرمزة "ج" : الباحثة .

الاتفاق بين "أ "و" ج "

من بين 82 وحدة قام المحكمان "أ " و " ج " بترميزها ، تم الاتفاق على 68 وحدة إذن نسبة الاتفاق بين "أ" و " ج " بنفس الطريقة هي: م= 2−82.92 %

الاتفاق بين " ب " و " ج " : من بين 82 وحدة قام المحكمان " ب " و " ج " بترميزها ، ثم الاتفاق على ترميز 76 وحدة إذن نسبة الاتفاق بين "ب"و " ج " بإتباع نفس الطريقة هي : م = 92.68%

متوسط الاتفاق بين المحكمين (م) .

$$\text{م} = \frac{\text{م1+م2+ك3}}{3} - \%88.20$$

$$\text{معامل الثبات} - \frac{0.88\times3}{(0.88)(1-3)+1} = \frac{2.65}{(0.88\times2)+1} = \frac{2.65}{1.76+1} = \frac{2.65}{2.76} = 0.96$$

معامل الثبات −96 % وهي نسبة جد عالية وبالتالي تحقق لدينا ثبات التحليل وهو يسمح لنا مواصلة العمل.

12- الدراسات السابقة:

تكتسي الدراسات السابقة أهمية كبيرة في المساعدة على التحكم في موضوع البحث الخطوات المنهجية التي يتقد بها، والأدوات التي يجب أن يستخدمها، ووصولا إلى النتائج التي يريد الحصول عليها والصعوبات التي واجهها.

الدراسة الأولى:

دراسة أمين المغامسي 2004 :[1] بعنوان " أخبار الجريمة والحوادث الأمنية في الصحف السعودية "، دراسة تحليلية مقارنة على عينة من الصحف السعودية اليومية ، وقد سعت الدراسة إلى معرفة مقدار اهتمام الصحف السعودية بأخبار الجرائم والحوادث الأمنية الأخرى ، وذلك من أجل التعرف على المساحة التي احتلتها هذه الأخبار في الصحف ، وقد اختار الباحث ثماني صحف سعودية لدراستها

[1] أمين أحمد المغامسي: " نشر أخبار الجريمة والحوادث الأمنية الأخرى في الصحف السعودية دراسة مقارنة"، مجلة الامام محمد بن سعود الاسلامية، العدد 45، الرياض، 2004، ص4.

والمقارنة بين نتائجها وهذه الصحف في الرياض ، الجزيرة ، عكاظ ، المدينة ، البلاد ، الندوة ، اليوم ، الاقتصادية ، واعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي في استخدام أسلوب تحليل المضمون واستخدم عينة صغيرة من الصحف المذكورة مثلث كامل أيام الأسبوع ، حيث تم اختيار إعداد

العينة بأسلوب الدورة من خلال بناء أسبوع صناعي ، وقد توصل " المغامسي من خلال دراسته على العديد من النتائج الايجابية أهمها :

– انخفاض المساحة الإجمالية لأخبار الجرائم والحوادث في الصحافة السعودية، علل السبب في ذلك أن الصحف السعودية ليست من الصحف الشعبية التي تفرد مساحة كبيرة بأخبار الجرائم والحوادث، ولم نستخدم الصحف السعودية المانشيت مع أخبار الجرائم والحوادث باستثناء صحيفة الاقتصادية.

– توصلت الدراسة كذلك إلى أن الصحف السعودية لم تفرد صفحات خاصة بأخبار الجرائم والحوادث باستثناء صحيفة عكاظ.

التعليق عن دراسة أمين :

من خلال استطلاعنا على هذه الدراسة استفدنا منها في جوانب عدة حيث أضافت أبعادا مهمة لنا في وضع تصور عام للدراسة والتحديد الدقيق لمشكلة الدراسة وأهدافها ، كما كانت النتائج المتوصل لها منطلق لدراستنا من حيث دراسة الواقع التطبيقي للأداء المهني للإعلاميين في وسائل الإعلام الإلكترونية على اعتبار أن حجر الزاوية في نشر أخبار الجريمة لا يرتبط بالنشر من عدمه يقدر ما يرتبط بأسلوب التغطية الإعلامية لهذه الأخبار من قبل الإعلاميين ، كما ساهمت في تحديد صياغة تساؤلات الدراسة الحالية ، فضلا عن تصميم الاستمارة.

غير أن عينة دراسته كانت تعتمد على عدد من الصحف السعودية، أما في عينة دراستنا اكتفينا بصحيفتين.

في حين جاءت الأخبار العالمية في المرتبة الأولى في الصحف الخمس الأخرى (الرياض الجزيرة، البلاد، الندوة، اليوم) وقد علل الباحث السبب في ذلك إلى المصادر الصحفية التي نستقي منها الصحف عينة الدراسة أخبار الجرائم بصفة عامة.

وتبين من الدراسة أن جرائم القتل والشروع في القتل، التفجيرات والإحراق المتعمد كانت أعلى نسبة من أخبار الجرائم المنشورة في ست صحف من عينة الدراسة.

وتوصل الباحث أنه ليس هناك سياسة معينة من جرائد الدراسة في أخبار الجرائم والحوادث الأمنية الأخرى ، وليس لها تعمد في التركيز على أنواع معينة من الجرائم والحوادث ، ويمكن القول أن نشر خبر عن جريمة معينة يرتبط ارتباطا كبيرا بأهمية الحدث من وجهة نظر الصحيفة.[1]

الدراسة الثانية: الموسومة ب " أنماط الجريمة في المجتمع الجزائري تحليل مضمون لعينة من الصحف اليومية وعينة من المحاضر القضائية " دراسة ميدانية قامت بإعدادها الباحثة " قاسمي صونيا " جامعة منتوري قسنطينة قسم علم الاجتماع التنمية لنيل شهادة الماجستير وذلك من خلال تحليل مضمون عينة من الصحف اليومية (دزاير نيوز، الجزائر تايمز) وعينة من المحاضر القضائية للإجابة على تساؤلات الإشكالية والمتمثلة في:

- ما هي الأنماط الإجرامية الأكثر انتشارا ؟
- ما هي طبيعة الفئات الاجتماعية الأكثر ارتكابا لهذه الأعمال الإجرامية ؟
- ماهي الأنماط التي تتشكل فيها الجريمة في المجتمع الجزائري ؟

وقد دفع الباحثة سببان رئيسيان إلى اختيار موضوعها، مثل الأول في كون الجريمة ظاهرة بغض النظر على طبيعتها من مواضيع الساعة في المجتمع الجزائري، أما الثاني هو الرغبة الشخصية لديها في مواصلة البحث في ميدان الانحراف ، اذ يبقى وإن كان هذا الموضوع مجال دراسة قامت بها على مستوى ليسانس ، ومن هنا اتضحت لها أهمية دراستها التي حددتها من الناحية العلمية في كونها تعالج واحدة من الظواهر ولعلها أهم الظواهر (حسبها) التي يركز عليها علم الاجتماع ، أما من الناحية العملية فهي الرغبة في الكشف عن الطابع الواقعي لأنماط الجريمة ، في المجتمع الجزائري من أجل الوصول إلى أكثر الأنماط الإجرامية انتشارا في محاولة لمكافحتها وتوفير سبل الوقاية من مخاطرها ، ثم أوردت من الأهداف سعت لتحقيقها :

- محاولة الكشف عن أنماط الجريمة في المجتمع الجزائري.
- تحديد أكثر الأنماط الإجرامية انتشارا في المجتمع الجزائري.
- تحديد أكثر الفئات الاجتماعية ارتكابا لهذه الأنماط الإجرامية.
- تصنيف هذه الأنماط الإجرامية.
- مقارنة أنماط الجريمة التي تعكسها الصحف بتلك التي تعكسها المحاضر القضائية.
- تقديم تحليل علمي موضوعي لأنماط الجريمة في المجتمع الجزائري.

[1] أمين أحمد المغامسي، مرجع سبق ذكره، ص5.

وعلى هذا الأساس حددت الباحثة فروضها بطرح تساؤلين هما:

1- أنماط الجريمة الأكثر انتشارا في المجتمع الجزائري ؟

2- ما هي طبيعة الفئات الاجتماعية الأكثر ارتكابا لهذه الجريمة؟

وللإجابة على هذين التساؤلين، حددت عينة المصدر وهي عينة من الصحف اليومية (الجزائر تايمز، الجزائر نيوز) وعينة من المحاضر القضائية على اعتبارهما مصدر ان يوفران بيانات واقعية أما العينة الزمنية ، فحددتها بأربع سنوات ابتداء من 1995 إلى غاية 1998 ، وعليه فإن هذه الدراسة تنتمي إلى الدراسات الوصفية ، واستخدمت فيها تحليل المضمون الذي أهلته بطبيعة الموضوع موظفة فئات ووحدات التحليل وذلك كما يلي:

1- **وحدات التحليل** :

- اختيار وحدتين للتحليل وهما وحدة التسجيل متمثلة في الكلمة، ووحدة السياق متمثلة في الجملة، واستعملت وحدة الكلمة كما ورد ذكرها ، واستعملت الجملة لمعرفة إن كانت الكلمة قد ورد ذكرها ذكر عابرة أم مقصود كما اختيرت هذه الوحدة للاستفادة منها في التحليل الكيفي للدراسة.
- عرض تكرار كل موضوع حول الجريمة المنشورة على صفحات الجريدتين المختار تين للتحليل وعرض تكرار كل قضية معبر عنها بالمحاضر القضائية.

2- **فئات التحليل:** وتمثلت في:

- **فئة الشكل:** وتقيس الجانب الشكلي للمضمون.
- **فئة الموضوع:** وتقيس الجانب الموضوعي للمضمون.
- **فئة المجرمين:** وتقيس الفئات الاجتماعية الأكثر ارتكابا للجرائم.

أما الصيغ الإحصائية فقد استعملت الباحثة البعض منها مثل اختيار معنوية الفروق لتحديد مدى الثقة بالنتائج إن كانت ترجع إلى عوامل حقيقية أو عامل الصدفة ، وذلك لحساب بالخطأ المعياري.

أما حال الدراسة فتمثل في المجال الجغرافي وتمثل في محكمتي سطيف وقسنطينة والمجال الزمني المنحصر ما بين 10 جانفي 2000 إلى غاية 20 جوان 2000 ، غير أنه ولأسباب ذكرتها الباحثة لم تنطلق الدراسة حتى 10 مارس 2000 ، فيما يخص المحاكم ، و 10 ماي 2000.

أما بالنسبة للنتائج المتوصل إليها من خلال التساؤل الثاني فإن الباحثة تتمكن من الجرم فيها لاختفاء المؤشرات اللازمة والضرورية ، لتحديد الفئات الاجتماعية الأكثر ارتكابا لأنماط الجريمة ،

الأمر الذي اضطرها إلى تحديد هذه المؤشرات من خلال تحليل مضمون بعض وحدات السياق والتي كانت عبارة عن حمل تحمل المتغيرات التي سبق للباحثة تحديدها مثل السن، المستوى التعليمي، متغير المنطقة... فجاءت النتائج كما يلي:

- أكثر الفئات ارتكابا لتلك الأنماط الإجرامية فئة المتعلمين بسبب انتشار البطالة في أوساطهم.
- أكثر الفئات ارتكابا للأنماط الإجرامية فئة المنحدرين من المدينة .
- الرجال أكثر ارتكابا للجريمة من النساء وعلى هذا طرحت الباحثة استنتاجاتها كما يلي:

كشفت متغيرات خلال البحث أن الخير اهتمت جريمة الاغتصاب وهتك العرض وهي أكثر الجرائم إثارة مع نقص تغطية الجرائم ضد المال والعقل وهذا ما دفعها إلى استنتاج عدم مصداقية الجريدة والتشكيك في وحولها إلى الهدف المنشود وهو التقليل من حدة الجريمة من خلال النشر العقلاني المتزن.

وقد جاءت دراستها مقسمة إلى مقدمة ودراسات سابقة وفصلين، يبدأ كل منها بتمهيد وينتهي خلاصة، وقد احتوت المقدمة على الإشكالية، أسباب اختيار الموضوع، أهمية الدراسة وأهدافها، ثم التساؤلات المطروحة والمنهج المتبع والعينات المختارة، وفي الفصل الأول تم التركيز على تعريف الصحافة الالكترونية وأنواعها وتحديد سمات الصحافة الالكترونية، وركز الفصل الثاني على أنماط الجريمة وتصنيفاتها ثم الخاتمة.

❖ **التعليق على الدراسة السابقة:**

وقد استطعنا الكشف عن جملة من النقائص يمكن إدراجها فيما يلي:

- عدم توظيف الطبيعة القانونية للصحفيين موضوع الدراسة في تحليل النتائج المتوصل إليها إذ يفترض أن تختم مادة الطبيعة موقف الجريدة من ظاهرة الجريمة ومن ثمة معالجتها طبقا لمقتضيات معينة.
- توظيفها للدراسات السابقة دون مناقشة.

وتبقى هناك علاقة تجمعها تتمثل في أوجه التشابه، فيما تتشابهان من حيث المعالجة الصحفية للجريمة، كما أنها قامت بتحليل الجريمة في المجتمع المحلي، وأجمعت كل أنواع الجرائم.

الفصل الأول

الصحافة الإلكترونية

تمهيد.

المبحث الأول: نشأة وتطور الصحافة الالكترونية.

المطلب الأول: في العالم.

المطلب الثاني: في الوطن العربي.

المطلب الثالث: في الجزائر.

المبحث الثاني: أنواع الصحافة الالكترونية وفئاتها.

المطلب الأول: الصحف الالكترونية الكاملة.

المطلب الثاني: الصحف الالكترونية البحتة.

المطلب الثالث: المواقع الاخبارية.

المبحث الثالث: سمات الصحافة الالكترونية وتحدياتها.

المطلب الأول: سمات الصحافة الالكترونية.

المطلب الثاني: خدمات الصحافة الالكترونية.

المطلب الثالث: تحديات الصحافة الالكترونية.

خلاصة.

تمهيد:

لقد شكل ظهور الصحافة الالكترونية على شبكة الانترنت ظاهرة إعلامية جديدة في مجال الإعلام والاتصال وهذا نتيجة الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات، فتحول المشهد الإعلامي في يد عامة الناس تقريبا بعد أن كان يقتصر على فئة معينة من المجتمع، بل وصار أكثر انتشارا و سرعة في الوصول إلى القراء والمتلقيين، وبهذا أصبحت الصحافة الالكترونية قريبة من المواطن من خلال فتحها لأفاق وأبواب جديدة كانت مغلقة في وجهه.

المبحث الأول: نشأة وتطور الصحافة الالكترونية.

المطلب الأول: في العالم.

فقد ظهرت وتطورت كنتاج لشبكة الانترنت التي مزجت بين ثورة تكنولوجيا الاتصالات وثورة التقنية الرقمية، وكانت البدايات الفعلية نتيجة لما شهدته وسائل الاتصال والمعلومات من تقنيات وتطورات جديدة، فبعد مرور سنوات قليلة من ظهور الانترنت امتلأت الشبكة العنكبوتية الدولية أو ما تعرف بالأنترنت بالعديد من المواقع التي شكلت نسخا الكترونيا لصحف تقليدية ورقية أو مواقع كبيرة لصحف تنشر محتواها الورقي الكترونيا.

فإن ظهور الصحافة الالكترونية جاء أيضا لمواجهة تحديات المنافسة الشديدة من جانب تقنيات الاتصال والمعلومات ممثلة بتنامي القنوات التلفزيونية الفضائية والتلفزيون الرقمي، ناهيك عن أن شبكة الانترنت ذاتها بدأت بسحب أعداد متزايدة من جمهور الصحافة، حتى أن الباحث الفرنسي (سيرج غيران) تساءل فيما إذا كانت صحافة الانترنت ستخرج الصحافة المكتوبة من محنتها التي فرضها الواقع الإتصالي الجديد.[1]

وقد مرت الصحافة الحديثة بعدة مراحل في استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، فمنذ الستينيات بدأت الصحف في استخدام أنظمة الجمع الإلكتروني، وفي بداية التسعينيات عرفت غرفة الأخبار في الصحف الأمريكية و الكندية و بلدان أخرى دخول أجهزة الحاسوب و الانترنت بشكل مكثف والاعتماد عليها في الكتابة والتحرير، وإن التحول الكبير الذي شهده الأداء الصحفي والممارسات الصحفية للصحفيين مرده إلى اعتماد الانترنت كوسيلة أساسية في جمع المعلومات والأخبار من قبل الصحفيين بحيث فرضت هذه الوسيلة الجديدة على الصحفيين تحديات صحفية جديدة ذات طابع مختلف عن الممارسات التقليدية، و أصبح استخدام الانترنت من المعايير الأساسية في تقييم مؤهلات و معارف الصحفي للحكم على مهارته الصحفية.[2]

---

[1] محمود علم الدين، الصحافة الالكترونية، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2008، ص23.

[2] علي عبد الفتاح كنعان، الصحافة الالكترونية في ظل الثورة التكنولوجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص12.

وكانت الصحف قد بدأت بعدة محاولات في السبعينيات لإيجاد بدائل جديدة لتوصيل المادة الصحفية للقراء عن الصحافة المطبوعة في خطوة من الصحف لمواجهة انخفاض قارئي الصحف المطبوعة والعمل على زيادة عمل القراء، عبر دخول الصحف في مجال النشر الالكتروني،[1] فحسب سيمون باينز S- bainsفإن بداية ظهور الصحافة الالكترونية جاءت كثمرة تعاون بين مؤسستيBBCالإخبارية واندبندنت بورد كاستينغأوثوريتيIBAعام 1976، وهذا ضمن خدمة تلتكست télé texteوالذي يعتبر نقلا للنص إلى المشاهد في اتجاه واحد عبر إشارة تلفزيونية لخطوط المسح غير المستخدمة، وكان هذا عبر نظامين خاصين بالمؤسستين، فالنظام الخاص بالأولى عرف باسم سيفاكسceffax، والذي استمر وحافظ على بقائه وازدهاره بفضل هيئة اذاعة بريطانيا التي قامت بتطوير هذه الخدمة، بينما عرف نظام الثانية باسم أوراكل.[2]

وفي 1979 ظهرت خدمة الفيديو تكست والتي قدمت من طرف شركةBTAوتميزت هذه الخدمية بالتفاعلية وكانت عبر نظام بريستPrestel والتي قدمت نشرات إخبارية وإجراء معاملات مصرفية من المنزل وحجز تذاكر الطيران ومعلومات أخرى بواسطة شاشات خاصة وقد تم إيقاف هذه الخدمة عام 1993 نظرا لكلفتها العالية.[3]

وفي الثمانينات بدأت بعض الشركات مثل (compuserveكمبيو سرف) في تقديم طبعات الكترونية من الصحف القومية في إطار تجريبي، ولم تستمر هذه المحاولات بسبب تكلفتها العالية ولأنها لم تجد مستهلكين كافين لاستمرارها.[4]

وكانت صحيفة " هيلز نبورجأجبلاد " السويدية هي أول صحيفة الكترونية في العام و التي نشرت بالكامل على شبكة الانترنت عام 1990، و في المدة من عام 1990 حتى عام 1995 اتجهت أكثر من 750 صحيفة في العالم إلى إنتاج إصدارات الكترونية تبث عبر شبكة الانترنت و ازداد هذا العدد إلى 2000 صحيفة عام 1996،وفي أيار 1992 أنشأت شيكاغو اونلاين أول

[1] ماجد سالم، تربان، الانترنت والصحافة الالكترونية: رؤية مستقبلية، الدار المصرية اللبنانية، د ب، 2008، ص102.

[2] محمود علم الدين، مرجع سبق ذكره، ص19.

[3] محمد فريد محمود عزت، الصحافة الالكترونية التفاعلية : النشأة والتطور والمميزات والسلبيات، جمهورية مصر العربية، 2011، ص 281.

[4] حسني، محمد نصر، الانترنت والاعلام: الصحافة الالكترونية، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، د ب، 2003، ص92.

صحيفة الكترونية على شبكة أمريكا أون لاين تم إصدارها بواسطة شيكاغو تربيون، وقد ظهر في كانون الثاني عام 1993 مجلة الوابرد Magazinewired وانطلاق إذاعة الانترنت في نفس السنة و منها بدأ الأخرون من الصحف والمحلات يأخذون علما.[1]

وفي عام 1994 بدأت غالبية الصحف الأمريكية تتجه إلى النشر عبر شبكة الانترنت، حيث زاد عدد الصحف اليومية في أمريكا التي أنشأت مواقع من 60 صحيفة و كان هذا نهاية عام 1994 إلى 115 صحيفة في عام 1995، وفي منتصف عام 1996 وصلت إلى 368 صحيفة، و تعتبر صحيفة واشنطن بوست أول صحيفة أمريكية تنفذ مشروعا قامت من خلاله يبث العديد من موضوعاتها من خلال شبكة الانترنت و يتضمن نشرة تعدها الصحيفة، يعاد صياغتها في كل مرة تتغير فيها الأحداث مع مراجع وثائقية وإعلانات مبوبة وإعلانات للخدمة المتبادلة و أطلق على المشروع اسم " الحبر الرقمي " الذي فاتحة لظهور جيل جديد من الصحف هي " الصحف الالكترونية" التي تخلت ولأول مرة في تاريخها عن الورق و الأحبار و النظام التقليدي للتحرير و القراءة باستخدام جهاز الحاسوب وإمكانياته الكبيرة في التوزيع بلا قيود عبر القارات.[2]

ومن أهم الصحف التي ظهرت في نفس العام نذكر صحيفة بالو التو الأسبوعية Palo Alto Weekly ومجلة سينت المتخصصة في الكمبيوتر والانترنت وصحيفة رالي نيوز اند اوبزيرفر وأيضا دابلي تلغراف Daily Telegraph وفايننشال تايمز Fainancia Times ونذكر أيضا دالاسمورنينغ نيوز Dallas Mornning وصحيفة وأيريش تايمز The Irish Times الأيرلندية .

أما في فرنسا فقد كانت يومية لبيرسون Libération، أول صحيفة تعرض بعض المقالات من ملحقها الأسبوعي باستخدام الوسائط المتعددة على الشبكة و أيضا صحيفة اللوموند Le Monde و كان هذا بسبب إضراب عمال مطابع الصحف الباريسية، و الصحيفتان صدرنا على موقعها في الانترنت للمرة الأولى في سنة 1997، و تزايد عدد الصحف الالكترونية التي لها مواقع على الشبكة في أوروبا و بقية أنحاء العالم التي تشكل (43%) من إجمالي عدد المواقع، حيث بلغ عدد الصحف

[1] عبد الأمير الفيصل، مدخل في صحافة الأنترنت، دار الكتاب الجامعي، بيروت، 2014، ص ص ص 93- 96-97.

[2] محمود علم الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 22- 23.

التي لها مواقع الكترونية (728) صحيفة في أوروبا و(223) في أسيا و (230) صحيفة في كندا و (61) صحيفة في أمريكا الجنوبية و (53) صحيفة في إفريقيا.[1]

وقد أضحت الصحافة الالكترونية في غالبية الدول محطة جذب لقطاعات كبيرة من الجمهور خاصة الشباب، وذلك لما أشارت له الدراسات والتقديرات العالمية من خلال سرعة تنامي وانتشار هذا النوع الجديد من الصحافة، الأمر الذي جعل معظم دور نشر الصحف القيام بإنشاء مواقع معنونه لها على الشبكة وبهذا توالى ظهور الصحافة الالكترونية بوتيرة متسارعة، وهذا ما جعل المئات من الصحف والمجلات الالكترونية توقف توزيع نسخها الورقية والاكتفاء بنسخها الالكترونية مثل المجلة الأمريكية (اومنىOmni).[2]

ففي هذه الفترة والتي عرفت بفترة التسعينيات لم تشهد الصحف الورقية المطبوعة أي تراجع من حيث أرقام توزيعها اليومية، لكن أصبحت العديد من الصحف وخاصة الكبرى تملك مواقع الكترونية خاصة بها على شبكة الانترنت، وصار لزاما على أي صحيفة مطبوعة أن يكون لها تواجد الكتروني.

وأصبحت الانترنت وسط اتصالات عالميا رئيسيا وأصبح بعد ذلك ميزة أساسية في حياة المواطنين والحكومات، ففي آذار عام 2000 اقترب عدد مستخدمي الانترنت في العالم إلى 300 مليون شخص وأكثر من بليون صفحة شبكة في 5 ملايين من الحاسبات الالكترونية، وإن غالبية الصحف اليومية في الغرب وفي العالم العربي تدير مواقع الكترونية خاصة بها، وتصدر طبعات الكترونية.[3]

ودخلت صناعة الصحافة إلى عالم الصحافة الالكترونية في نفس العام بطريقة كبيرة ومتزايدة وخاصة مع توفير خدمة الانترنت المجاني في الولايات المتحدة الأمريكية، وبلاد العالم المتقدم وبعض بلدان العالم النامي حيث أصبحت الصحافة جزءا من تطور و توزيع شبكة الانترنت، وتعتبر صحيفةUSA Today اليومية أول صحيفة كبرى استحدثت تكنولوجيا النص الفائقة أتاحت للمستخدم

---

[1] ماجد سالم تربان، مرجع سبق ذكره، ص100.

[2] المرجع نفسه، ص100.

[3] عبد الأمير فيصل، مرجع سبق ذكره، ص106.

الانتقال إلى مواقع أخرى، وإلى الأقسام المتعددة للصحيفة مثل العناوين الرئيسية Head Liensوالصور والأبواب المتخصصة مثل : المال والاقتصاد والرياضة وأحوال الطقس[1].

وقد ارتفع عدد الصحف الالكترونية في العالم بحلول عام 2000 إلى 2600 صحيفة في الانترنت أدت خدمات أخرى متصلة بالشركة وخدمات منفصلة بجانب 1200 محطة تلفزيونية لها مواقع تعريفية أو مواقع خدمات وارتفع عدد الصحف مرة أخرى ليصل في 2002 إلى 3250 صحيفة وقد أشارت إحصائيات لمؤسسة نيوز لينك الأمريكية في نهاية عام 2000 إلى أن عدد الصحف التي تدير مواقع على الشبكة في العالم قد وصل إلى 4000 جريدة، وإن عدد مواقع الصحف اليومية على الانترنت بلغ في فرنسا 534 موقعا وفي ألمانيا بلغ عدد المواقع 756 موقعا وفي المكسيك 630 موقعا وفي الولايات المتحدة الأمريكية 2794 موقعا وهذا حسب إحصائية عام 2002، و إن حجم انتشار الصحف التي تملك مواقع على الأنترنت زاد بنسبة 0.6% بين عامي 2002 و2003.[2]

فصحافة الانترنت إذن هي امتزاج لوسائل الإعلام بالتقنية الرقمية، وإن تنبأ فيليب ميلر هجرة جمهور الصحف الورقية المطبوعة إلى الصحافة الالكترونية في عام 2004، لم يأتي من فراغ بل من خلال ما حققته الصحافة الالكترونية في زمن قصير، وتمكنها من تقديم مكاسب عديدة للمهنة الصحفية والطبقة السياسية ومروجي الأفكار وآخرون، وهذه المكاسب ارتبطت ارتباطا وثيقا بتطور التقنية وانتشارها وفي طبيعة الجمهور الذي يستخدمها.[3]

ولقد دخلت شبكة الانترنت إلى الأقطار العربية في بداية التسعينيات، شأن العديد من دول العالم باستثناء الولايات المتحدة وأوروبا فقد بدأ دخولها إلى الوطن العربي من تونس عام 1991، من خلال الاتصالات بشبكة المؤسسة الوطنية للعلوم، وميزة هذه الشبكة أنها كسرت حاجز الحدود السياسية وعدم خضوعها تماما للرقابة.[4]

---

[1] ماجد سالم تربان، مرجع سبق ذكره، ص105.

[2] عبد الأمير الفيصل، مرجع سبق ذكره، ص ص 98- 108.

[3] محمود علم الدين، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[4] عبد الأمير فيصل، مرجع سبق ذكره، ص178.

وقد بدأ العالم العربي يواكب التطور التكنولوجي بدخول وانتشار الانترنت بسرعة كبيرة مقارنة بوسائل الإعلام الأخرى كالراديو والتلفزيون والطباعة.

وبهذا شهدت الصحافة الالكترونية منذ نشأتها تغيرات جوهرية شملت أبعادها التقنية والتحريرية والاقتصادية، ويمكن القول أن طابع التغيير هذا سيلازم الصحافة الالكترونية بسبب ارتباطها العضوي بشبكة الانترنت التي تخضع بطبيعتها إلى التحول المستمر، حتى أضحت اليوم إعلاما متفردا قائما بذاته.[1]

المطلب الثاني: في العالم العربي.

دخل العالم العربي مجال الانترنت دون أن يتأخر كثيرا عن العالم، وربما تكون الإنترنت أسرع وسيلة اتصال تبناها العرب بعد أن تبناها العرب بسنوات قليلة، بالقياس إلى انتشار الطباعة والراديو والتلفزيون في العالم العربي، حيث أخذت المواقع العربية في الشبكة تنمو باستمرار لتشمل أوجها مختلفة للوجود العربي في تقديم الثقافة العربية والإسلامية ابتداء بالقرآن الكريم المكتوب والمسموع والتفاسير المختلفة والحديث النبوي الشريف ومواقع الأئمة والدعاة وعلماء الإسلام السابقين والمعاصرين والفن الإسلامي إلى تعليم اللغة العربية وآدابها التي تقدمها الجهات العربية وغير عربية فضلا عن الوجود الاقتصادي من خلال مواقع المؤسسات المالية والشركات ومواقع البيع على الشبكة والتجارة الالكتروني.[2]

وقد بدأ دخول الانترنت في الوطن العربي في تونس عام 1991 كما سلف الذكر، وفي عام 1992 دخلت الكويت أيضا ضمن الشبكة الوطنية للعلوم، ثم دخلت الإمارات العربية المتحدة عام

[1] الصادق الحمامي، تجديد الإعلام: مناقشة حول هوية الصحافة الالكترونية، المجلة العربية للإعلام والاتصال الصادرة عن الجمعية السعودية للإعلام والاتصال، العدد الخامس، جامعة الملك السعود، المملكة العربية السعودية، نوفمبر 2009، ص1.

[2] عبد الأمير الفيصل، مرجع سبق ذكره، ص 179.

1993 وتلتها الجزائر ولبنان والمغرب في العام الموالي، ثم البلاد العربية حتى عام 2000 والمملكة العربية السعودية في نهاية 1999، ثم سوريا والعراق وليبيا والصومال.[1]

وتوجد الصحف العربية على الانترنت كنسخة الكترونية في الصحف المطبوعة اليومية أو الأسبوعية في أغلب الأحيان ويتم تحديث معظمها يوميا أو دوريا بالنسبة للصحف الأسبوعية، كما توجد صحف الكترونية يعود الفضل في ظهورها إلى الانترنت دون تواجد نسخ ورقية لها.[2]

ولم تمر الصحافة العربية بتحارب التلتكست والفيديو تكست إلا لماما، وفي أماكن وأوقات محدودة ولم تعرق قواعد المعلومات الشبكية ولم تستفد من خدمات قواعد البيانات، وهي غير متوافرة أصلا في المنطقة العربية، إضافة إلى البدايات الصعبة في النشر بالحرف العربي لعدم الاتفاق على لوحة حروف عربية واحدة، الأمر الذي جعل معظم المواقع العربية في الانترنت تبدأ أولا بصورة النص بدلا من الشكل الطبيعي المعتمد على الحرف الالكتروني.[3]

ويقول جون أندرسون " أن أول عربي في الانترنت غير معروف ولكنه من المؤكد من الذين وجدوا طريقهم وسط مجتمع التكنولوجيا الرفيعة التي تطورت داخله الانترنت و مكوناتها ... وقد كانوا من أوائل مستخدميها فكانوا يتقاسمون مع نظائرهم من غير العرب الاهتمامات والرؤى والأفكار، وقد كونوا مجموعات للبريد الالكتروني وقوائم بريدية ومجموعات حوار ناقشت موضوعات تهم الحياة الإسلامية في المهجر وكانت هناك نشرات إخبارية تحمل أخبار عن لبنان من وكالات الأنباء وهناك

[1] عبير شفيق جورج الرحباني، استخدامات الصحافة الورقية وانعكاساتها على الصحف الورقية في الأردن، رسالة استكماليه لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاعلام، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، 2009، ص21.

[2] الهام بوثلجي، الصحافة الالكترونية واتجاهات القراء، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر ، ص47.

[3] خالد محمد الغازي، الصحافة الالكترونية العربية: الالتزام والانفلات في الخطاب والطرح، وكالة الصحافة العربية، مصر، 2016، ص 115.

قوائم بريدية تحمل موضوعات نقاش و تقارير حول القضايا المحلية في مصر و الأحداث في فلسطين.[1]

وكان أول ظهور للصحافة العربية على شبكة الانترنت في سبتمبر 1995 أين صدرت أول نسخة الكترونية لصحيفة " الشرق الأوسط " وكانت على شكل صور. لتحذو حذوها جريدة " النهار " اللبنانية في جوان 1996، والثالثة هي الحياة التي صدرت في الفاتح من جوان في نفس العام، والرابعة هي " السفير " اللبنانية وجريدة "الأيام" البحرينية في أواخر عام 1996، وفي فبراير من سنة 1997 ظهرت " الجمهورية " كأول صحيفة مصرية على الانترنت ثم تلتها " الأهرام " في أوت 1998، وتلتها بعد ذلك صحيفة " الأخبار " في سنة 2000.[2]

وتعد صحيفة " الجزيرة " أول صحيفة سعودية الكترونية من إصدارها المطبوع في 16 أبريل 1997، كما أصدرت العديد من الصحف العربية نسخا الكترونية لها على شبكة الانترنت نذكر منها جريدة " الراية " في يناير 1997 وجريدة القبس السعودية في 12 يوليو من نفس السنة.

وتعد مؤسسة "دار التحرير للطباعة والنشر " أول مؤسسة صحفية مصرية أنشأت موقعا لها على الشبكة في 16 فبراير 1997، ويضم نسخا الكترونية من صحف " المساء " و" الجازيت " و " مصر اليوم " ثم تلتها جريدة الشعب في أول أكتوبر من نفس العام، وتعتبر جريدة " المراسل " أول جريدة مصرية عربية يتم إعدادها خصيصا للنشر الالكتروني وبدأت في الصدور أسبوعيا منذ 12 أغسطس1997.[3]

وحسب إحصائية لإحدى الدراسات قدر عدد مواقع الصحف العربية اليومية والأسبوعية على شبكة الانترنت في مطلع عام 1998، بنحو 42 موقع، بالإضافة إلى 155 موقع محطات الراديو والتلفزيون العربية، و 6 مواقع الوكالات أنباء عربية، وقد بلغ عدد الصحف العربية الالكترونية التي يدار لها مواقع الكترونية على الشبكة 76 صحيفة عام 1999 أي ما يعادل 54 % من مجموع

[1] عباس مصطفى صادق، التطبيقات التقليدية والمستحدثة للصحافة العربية في الانترنت، مؤتمر صحافة الانترنت في العالم العربي، الشارقة، 2005، ص8.

[2] الهام بوثلجي، مرجع سبق ذكره، ص48.

[3] محمود علم الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 27- 28.

الصحف العربية اليومية و منها 68 صحيفة الكترونية تصدر من داخل حدود البلدان العربية و 8 صحف من خارجها وهذا حسب إحصائيات الكتاب السنوي الصادر عن معهد اليونسكو الإحصائي.[1]

وفي أول كانون الأول عام 2000 صدرت جريدة الجريدة في الإمارات العربية المتحدة باللغة العربية والتي كان عنوانها الالكتروني www.aljareeda. Comوهي إحدى أوائل المواقع العربية التي حاولت أن تكون بوابة لبث الأخبار العربية من خلال الشبكة، وقد انتشرت الجريدة بسرعة هائلة خلال مدة قصيرة من تأسيسها مما دفعها إلى الانتقال لموقع جديد لاستيعاب العدد المتزايد للزوار يوميا.

وفي 2001 صدرت جريدة إيلاف الالكترونية في المغرب العربي، حيث ابتدأ البث التجريبي لها في 21 ماي من نفس السنة وقد تميزت بالسرعة والحيادية والموضوعية في نقلها للإخبار، وتعتبر إيلاف أول جريدة مهنية متكاملة تتجاوز مفهوم الصحيفة اليومية إلى الوسيلة الأكثر تطورا حسب رئيس تحريرها السيد عثمان العمير، وعلى الرغم من أن إيلاف ليست أول جريدة تصدر على الانترنت، إلا أنها أول جريدة صممت خصيصا للأنترنت بواسطة متعدد في عرض النصوص والصور والأصوات.

وإضافة إلى ذلك، تعد جريدة باب الالكترونية واحدة من أكبر وأضخم المواقع العربية الشاملة على شبكة الانترنت وأكثر ثراء وضخامة من حيث محتوياتها ومحاورها المتعددة التي تبحث في مختلف المجالات فضلا عن الخدمات التي تنفرد بها عن سواها من الصحف العربية الالكترونية.[2]

وتوالى دخول الصحف العربية على الانترنت بحيث أصبح لكل صحيفة عربية تقريباً موقع خاص بها على شبكة الانترنت حتى وإن كان هناك تباين في مواطن قوة هذه المواقع، وإن واقع الصحافة العربية الالكترونية يشير إلى أنه لا تزال تواجهها مشاكل تحد من عملها وتميزها وعلى الرغم من اعتمادها على بعض من التقنيات المستخدمة إلا أنه لم ترتقي بالصحافة العربية الالكترونية إلى مستوى الصحف الالكترونية المتكاملة.

[1] ماجد سالم تربان، مرجع سبق ذكره، ص ص 107- 108.

[2] عبد الأمير الفيصل، مرجع سبق ذكره، ص ص ص 216- 219- 221.

المطلب الثالث: في الجزائر.

عرفت الجزائر دخول الانترنت في مارس 1994، رغم أن الربط لأول مرة كان في سنة 1993 عن طريق خط هاتفي متخصص"pardialup" دون الاستفادة من خدمات الانترنت، وقد تم الربط الكامل بشبكة الانترنت عن طريق كابل من الألياف الضوئية في عام 1994 وقد قدرة سرعة هذا الربط في البداية ب 9600 بايت/ ثا وهي سرعة جد بطيئة، وفي ديسمبر 1997 تم تدعيم المشروع بخط ثاني عن طريق باريس وقدرت سرعته ب 64000 بايت/ثا، ولم تعد الشبكة محصورة فقط على المؤسسات الحكومية، الجامعات، السفارات، بل أصبح من الممكن للخواص أن يدخلوا للشبكة و هذا بفضل تدعيم الكابل بخط متخصص أخر.[1]

تعد تجربة الجزائر في مجال استخدام الانترنت في عالم الصحافة المكتوبة متأخرة بعض الشيئي عن نظيرتها العربية فمنذ منتصف التسعينات شهدت الجزائر أولى بدايات الصحافة الالكترونية من خلال أول تعامل بين الصحف الوطنية والنشر الالكتروني سنة 1997، والنشر الالكتروني مباشرة وبصورة مستقلة لصحف الكترونية محضة منذ سنة 1996.[2]

وكانت أول تجربة للصحف الجزائرية على شبكة الانترنت تجربة صحيفةLa Tribune الناطقة باللغة الفرنسية سنة 1996، وتمثلت تجربتها في طبعة الكترونية لصفحتين إخباريتين تم نشرهما على موقع منظمة " مراسلون بلا حدود " على الشبكة، بسبب تعليق إصدار الطبعة الورقية من طرف السلطات الجزائرية آنذاك.[3]

وقبلها انطلقت جريدةLe souk سنة 1995، والتي كانت تابعة لجمعية طلبة كلية الطب وكان هدفها خلق جو تفاعلي بين الجميع، وذلك لتحسين الاتصال بين طلبة الطب من جهة ومختلف شرائح

[1] جمال بوعجيمي، بلقاسم بن روان، الصحافة الالكترونية في الجزائر: واقع وأفاق، مؤتمر صحافة الأنترنت، كلية الاتصال، جامعة الشارقة، 2005، ص ص 16-17

[2] يمينة بلعاليا، الصحافة الالكترونية في الجزائر بين تحدي الواقع والتطلع نحو المستقبل، رسالة ماجيستير في علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2006، ص 149.

[3] وليد حميدي، الاشهار في الصحافة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علو الاعلام والاتصال، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2010، ص 54.

المجتمع من جهة أخرى لإرجاع البسمة للأطفال المصابين وقد بلغ عدد زوارها حوالي 1000 زائر يوميا وصنفت في عام 2004 من أحسن المواقع .

وفي عام 1996 انطلق مشروع تجربة جريدة Alegria interfaceو تناول كل القضايا السياسية والاقتصادية و الاجتماعية، تحت إشراف و بدعم من دبلوماسي سويدي يدعى Gauffinالذي دعم المشروع، ولظروف مالية ناتجة عن عمليتي الطبع و التوزيع، تغيرت فكرة إنشاء الجريدة الورقية إلى جريدة الكترونية، وقد انطلقت الجريدة فعليا على الخط سنة 1999 تحت شعار " نقل الأخبار بكل حياد " [1]والتي أسسها الإعلامي " نور الدين خلاصي " صحفي سابق بجريدة La nationواختارت الجريدة اللغتين الفرنسية و الانجليزية في مجال النشر الالكتروني، وتحولت الجريدة من الصدور من أسبوعين إلى مرة واحدة في كل أسبوع.[2]

أما بالنسبة للصحف الالكترونية المكملة للصحف الورقية كانت يومية الوطن الناطقة بالفرنسية السباقة في بث نسختها كاملة على شبكة الانترنت في سنة 1997[3]، وأرادت الصحيفة من خلال ذلك أن تمنح الإمكانية لقرائها المقيمين في الخارج متابعة كل الأخبار الوطنية المتعلقة بالمشاكل الاجتماعية التي وضعتها الصحيفة في المقام الأول وتلتها صحيفة Libertéالتي أصدرت أول عدد الكتروني في جانفي 1998 حيث واجهت الطبعة الورقية مشاكل عديدة خاصة في مجال النشر و التوزيع، فدفعت بالصحيفة إلى الاعتماد على النسخة الالكترونية لإعلام الجالية الكبيرة المقيمة بالخارج خاصة في فرنسا.[4]

في فيفري 1998 صدرت صحيفة اليوم والتي تعتبر من الصحف الالكترونية المكملة للورقية، تلتها صحيفة الخبر في الفاتح أفريل من نفس السنة بالتعاون مع مؤسسة جيكوس، وجاء هذا التعاون

---

[1] منال قدواح، اتجاهات الصحفيين الجزائريين نخو استخدام الصحافة الالكترونية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص170.

[2]قوراري صونيه، اتجاهات جمهور الطلبة نحو الصحافة الالكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص ص 230-231.

[3] محمد الفاتح حمدي، استخدامات النخبة للصحافة الالكترونية وانعكاساتها على مقروئية الصحف الورقية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الاتصال والعلاقات العامة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص 146.

[4] وليد حميدي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

استجابة إلى طلب السفارات والهيئات الرسمية بالداخل والخارج لتقديم طبعة الكترونية من شأنها تسهيل عملية الاطلاع على الأحداث الوطنية و الدولية باعتبارها الجريدة الناطقة باللغة العربية الأكثر مقروئية، وتلبية لرغبة قرائها المقيمين بالخارج من الجالية الجزائرية الذين يتعذر وصول طبعة ورقية لهم[1]، حيث ركزت الجريدة على الشكل والمضمون كما وضعت على الصفحة الرئيسية من موقعها نافذة خاصة بالمواقع الجزائرية التي تمكن من خلالها زيارة مواقع جل الصحف الوطنية، وهي أكبر جريدة من حيث التوزيع في الجزائر في ذلك الوقت وتلت صحيفة الخير صحيفة " الشعب " في جوان 1998، ثم بعد ذلك توالت الصحف الجزائرية في خوض غمار النشر الالكتروني.

وكانت بداية نشر صحيفة " الشروق اليومي" على شبكة الانترنت في نسختها الالكترونية الشروق أونلاين في نوفمبر 2003، وبلغ عدد الصحف اليومية الجزائرية التي حرصت على التواجد عبر شبكة الانترنت 53 صحيفة من مجموع 79 يومية في جوان 2009، إضافة إلى عدد غير محدد من الصحف والمواقع الإخبارية الأخرى على الشبكة، من بينها 32 صحيفة ناطقة باللغة الفرنسية و 21 صحيفة ناطقة باللغة العربية.

أما الصحف الالكترونية الخالصة التي نشأت على شبكة الانترنت أشرها صحيفة " كل شج عن الجزائر Tout sur l'Algérie" وهي أول صحيفة يومية الكترونية جزائرية تنشأ على شبكة الانترنت تصدر من فرنسا في 8 جوان 2007 بطاقم صحفي جزائري، حيث بلغ عدد زوارها بعد سنتين من ظهورها حوالي 30 ألف زائر في اليوم، ومن بين الصحف الجزائرية الأخرى التي نشأت على شبكة الانترنت نذكر – Algerie focus.com التي صدرت في الفاتح من نوفمبر 2008 واعتمدت الصحيفة على طاقم مكون من 6 صحفيين وبلغ عدد زوار الصحيفة حوالي 13 ألف زائر يوميا بعد سنة من الظهور[2].

[1] لامية سهيلي، التفاعلية في المواقع الاخبارية الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الاعلام والاتصال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015، ص42.

[2] وليد حميدي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

تعددت الجرائد الإلكترونية الجزائرية على شبكة الانترنت في مختلف التخصصات والميادين وتطورت مواقعها وأصبحت في متناول العديد من الفئات في المجتمع وصارت أغلبية الصحف تمتلك موقع الكتروني خاص بها عبر النت بلغات مختلفة بالإضافة إلى الروابط التفاعلية الموجودة من أجل التعليق والمشاركة في المنتديات ومن بين الصحف الحالية الموجودة على شبكة الانترنت : الخبر، الخبر الأسبوعي، أخر ساعة، الشروق اليومي، النهار الجديد الجزائر نيوز، النصر، صوت الأحرار، الهداف El watan، Le butur quotidien D'oran، Infosoir، El moudjahid... وغيرها من الجرائد الناطقة باللغة العربية و الفرنسية[1].

ومما سبق ذكره نلاحظ أن تجربة الصحافة الالكترونية في الجزائر جاءت متأخرة نوعا ما مقارنة بالعربية وهذا نظرا للصعوبات التي كانت تعاني منها شبكة الانترنت آنذاك من انقطاعات إضافة إلى نقص الفنيين والتقنيين في المجال، هذا ما أدى بالصحافة الالكترونية إلى عدم مواكبة الصحافة الالكترونية العالمية والعربية.

[1] جمال بوعجيمي وبلقاسم بن روان، الصحافة الالكترونية في الجزائر: واقع وآفاق، مؤتمر صحافة الانترنت في العالم، الواقع والتحريات، كلية الاتصال، جامعة الشارقة، نوفمبر، 2006، ص338.

المبحث الثاني: أنواع الصحافة الالكترونية.

مرت الصحافة الالكترونية بعدة مراحل أدت إلى ظهور العديد من الأنواع في هذه الصحف، خاصة في مجال النشر عبر الانترنت، وقد قسم الباحثون الصحف الالكترونية وفق عدة اعتبارات مهنية وفنية حيث يرى بعض الباحثين أن الصحف الالكترونية تتنوع وفق المضامين المقدمة فيها، ويرون أن هذه الأخيرة تنقسم إلى الصحف الإخبارية، الصحف المنوعة وصحف الأدلة التي ترتبط في مضمونها بعدد كبير من محركات البحث المشهورة على الانترنت، ويرى البعض أن الصحف الالكترونية تتنوع وفق لخدماتها الاتصالية و الإعلامية حيث تنقسم إلى الصحف الحوارية التفاعلية وغير التفاعلية، بينما يقسم آخرون الصحف الالكترونية حسب طبيعتها الإخبارية وواقع مؤسساتها الإعلامية ومن ذلك تجد الصحف، الإذاعات، وكالات الأنباء و التلفزيون الالكترونية.[1]

وهنالك عدة أنواع من الصحف الالكترونية على شبكة الانترنت، لكل منها خصائصها وسماها التي تميزها عن غيرها، ونذكرها على النحو التالي:

المطلب الأول: الصحف الالكترونية الكاملة.

هي نسخ الكترونية من صحف مطبوعة ورقيا معروفة باسمها وتاريخها، وما تقدمه هذه مجرد نسخة الكترونية طبق الأصل PDFأو مختصرات لما تقدم الصحيفة الورقية وهذا ينطبق على غالبية الصحف العربية: الأهرام المصرية، الرأي الأردنية، السفير اللبنانية والثورة اليمنية، أخبار الخليج البحرينية، الخليج الامارتية، الراية القطرية ... وغيرها[2].

والصحف الالكترونية الكاملة "الورقية " هي التي يكون فيها النشر الالكتروني موازيا للنشر المطبوع، حيث تكون الصحيفة الالكترونية عبارة عن نسخة كاملة من الصحيفة الورقية المطبوعة باستثناء المواد الاعلانية[3] وهناك العديد من الصحف الالكترونية التي تمثل النشر الموازي في الجزائر.

---

[1] صالح بن زايد بن صالح بن العنزي، اخراج الصحف السعودية الالكترونية في ضوء السمات الاتصالية لشبكة الانترنت، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاعلام، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، المملكة العربية السعودية، 1427هـ، ص ص92- 93.

[2] جعفر العقيلي، حول الصحافة الالكترونية في الأردن، د ن، عمان، الأردن، دس ، ص2.

[3] صالح بن زايد بن صالح بن العنزي، مرجع سبق ذكره، ص39.

فالصحف الالكترونية الكاملة "الورقية" هي مواقع تابعة لمؤسسات صحفية تقليدية حيث تحتوي على معظم ما ينشر على صفحات تلك الصحف ولا يعمل بها صحفيون وإنما مبرمجون ينقلون ما في الصحيفة المطبوعة إلى الموقع الالكتروني، ويمتاز هذا النوع بتقديمه لنفس الخدمات الإعلامية التي تقدمها الصحيفة الورقية من أحداث، تقارير، أخبار وصور، كما يقدم خدمات أخرى لا تستطيع الصحيفة الورقية تقدمها وتتيحها مثل خدمات الطبيعة الخاصة بشبكة الانترنت وتكنولوجيا النص الفائق والبحث داخل الصحيفة أو في شبكة الواب، وخدمات الربط بالمواقع الأخرى، خدمات الربط الفوري والأرشيف إضافة إلى تقديم خدمات الوسائط المتعددة النصية و الصوتية.[1]

المطلب الثاني: الصحف الالكترونية البحتة.

وهي التي ليس لها صحيفة مطبوعة، وتدار عادة بجهد فردي وتغطي مجالات الأخبار كافة من سياسة واقتصاد و رياضة و سينما وموسيقى، وتحاول أن تستفيد من تقنيات تصميم الصفحة لمزيد من التنوع وهي صفحة يومية يتم تحديث موادها الإخبارية أنيا وصفحتها يوميا.[2]

ويلاحظ أن الصحف الالكترونية البحتة والتي ليس لها أصل ورقي أثبتت حضورها على المستوى العالمي في مجالات رصد الأحداث وصناعة الخبر، وتتبع الحدث، واستطاعت دخول منافسة قوية مع الصحافة التقليدية، واستثمرت عناصر ومؤثرات تعجز الصحافة الورقية عن استخدامها نظرا لطبيعتها فاجتازت الحدود والإيديولوجيات عبر فضاء أوسع[3].

ويمتاز هذا النوع من الصحف الالكترونية يعدم وجود أصل مطبوع للمادة الإعلامية الالكترونية المنشورة، حيث تظهر الصحيفة الالكترونية بشكل مباشر من خلال النشر عبر الانترنت فقط، وهو ما يصدق على الصحف الالكترونية التي تصدر مستقلة على الشبكة في إدارتها وطرق تنفيذها مثل صحف إيلاف والجريدة ونحوها[4]، وجريدة الجزائر تايمز الجزائرية.

---

[1] الحاج علي ادم علي، التيوغرافيا في تصميم الصحف الالكترونية، كلية الاعلام، جامعة غرب كردفان، نوفمبر، 2015، ص 47.

[2] عبد الأمير الفيصل، مدخل في صحافة الانترنت، دار الكتاب الجامعي، بيروت، 2014، ص92.

[3] جعفر العقيلي، حول الصحافة الالكترونية في الأردن، د.ن، عمان، الأردن، دس، ص3

[4] صالح بن زايد بن صالح العنزي، مرجع سبق ذكره، ص94.

المطلب الثالث: المواقع الإخبارية

وهي مواقع متخصصة الكترونية تنشر أخبار وتحليلات وتحقيقات أعدت للنشر على شبكة الانترنت، وتحدث المواد على مدار الساعة ويعمل فيها محررون ومراسلون مهنيون يسمون صحفيي الانترنت، وتقدم هذه المواقع خدماتها الإخبارية باستمرار وذلك بالاعتماد على المراسلين، شبكة الأنباء أو وكالات أخرى، كما أنها تنشر في كل عدد يومي من أعدادها مقالات مكتوبة مختلفة.[1]

للإشارة تتعدد التصنيفات التي يتم على أساسها تقسيم المواقع الالكترونية، ومن بين هذه التصنيفات تصنيف (هشام جعفر) رئيس تحرير موقع إسلام أون لاين و الذي صنفها من حيث المضمون كالمواقع التجارية التسويقية والمواقع التجارية الإعلانية، إضافة إلى مواقع إخبارية وأخرى شاملة، من حيث الاحتراف كمواقع الهواة و المواقع المحترفة، من حيث التمويل (الشخصي، مؤسساتي، تجاري)، من حيث الهيكلة حسب تنوع الهياكل الإدارية داخل المواقع حسب حجمها، وأهدافها، ومضمونها، وتكوينها (هياكل بسيطة، معقدة، ممتدة)، أنواع من حيث التكوين والتي تأخذ عددا من الأشكال مثل المواقع البسيطة والكثيفة والمواقع المركبة، إضافة إلى أنواع من حيث شكل العرض وأخرى من حيث الجمهور المستهدف، إضافة إلى عديد التقسيمات التي قام بها الباحثين في المجال نذكر منها تقسيم(محمد الفلحين)، وتصنيف (بهجة بومعرافي) و (جاسم جرسيس) وتقسيم (سلمى كامل) حول أنواع المواقع الصحفية على الانترنت.[2]

[1] محمد الحافظ محمد جاد كريم، الصحافة الالكترونية ودورها في تعزيز الأمن القومي السوداني، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الرباط الوطني، 2015، ص ص 40- 41.

[2] ماجد سالم تربان، مرجع سبق ذكره، ص ص117 إلى 123.

المبحث الثالث : سمات الصحافة الالكترونية وتحدياتها

المطلب الأول: سمات الصحافة الالكترونية.

تتسم الصحافة الالكترونية بالعديد من الخصائص الاتصالية التي تنطلق من قدرات شبكة الانترنت كوسيلة اتصال حديثة، حيث أكدت معظم الأبحاث والدراسات بأنها أصبحت وسيطا إعلاميا جماهيريا فعالا، إذ مكنت كافة الأفراد والمؤسسات من إرسال واستقبال المعلومات ووفرت الجهد والوقت، ويمكن القول إن الإعلام الالكتروني يتميز ببعض الخصائص كالتنوع الشديد في الوسائل والمواقع الإعلامية، حيث أتاحت شبكة الانترنت إنشاء صحف متعددة الأبعاد ذات حجم غير محدد نظريا يمكن من خلالها إرضاء مستويات عدة من الاهتمام[1].

فالصحيفة الالكترونية تصدر يوميا دون توقف وتستخدم الوسائط المتعددة في نشر موادها المختلفة (صوت، صورة، فيديو، نصوص، إعلانات ثابتة ومتحركة، صور ثابتة ومتحركة) وتكون شاملة ومنوعة، تنشر أخبارها بشكل فوري وسريع، يستطيع الزوار والقراء التواصل معها عبر (Chat) صوت و صورة، من خلال ساحات الحوار المفتوحة بحرية تامة كما يمكن للجميع التواصل مع ادارة الصحيفة والمحررين من خلال البريد الالكتروني عبر العديد من تقنيات التقنية المعجزة الانترنت.[2]

ورغم حداثة عمر الصحافة الالكترونية إلا إن هذا العمر شهد الكثير من الدراسات العلمية والملاحظات التي أبرزت سمات متعددة، فهي تمتلك مجموعة من المميزات يأتي في مقدمتها التغطية الخبرية للأحداث بجانب التغطية الأمنية وإجراء المقابلات مع الشخصيات بالصوت والصورة من موقع الحدث و هناك ميزات أخرى غير موجودة بالصحافة الورقية مثل سرعة تحديث الأخبار والمنتديات ومع التطور العلمي الهائل دخلت الصحافة الالكترونية منافسا غير متوقع للإعلام المكتوب، إذ أنها

[1] عبير شفيق جورج الرحباني، مرجع سبق ذكره، ص ص 36 -37.

[2] نزار بشير جديد، الإعلام المقروء بين الصحافة الورقية والصحافة الإلكترونية ، دار الاعصار العلمي، عمن، الأردن، 2015، ص 117.

جمعت بين المقروء المرئي والملاحقة للحدث كما أنها تميزت بسمة الهامش الأكبر من الحرية في التعبير[1].

ويمكن إيجاز خصائص ومميزات وسمات الصحافة الالكترونية فيما يلي:

- **الآنية:** يطلق عليها النقل الفوري للأخبار ومتابعة التطورات التي تطرأ عليها مع قابلية تعديل النصوص في أي وقت، مما جعلها تنافس الوسائل الإعلامية الأخرى كالإذاعة والتلفزيون بل أن الصحف الالكترونية باتت تنافس هاتين الوسيلتين في عنصر الفورية الذي احتكرته، وبدأت تسبق حتى القنوات الفضائية التي تبث الأخبار في مواعيد ثابتة، فيما يجري نشر بعض الأخبار في الصحف الالكترونية بعد أقل من 30 ثانية من وقوع الحدث[2] .

فأهم ما يميز الصحافة الالكترونية الفورية نقل الأخبار فور وقوعها والتي تمكن القارئ من الاطلاع على الأخبار بشكل دوري وأني.

- **الكونية:** فما يميز الصحافة الالكترونية هي أنها عالمية عابرة للقارات لأن نشر الصحف عبر الانترنت يضفي عليها صبغة العالمية وهذا لاعتمادها على شبكة الانترنت الدولية، وبهذا فالصحافة الالكترونية تكسر الحدود الجغرافية دون وقاية أو موانع وفي وقت وجيز.
- **تعدد الوسائط:** من خلال استخدام وسائط متعددة، النص، الصوت، الصورة، الجداول والرسوم البيانية والرسوم المتحركة وعرضها وتقديمها بشكل أفضل يجذب القراء.

فإذا كان الراديو يقدم الصوت والتلفزيون يقدم الصورة والصحيفة المطبوعة تقدم النص فإن الصحافة الالكترونية هي الوسيلة الوحيدة التي بإمكانها جمع الثلاثة معا بشكل مترابط ومنسجم[3].

- **التفاعلية:** ونقصد بها إمكانية مباشرة للقارئ في عملية التحرير من خلال التعليقات التي توفرها الكثير من الصحف الالكترونية للقراء، بحيث أتيحت للمشارك إمكانية كتابة تعليقه على أي موضوع على الصحيفة الالكترونية ويقوم بالنشر لنفسه في نفس اللحظة، والتفاعلية هي مدى قدرة

---

[1] كريمة كمال عبد اللطيف توفيق، انقرائية الصحف الالكترونية العربية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الاعلام، كلية الآداب قسم الإعلام، جامعة الزقازيق، 2010، ص 119.

[2] فارس حسن شكر المهداوي، صحافة الأنترنت، رسالة ماجستير في الإعلام والاتصال، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص ص 59- 60.

[3] عبير شفيق جورج الرحباني، مرجع سبق ذكره، ص38.

الشخص على الدخول في المعالجة الإعلامية بصفة ناشطة من خلال التفاعل مع الرسائل الإعلامية أو المعلنين[1].

- **التمكين:** في الصحافة المطبوعة ليس للجمهور خيار سوى قراءة ما هو مكتوب بالصحيفة، لكن الصحافة الالكترونية تقبل بفكرة تمكين الجمهور من بسط نفوذه عن المادة المقدمة وعملية الاتصال ككل، من خلال الاختيار ما بين الصورة والصوت والنص الموجود في المحتوى الصحفي سواء كانت أخبار أو تقارير أو تحليلات فالقارئ ليس أمامه قصة إخبارية واحدة فقط حول القضية بل بين يديه كل القصص التي نشرت عن الموضوع نفسه في السابق.

وتكمن التفاعلية في الصحف الالكترونية باستخدامها للأسلوب التفاعلي من خلال تكتيك النص المترابط أو الفائق hypertext الذي يتضمن وصلات linksالنقاط داخل الموضوع أو الخبر المنشور (تعريف– سيرة ذاتية–معلومات خلفية– أراء سابقة– موضوعات ذات صلة)[2].

ونظرا لتعدد سمات وخصائص الصحافة الالكترونية نحددها في النقاط التالية:

- تتيح فرصاً واسعة في البحث والاختيار والتصفح.
- مرونتها في التعامل مع الأخبار من حيث السرعة والتحديث والتعديل.
- تعزيز الديمقراطية وحرية التعبير من خلال الدور الذي تلعبه في تعزيز حرية الرأي.
- إمكانية العودة لأرشيف الصحيفة من خلال توفيرها الأرشيف الكتروني يمكن استرجاعه واستعادته بكل سهولة.
- إمكانية إنتاجها بناءا على طلب القارئ وإمكانية تعديله حسب رغباته.
- ربط الأخبار المنشورة بالأخبار المشابهة لها داخل الموقع أو في مواقع أخرى وإمكانية التوسع في الموضوع من قبل القارئ من روابط أخرى.
- سهولة الحصول على تقييم دولي معترف به عن طريق ترتيب موقع " أليسكا " الدولي للصحف والمواقع الالكترونية.
- عدم حاجة الصحف الالكترونية إلى مقر موحد لجميع العاملين.
- سهولة الوصول إلى توعيات معينة من الأخبار من خلال نظام " خريطة الموقع ".

[1] صونيه قوراري، مرجع سبق ذكره، ص235.

[2] رضا عبد الواجد أمين، الصحافة الالكترونية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007، ص105.

- فرض الصحافة الالكترونية لواقع مهني جديد على الصحفيين، وضرورة الإلمام بالمعرفة التقنية لأسلوب التعامل والكتابة على الانترنت.
- لجوء معظم الصحف الالكترونية إلى التمويل من خلال الإعلانات وقد أصبح الإعلان المتكرر على كل صفحة في الصحيفة الالكترونية المسمى بإعلان اليافطةBanner هو مصدر الدخل الرئيسي لهذه الصحف.[1]
- توفير تقنية الصحافة الالكترونية إمكانية الحصول على إحصاءات دقيقة عن زوار مواقع الصحيفة الالكترونية وتوفر مؤشرات عن أعداد قرائها وبعض المعلومات عنهم كما تمكنها من التواصل معهم بشكل مستمر[2].

ويضيف الدكتور فريد مصطفى: أن للصحافة الالكترونية العديد من الخصائص والسمات التي تميزها عن غيرها من وسائل الاتصال الجماهيري والتي يحملها فيما يلي:

- سرعة انتشار المعلومات ووصولها إلى أكبر شريحة وفي أوسع مجتمع محلي ودولي وفي أسرع وقت وأقل تكاليف.
- سرعة استجابة القارئ وسهولة مناقشة الخبر بين الكاتب والقارئ، وسرعة تحديث، تعديل وتحديد الخبر الالكتروني.
- توفر الصحافة الالكترونية مساحة أوسع للأقلام الشابة والهواة ولكافة شرائح المجتمع وعدم اقتصار الكتابة على الكتاب المشهورين والمبدعين فقط.
- استطاعت الصحافة الالكترونية أن تتخطى الحدود المحلية، العربية، الدولية، حدود القانون والرقابة.[3]

وتتميز الصحافة الالكترونية بعدة معايير نذكر منها: معايير مهنية وتتمثل في إنتاج موضوعات ميدانية مثل تغطية المؤتمرات واستعمال قوالب العمل الصحفي كالخبر والتحقيق والاحتراف، بمعنى أن يكون الصحفيون العاملون في الموقع محترفين لا هواة، ومعايير تتعلق بالمؤسسة أو الموقع وتتمثل في معايير فنية بمعنى وجود نظام بالموقع للأرشفة ووجود خادم مستقل للموقع أما النوع الثاني يتعلق

[1] علي عبد الفتاح كنعمان، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[2] عباس مصطفى الصادق، صحافة الأنترنت وقواعد النشر الالكتروني، الظفرة للطباعة، أبو ظبي، 2003، ص120.

[3] فريد مصطفى، تكنولوجيا الفم الصحفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 184- 185.

بمعدل الزوار والثالث يتعلق بالمعايير المالية الخاصة بنظام تمويلي واضح للمؤسسة والمعيار الرابع قانوني يتضمن الوفاء بالحقوق المالية والقانونية للعاملين.[1]

المطلب الثاني: خدمات الصحافة الالكترونية.

تتنوع خدمات الصحف الالكترونية بتنوع أشكالها ومواضيعها ومجالاتها فقد تجتمع هذه الصحف على بعض الخدمات المشتركة ولكن قد توجد خدمات تتيحها هذه الصحيفة لا توجد في صحيفة أخرى، وهذا حسب إمكانات الصحيفة ومن بين هذه الخدمات التي تقدمها الصحف الالكترونية للقراء تجد ما يلي:

- **خدمة البحث:**

حيث تتيح الصحيفة الالكترونية لمستخدميها خدمة البحث داخلها أو داخل شبكة الويب، وبعض هذه الصحف تتيح هذه الخدمة لفترة زمنية محددة أو أقل أو أكثر وتقدم بعض الصحف رؤوس الموضوعات ثم تطالب بالحصول على رسوم مالية محددة إلى تفاصيل الموضوع وبعض الصحف تشترط الدخول إلى مزود الخدمية الخاصة بالمؤسسة لإتاحة خدمة البحث، وتتفاوت قوة وكفاءة خدمة البحث من صحيفة الكترونية إلى أخرى، بل تختفي هذه الخدمة من بعض مواقع الصحف العربية[2].

- **خدمة البحث في الأرشيف:**

بإمكان قراء الصحف الالكترونية العودة بكل سهولة إلى الصحف الالكترونية للبحث في أرشيفها وعن الأعداد السابقة والاطلاع عليها دون عوائق أو صعوبات كما يمكن للقارئ التفاعل عبر الروابط التفاعلية عبر موقع الجريدة لتقديم النقد والردود والمشاركة في استطلاعات الرأي وغيرها من الخدمات[3].

---

[1] محمد جاسم فلحي، النشر الالكتروني، الطباعة والصحافة الالكترونية والوسائط المتعددة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص 119- 120.

[2] حسني محمد نصر، الانترنت والإعلام والصحافة الالكترونية، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، العين، 2003، ص ص 111- 112.

[3] عبد الأمير الفيصل، مرجع سبق ذكره، ص 118.

- **خدمة البريد الالكتروني:**

تختلف هذه الخدمة من صحيفة إلى أخرى، إذ يقتصر الأمر في الصحف الصغيرة على إتاحة الفرصة أمام المستخدم لتوجيه رسائل الكترونية إلى محرري الصحيفة، أما الصحف الالكترونية الكبيرة فإنها توسع من نطاق هذه الخدمة لتقديم خدمة إنشاء بريد الكتروني شخصي على الموقع يمكن المستخدم من إرسال واستقبال الرسائل البريدية على أي جهاز كمبيوتر متصل بشبكة النت في أي وقت، كما تقدم نشرة إخبارية يتم إرسالها يوميا للمستخدم بالموقع أطول فترة ممكنة خلال الاستخدام حتى لا يغادره للقيام بأنشطة البريد الالكتروني من مواقع أخرى[1].

- **خدمة مجموعة الحوار:**

وهي خدمة تقدمها الصحيفة للمتصفحين للتعبير عن أراءهم في القضايا والموضوعات التي يهتمون بها والمستمدة مما تنشره الصحيفة من أخبار وتقارير ومقالات، وتقدم الصحيفة الالكترونية عددا كبيرا ومتغيرا وبشكل يومي من مجموعات الحوار أو النقاش التي يمكن للمتصفح الدخول إليها وقراءة أراء الآخرين والإدلاء برأيه في الموضوع المطروح، وتنقسم مجموعات الحوار إلى حوار حول أهم المواضيع المنشورة في العدد الأخير وأخر حول موضوعات أخرى غير مرتبطة بعدد اليوم موزعة وفق للأقسام الرئيسية للصحيفة[2].

- **خدمة تعدد خيارات التصفح:**

حيث يوفر نظام النشر الالكتروني القدرة على إتاحة التصفح الحر أمام القراء، فإن الصحيفة الالكترونية لا تتوقف عند حد ما تتوفر عليه من مضامين صحفية، بقدر ما يتصل ذلك بما تتيحه من إمكان الاستزادة حول ما تقدمه من مضامين عبر المستخدم غير المحدد، ووفقا لذلك فالصحيفة الالكترونية تستهدف تقديم خبرات عريضة لقرائها أكثر من عملها على تقديم منتج إعلامي محدود وهو ما يؤكد حرية التصفح التي يتيحها النشر الالكتروني[3].

---

[1] حسني محمد نصر، مرجع سبق ذكره، ص 118.

[2] رضا عبد الواجد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 104.

[3] ماجد سالم تربان، مرجع سبق ذكره، ص134.

- **خدمة الإرشاد إلى الموضوعات المهمة:**

وتختلف مسميات هذه الخدمة من صحيفة إلى أخرى إذ تطلق عليها صحيفة واشنطن تايمز أخر الأخبار وصحيفة واشنطن بوست الأخبار المهمة، وأيا كانت التسمية فإن هذه الخدمة تقدم للمستخدم عناوين أهم الأخبار من وجهة نظر الصحيفة التي يمكن أن يطالعها على الفور جون الدخول في تفاصيل الموقع وهي إرشادية في المقام الأول ترشد القارئ إلى أحدث وأهم الأخبار، بالإضافة إلى خدعة خارطة الموقع وتعني تقديم محتويات الموقع في طريقة مبسطة وسهلة للمستخدم وخدمة الإجابة على الأسئلة التي يمكن أن يطرحها المستخدم حول طريقة الاستعراض أو المشكلات التي قد يواجهها أثناء استعراض الموقع[1].

وهكذا تتطور قدرة القارئ على الوصول إلى المزيد من المعلومات، وسوف تحتوي الصحيفة الالكترونية على مجموعة أفضل من الأحداث الإخبارية والصفحات الرياضية والإعلانات المبوبة على نحو أكثر تفصيلا، وبذلك تكون وسيلة أكثر شمولا وتفاعلا وتنوعا.[2]

وتوجد العديد من الخدمات الأخرى التي توفرها الصحافة الالكترونية نذكر منها : خدمة التسوق والتي توفر أسواق مركزية للتسوق المباشر والدخول في مزادات حية، خدمة توفير التقارير الأصلية التي تكون من إعداد فرق خاصة بالمؤسسة، وخدمة الاشتراك في الصحيفة الورقية، وخدعة تقنية النشر المتزامن البسيط RSS خدمة البوت كاست، خدمة النسخة الخفية، خدمة التعليق على الأخبار.

ويمكن القول في نهاية المطاف أن أنواع الوسائط المطبوعة ستفقد أي معنى لها وتصبح أهمية الوسائل الإعلامية المطبوعة أقل نتيجة لهذا التطور لأننا إذا كنا اليوم نواظب على شراء الصحف والمجلات، فإننا مستقبلا سوف نشترك في خدمات متخصصة تغنينا عن شرائها بحيث تقوم شركات التسويق الإعلامية بتسويق الصحف، المجلات والنشرات الإخبارية وأية معلومات مطلوبة عبر شبكة الانترنت[3].

---

[1] حسني محمد نصر، مرجع سبق ذكره، ص104.

[2] عبد الأمير الفيصل، مدخل في صحافة الانترنت، مرجع سبق ذكره، ص111.

[3] المرجع نفسه، ص ص 111، 112.

المطلب الثالث: تحديات الصحافة الالكترونية.

تواجه الصحافة الالكترونية العديد من الصعوبات والتحديات أهمها:

- نشر بعض الأخبار دون التأكد من مصداقيتها أو موثوقية مصادرها وضعف برامج قراءة النص العربي وتصميم الصفحات وقاعدة القراء العرب حتى لأهم وأشهر الصحف العربية.
- بطء وعدم فاعلية شبكة الانترنت وارتفاع تكاليف خدماتها وضعف المحتوى الذي يعتبر من أبرز معوقات الصحافة الالكترونية العربية وعدم الدقة في ذكر أسماء المواقع والأماكن[1].
- غياب التخطيط وضعف المحتوى العربي على شبكة الانترنت لكونها أبرز أشكال الإعلام الالكتروني في الوقت الحاضر، بالإضافة إلى ضعف الوعي بأهمية الإعلام الالكتروني وبالتالي عدم الوعي باستخداماته السليمة وضعف البنى الأساسية الخاصة به في العالم العربي[2].
- عدم وجود عائد مادي للصحافة الالكترونية من خلال الإعلانات كما الحال في الصحافة الورقية حيث أن المعلن لا يزال يشعر بعدم الثقة في الصحافة الالكترونية[3].
- ضعف عائد السوق الذي يعتبر من أبرز التحديات التي تواجه الصحافة العربية على شبكة الانترنت سواء من القراء أو من المعلنين، كما عدم وجود صحافيين مؤهلين لإدارة تحرير الطبعات الالكترونية إضافة إلى المنافسة الشرسة من مصادر الأخبار والمعلومات العربية الدولية والأجنبية التي أصدرت" مطبوعات" الكترونية منافسة باللغة العربية[4].
- عدم خضوعها للرقابة بالرغم من أنها قد تكون ميزة للصحف الالكترونية إلا أنها قد تصبح سلبية في عدد من الصحف غير المسؤولة بقواعد الضمير الصحفي المهني، ونقص العمالة البشرية التي عمدت إليها العديد من المؤسسات الصحفية الالكترونية لعدم حاجتها إليهم في وضعها الجديد[5].

---

[1] عبد الرزاق محمد الديلمي، مدخل إلى وسائل الإعلام الجديد، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012، ص 247.

[2] محمد منير حجاب، مدخل إلى الصحافة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2010، ص 498.

[3] صونيه قوراري، مرجع سبق ذكره، ص242.

[4] زيد منير سليمان، مرجع سبق ذكره، ص104.

[5] علي عبد الفتاح كنعان، مرجع سبق ذكره، ص104.

- عدم اعتمادها على منهج محدد للاستفادة من النظريات السيكولوجية الخاصة بالألوان فمعظم استخداماتها تفتقد للأسس العلمية وافتقادها للتصميم الجيد، وعدم وضوح مستقبل النشر عبر الانترنت في ظل عدم وجود قاعدة مستخدمين جماهيرية واسعة[1].
- عدم توفر الإمكانيات التقنية في الدول النامية ومنها العربية نتج عنه فروق في جودة وشكل ومضمون ما يقدم في الصحيفة الالكترونية والأعطال المتكررة في شبكة الانترنت التي ينتج عنها عدم القدرة على تصفح الجريدة عبر الانترنت وإمكانية حجب الدولة لأي موقع معين أو جريدة معينة من الظهور في نطاقها وإن كان يمكن التغلب على ذلك عن طريق مجموعة من الطرق المختلفة، مثل استخدام البروكسييات[2].
- عدم التوفير المادي من طرف الحكومات للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات الجديدة وضعف برامج لتحفيز وتشجيع وزيادة المحتوى الإعلامي العربي على الشبكة، وتنظيم دورات تدريبية في هذا المجال لتدريب الإعلاميين الذين يتعاملون مع هذا الإعلام، إضافة للحفاظ على الهوية اللغوية وحقوق الملكية الفكرية، إضافة إلى الأمية الخانقة التي تعاني منها الدول العربية وعدم وضوح الرؤية المتعلقة بمستقبل هذا النوع من الإعلام الجديد[3].
- قلة المضامين الالكترونية في ضل ضعف التكوين المعلوماتي والاستفادة من مضامين الصحافة الالكترونية يعني معرفة تقنيات الإبحار في الانترنت[4].
- تواضع أعداد مستخدمي الانترنت في العالم العربي حسب تقرير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان 2009، وأنه لا يمكن ممارية العمل الصحفي على الانترنت بنفس المهارات القديمة التي سادت في الصحافة الورقية، وعدم توافر نسخ بلغات أجنبية وهذا ما يقف وراء عدم انتشار الصحافة الالكترونية في الغرب[5].

---

[1] شريف درويش اللبان، مرجع سبق ذكره، ص155.

[2] علي عبد الفتاح كنعمان، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[3] محمد منير حجاب، مرجع سبق ذكره، ص498.

[4] يمينة بلعاليا، مرجع سبق ذكره، ص162.

[5] علي عبد الفتاح كنعان، مرجع سبق ذكره، ص ص 105- 106.

أما بالنسبة للصحافة الالكترونية الجزائرية فأهم الصعوبات والعوائق التي تواجهها هي:

- عدم وجود قاعدة مستخدمين واسعة للأنترنت، فلا يزال المجتمع الجزائري لم يعتد بعد على هذه التقنية الفعالة الناقلة للمعلومة.
- تنامي قرصنة المواقع الالكترونية وذلك في ضل غياب تأطير قانوني يحمي الناشر على الانترنت.
- غياب الثقافة الإعلامية المزدوجة لدى الفرد الجزائري، بسبب حداثة التجربة الإعلامية في الجزائر ومشكلة اللغة لأن الصحف الالكترونية المحضة والتي ليس لها دعامة ورقية كلها تنشر باللغة الأجنبية.
- الميول والعاطفة الاتجاهات الجرائد الورقية.
- سياسة الإشهار الالكتروني في الجزائر والتخوف الذي يصحب أصحاب المال والأعمال وذلك لنفس معرفتهم هذا المجال وصعوبة التمويل[1].

وللإشارة هناك محاولات عديدة لتوفير الحلول المناسبة لمواجهة هذه الصعوبات والتحديات منها إعلان الدوحة لمنتدى الفضائيات والتحدي القيمي والأخلاقي الذي يواجه الشباب الخليجي، ومن المحاولات الجادة الأخرى لعلاج مشكلات الصحافة الالكترونية، الاتحاد الدولي للصحافة الالكترونية والذي تم الإعلان عنه من القاهرة في 2009، وتم فيه الإعلان عن الشكل القانوني للاتحاد والدور الذي يضطلع به إزاء الأعضاء وشروط عضويتهم ويستهدف الاتحاد الدولي للصحافة الالكترونية الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية والمالية للأعضاء والدخول كطرف لفض النزاعات بين أي طرف من الأعضاء، إضافة إلى مواكبة التطورات التكنولوجية عالميا، وتسهيل حصول الأعضاء عليها وإتاحة مساحة حرة هدف التكامل بين أبناء العام الواحد والمساهمة الفعالة في ترسيخ مبادئ احترام الآخرين[2].

[1] يمينة بلعاليا، مرجع سبق ذكره، ص262.

[2] محمد منير حجاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 499- 501.

خلاصة:

أصبحت الصحافة الالكترونية في الوقت الراهن تعتبر من أهم مؤسسات المجتمع المراقبة والمتابعة لكل ما يحدث داخل المجتمع وفي وسط الشارع الجزائري من قضايا ومشاكل وجرائم وأحداث ليطلع عليها المواطن ويشارك ويتفاعل مع محتواها ويعبر بحرية عن مواضيعها، فألان أصبح من الضروري تكافل وتضافر الجهود للبحث عن حلول جديدة للتصدي ومحاربة هذه الظاهرة التي تعتبر دخيلة على مجتمعنا ناجمة عن نقص الوازع الديني بالدرجة الأولى للشباب إضافة إلى المشاكل الاجتماعية التي تدفع بالشباب إلى ممارسة أبشع الجرائم في الجزائر.

فالصحافة والمواقع الالكترونية تعتبر حديثا من أهم وسائل الاتصال الجماهيري تأثيرا في المجتمعات، لما تتميز به من وظائف وخصائص ومميزات تتلاءم ومتطلبات القراء وتتكيف مع رغباتهم المتنوعة وتناقش القضايا والمشاكل الاجتماعية التي تفتك بمجتمعنا كونها هي الأولى والسباقة في تغطية حالات الجريمة وأخبارها في الجزائر، هذا من خلال تحليلها والكشف عن أهم تفاصيلها، الأمر الذي أدى إلى إثارة قلق المواطنين بعد أن أصبحت أسماء المجرمين وحتى صورهم الشخصية تنشر وتكتب وبشكل صريح جدا في معظم مواقع الصحف الجزائرية ومواقع التواصل الاجتماعي.

الفصل الثاني

الجريمة وواقعها في الجزائر

تمهيد.

المبحث الأول: ماهية الجريمة.

المطلب الأول: أسباب الجريمة.

المطلب الثاني: تصنيفات الجريمة.

المطلب الثالث: أركان الجريمة.

المبحث الثاني: واقع الجريمة في الجزائر.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في انتشار الجريمة في المجتمع الجزائري.

المطلب الثاني: تقسيمات الجريمة في التشريع الجزائري.

المطلب الثالث: جهود الدولة الجزائرية للوقاية والحد من الجريمة.

خلاصة.

تمهيد:

تعد الجريمة من أبرز الظواهر والحوادث الاجتماعية التي حظيت باهتمام العام والخاص لاسيما رجال الإعلام والباحثين الاجتماعيين للانتشار الواسع للظاهرة، مما أدى بذلك تعدد الرؤى واختلاف التحاليل والتأويلات السببية، ويرجع ذلك إلى غموض أسباب الظاهرة ودوافعها وجذورها الاجتماعية، وتأثر نمو الجريمة في الجزائر إلى حد كبير بخصوصية عوامل نمو المجتمع الجزائري وهي عوامل تكاد تشترك فيها دول العالم الثالث.

إن التغيرات التاريخية والاقتصادية والصناعية والاجتماعية وما نتج عنها من نزوح ريفي بكل أشكاله نحو المدينة جعل هذه الأخيرة تتضخم بشكل عشوائي ومضاف إليه فقدان آلاف مناصب العمل من جراء إعادة هيكلة الصناعة الجزائرية، والتحولات الاجتماعية السريعة والغير المخططة كالتحول الإيديولوجي، مضاف إليه التغيرات التكنولوجية السريعة والصراع العالمي على ثرواته، الشيء الذي نتج عنه مطالب وحاجيات كثيرة لم تستوعبها التنمية المقترحة في السنوات الأخيرة، وانعكست ذلك على سلوكيات الناس، فظهرت لديهم مطالب عديدة ومتنوعة، دون التفكير في إمكانيات الحصول عليها ولا تقبل مستوى المعيشة الذي يكون عليه كثير من هؤلاء، مما نتج عنه ظهور آفات اجتماعية من بينها تطور الأنواع القديمة من الجريمة، وانتشارها وظهور أخرى لم تكن موجودة من قبل، وانتشرت هي الأخرى في المجتمع كما وكيفا.

وعليه سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى ماهية الجريمة بشكل عام، ثم نسلط الضوء على واقع هذه الظاهرة داخل المجتمع الجزائري من حيث التركيز على أهم أسبابها ودوافعها، ثم الإشارة إلى أنواعها حسب ما جاء في قانون العقوبات الجزائري.

المبحث الأول: ماهية الجريمة.

المطلب الأول: أسباب الجريمة.

لقد بذل العلماء الذين اهتموا بدراسة الجريمة والمجرم وتدابير الوقاية، منها جهودا كبيرة في معرفة أسباب الجريمة ودوافع المجرمين لارتكاب الجرائم، واستعانوا بكل ما استطاعوا من العلوم الانسانية والعلوم التجريبية للوصول إلى معرفة تلك الأسباب والدوافع، وقد أنكروا الوسائل التي اتخذت في القديم لمعرفة أسباب الجريمة، والتي كان يغلب عليها الطابع التجريدي، فقالوا:" كان الطابع التجريدي هو الغالب على جهود الإنسان خلال قرون طويلة من بحثه على تفسير السلوك الإجرامي، وفي مراحل متعددة من هذه الجهود ظل النظر إلى الجريمة غيبيا أو خرافيا، فالجريمة عندهم رجس من عمل الشيطان ومن الأرواح الشريرة يدخل جسد المجرم فيفسد نفسه وروحه....."[1].

وتطورت النظرة إلى أسباب الجريمة مما يسموه بالخرافة كما مضى، إلا أن الإنسان يملك عقلا واعيا وإرادة حرة يملك بها اختيار سلوكه ويختار ما ينفعه أكثر مما يضره، وذلك هو سبب إقدامه على الجريمة، ومع تطور الفكر الفلسفي وبداية العصر الحديث، أخذ البحث عن أسباب الجريمة بعدا وظهرت دراسات وأبحاث متفرقة وتشتت مسالك الدراسة إلى العديد من النظريات والمذاهب والمدارس وبرزت ثلاثة مداخل حديثة في السلوك الاجرامي وهي[2]:

أولا: المدخل الفردي (الذاتي) في تفسير الجريمة:

يتضمن هذا المدخل مجموعة من الاتجاهات والنظريات التي حاولت تفسير الجريمة من خلال التركيز على الشخص القائم بالفعل الإجرامي فيما يتصل بتكوينه الجسمي أو في سمات شخصيته، ويتزعمه أصحاب النظريات الأنثروبولوجية والنفسية وفي إطار هذا المدخل يمكن التمييز بين اتجاهين هما:

أ- **الاتجاه البيولوجي:** يرى أصحاب هذا الاتجاه إن السر في تكوين الجريمة يكمن في شخصية الفرد بما يحمل من صفات وسمات وخصائص خارجية وداخلية، ويتزعم هذا الاتجاه أنصار الحتمية البيولوجية بزعامة " سيزار لومبروزو" الذي حاول أن يثبت في دراسته للإنسان المجرم يتسم

[1] عبود السراج، علم الإجرام وعلم العقاب، ط2، جامعة الكويت، الكويت، 1948، ص157.

[2] علي بن فايز البنجي، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2000، ص125.

بصفات وخصائص معينة، حيث يولد الشخص المجرم مزودا باستعداد طبيعي يدفعه لاقتراف سلوك إجرامي وذلك أنه يحمل صورة الإنسان البدائي المتوحش وسماته الانحطاطية.

فالسلوك الإجرامي لديه إنما هو "ارتداد إلى البذاءة الاولى"، أو قد يرجع الإجرام إلى تكوين الشخص ذاته، فيشكل عاملا للانحراف والجريمة، كما يكون لديه خلل أو تشوهات في مخه وغدده أو جهازه العصبي، بما يعطيه" استعدادا إجراميا" أو "تكوينا إجراميا " يفضي إلى الجريمة إذا وجدت ظروف أخرى مشجعة على ذلك في البيئة الاجتماعية المحيطة.

كما قد يعود إجرام الفرد إلى عامل الوراثة من خلال انتقال خصائص السلف إلى الخلف لحظة تكوينه، سواء بالوراثة الحقيقية أو الاعتبارية، ولدى علماء بيولوجيين آخرين فالإجرام بالنسبة لهم يفسر على أساس هي الفرضية القائلة بأن العديد من المجرمين يحملون كروموزوما زائد وهو(xyy) ويسهم هذا الكروموزوم الزائد في انخفاض مستوى الذكاء وزيادة الميل العدواني وهذا زعم باطل ولا يستند إلى واقع صحيح.

ب-الاتجاه النفسي: تقوم هذه المدرسة في تفسيرها للجريمة على أساس منهجية، من حيث الاولوية للعوامل النفسية في تشكيل السلوك المنحرف، قد يكون المجرم مصابا بأمراض عقلية كالنهان(psychoses) أو الأعصاب (nerveuses) أو المرض العصبي disease (nerveuses) أو الفصام أو الشيزوفرانيا أو غيرها وكلها أمراض نفسية وعقلية، يمكن أن تقود صاحبها إلى الجريمة بمختلف أنواعها من قتل وعنف إلى السرقات والجرائم الأخلاقية وانحراف الأحداث المتمثل في أبسط الافعال المخالفة لقواعد المجتمع كالهروب من البيت والمدرسة، وقد ترجع الجريمة إلى ضعف الأنا عند الفرد فيعبر بطريقة مباشرة عن دوافعه الغريزية ومتطلبات " الهو" لديه، أو يعبر بطريقة رمزية عن تلك الدوافع والمتطلبات في لا شعوره وفي كلتا الحالتين يوجد " أنا" ضعيف غير قادر على التوفيق بين القوى المتصارعة " الهو" و " الأنا العليا" و "الأنا".[1]

ويؤكد أنصار هذا الاتجاه على أن الجريمة عبارة عن نشاط نفسي يعبر عن إرادة إجرامية، وهذه الإرادة هي خلاصة التفاعل بين عوامل نفسية، ويتزعم هذا الاتجاه العالم النفسي سيغموند فرويد الذي

[1] علي بن فايز البنجي، مرجع سبق ذكره، ص ص126-127.

أسس مدرسة التحليل النفسي والتي ترجع السلوك الإجرامي إلى التكوين النفسي وحده، وقد قسم النفس إلى ثلاثة أقسام وهي:[1]

- الذات: وهي مستقر الميول الفطرية والنزاعات الغريزية والشهوات وهي تسعى إلى تحقيق لذاتها دون اعتبار للقيم الاجتماعية.
- الأنا: وهي بمثابة النفس العاقلة التي تعمل على كبح جماح الذات وترويضها وإقامة الانسجام بين النزعات الغريزية من جهة، والقيم الاجتماعية والعادات من جهة أخرى، حتى تعد سلوكا ترتضيه الجماعة على نفسها وترضى عنه الأنا العليا.
- الأنا العليا: وتمثل المبادئ السامية وكل ما هو خير في الإنسان وتراقب وتوجه الأنا وتحملها المسؤولية عند التقصير في أداء وظيفتها.

ثانيا: المدخل الاجتماعي في تفسير الجريمة:

تعالج اتجاهات هذا المدخل مشكلة السببية في إطار اجتماعي، ويؤكد أهمية البيئة والظروف الاجتماعية والمادية في تطوير السلوك الاجتماعي المنحرف، وبذلك فهي تنقل مجال الاهتمام من الفاعل المجرم إلى مصدر الفعل وهو المجتمع، بنا يعتري تنظيمه من تصدعات اجتماعية تتمثل في الفقر والبطالة و سوء الأحوال الصحية، فضلا عن علاقة بين الإنسان والمجتمع وبما يمكن أن يصيبها من توترات وانحلال واغتراب تنعكس في عدم قدرة الفرد على الامتثال للقواعد والمعايير التي تضبط سلوكه.

وقد تناول هذا الاتجاه الجريمة بوصفها ظاهرة اجتماعية مؤكدا صلتها ببعض العوامل ذات الأساس المجتمعي وتضم هذه العوامل حسب أنصار هذا الاتجاه بزعامة كل من "فيري وقاروفالو" انحراف البيئة الخاصة.[2]

وأعطى للبيئة أهمية مطلقة باعتبار عواملها المتنوعة: الثقافة والجغرافية والاجتماعية...الخ.[3]

---

[1] أكرم عبد الرزاق المشهداني، واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2005، ص136.

[2] تشير البيئة الخاصة إلى (العائلة، المدرسة، العمل، بيئة وقت الفراغ).

[3] ابراهيم أكرم نشان، علم النفس الجنائي، ط2، مطبعة النيزك، القاهرة، 1998، ص16.

ويعد دور كايم من رواد المدخل الاجتماعي، حيث فسر الجريمة إلى كونها ظاهرة اجتماعية تتصل بتكوين المجتمع وطبيعة الحياة الاجتماعية، وينتجها المجتمع نفسه من خلال إدانته وتحديد بعض الأنماط السلوكية بوصفها أفعالا مخلة بالمعايير والقواعد المألوفة ويعتبرها جرائم.[1]

ثالثا: المدخل التكاملي في تفسير الجريمة:

إن تعقد الظاهرة الإجرامية وتعدد العوامل الداخلية في تشكيلها جعل من الصعوبة بمكان الأخذ بالنظريات الأحادية الفردية في تفسيرها، حيث أن الخطأ الذي وقعت فيه المداخل الفردية والاجتماعية هو أنها فسرت طرفا من الظاهرة وأغلقت أطرافها الأخرى، مما وسم التنظير للسلوك الإجرامي بأشكاله، عمدت المدرسة التكاملية إلى حلها وذلك إلى الجمع بين متغيرات هذه النظريات للتوصل إلى فهم أفضل للسلوك المنحرف، وتنطلق المدرسة التكاملية من تفسيرها للسلوك الإجرامي من ثلاث نقاط رئيسية هي:

- الشمولية أي أنها لا تربط الجريمة بالفرد أو الفواعل فقط.
- عدم الارتباط باختصاص معين بل محاولة الجمع بين جميع الاختصاصات التي عالجت السلوك المنحرف.
- تعدد العوامل إلى الجريمة لا يفسر بعامل واحد بل بمجموعة عوامل.

وقد حاولت نظريات الاتجاه التكاملي أن تربط العوامل الشخصية والاجتماعية والثقافية في صورة التفاعل الديناميكي، أي تألف العوامل المسببة كالجريمة في ضوء التطور الفعلي للشخصية كما تبدو متفاعلة مع الوضع الاجتماعي الذي توجد فيه،[2]مؤكدة الأبعاد الأساسية للعمل الإجرامي، والمتمثلة في الجوانب الثقافية، التي تتضمن القيم والمعايير والمعاني والجوانب الاجتماعية التي تشمل النظم والجماعات والأوضاع والأدوار والبناء الاجتماعي، والجانب الشخصي الذي يشير إلى الدوافع والاستعداد والميول والرغبات والتطلعات والإمكانيات التي تترجم إلى الاتجاهات وصور السلوك المختلفة.

[1]محمد صيحي نجم، الوجيز في علم الإجرام والعقاب، ط2، مكتبة دار الثقافة، عمان، 1991، ص ص12-13.

[2]علي بدر الدين، النظريات الحديثة في تفسير الجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، 1994، ص24.

لقد حظيت النظريات التكاملية بتأييد واسع لأهميتها في تحليل دور الشخصية كمتغير وسيط بين الضغوط الاجتماعية وبين ظهور الجريمة غير أنها اقتصرت على تأثير الشخصية بالظروف وعجزت – كما يرى البعض – على تفسير الطابع الاجتماعي والذي يتوجب تفسيره على مستوى الجماعة أو المجتمع ككل.[1]

وفي الواقع نستطيع القول انه لا توجد نظرية واحدة بمفردها تستطيع تفسيره الظاهرة الإجرامية، فالنظريات البيولوجية تخضع في تفسير الظاهرة الإجرامية لعوامل بيولوجية كامنة في شخص المجرم ينفرد بها عن غيره والنظريات النفسية تخضع في تفسير هذه الظاهرة للإختلالات النفسية أو العقلية التي تعتري أشخاصا معينين تدفع بهم إلى السلوك الشاذ او الى الإجرام والنظريات الاجتماعية تفسر الظاهرة الإجرامية في نطاق العوامل الاجتماعية مبرزة الصلة بين هذه العوامل والسلوك الإجرامي، بهذا تكون كل نظرية قد انطوت على جانب من الصحة بقدر انطوائها، ويرجع هذا القصور إلى عاملين رئيسيين:[2]

أولاهما: أن طرق البحث العلمية في مجال الظاهرة الإجرامية لازالت تعاني النقص ولم تصل بعد إلى الكمال الذي وصلته طرق البحث في العلوم الطبيعية.

ثانيها: عزلة كل متخصص عن الآخر، فالمتخصص في الدراسات الاجتماعية يتجاهل رأي المتخصص في الدراسات النفسية وهكذا، لهذا تأتي نتائج الدراسات متباينة، بل متناقضة في بعض الأحيان مما أوجد ركاما هائلا من النظريات و الآراء حول تفسير السلوك الإجرامي والتي ينمو كل منها نموا متباينا بل و متنافرا ومتضاربا مع الآراء الأخرى.

[1] علي بدر الدين، مرجع سبق ذكره ، ص127.

[2] علي بن فايز البنجي، مرجع سبق ذكره، ص127.

المطلب الثاني: تصنيف الجرائم.

لقد تعددت تصنيفات وتقسيمات الجرائم واختلفت بحسب استنادها إلى معايير المجالات العلمية الدراسة لها فهي:

أولا: الشريعة الإسلامية.

قسم العلماء الجريمة إلى ثلاث أنواع هي:

- **جرائم الحدود:** والحد هو العقوبة المقدرة حقا الله تعالى ، أي أنها لا تقبل التعديل أو التغيير أو التنازل أو الإسقاط وهي توجب الحد وتشمل جرائم (الردة، البغي، الزنا، القذف، السرقة الحرابة، شرب الخمر).[1]
- **جرائم القصاص والديات:** والقص هو القطع وإتباع الأثر، أي ما ينزل إلى الجاني عقاب لابد أن يكون مساويا لجرمه، والدية مبلغ من المال يدفعه مقابل التنازل عن القصاص.
- **جرائم التعازير:** وتشمل كل أنواع الجرائم التي لا تدخل ضمن جرائم الحدود أو القصاص أما أنواع العقوبات التعزيرية فهي الحبس التشهير الجلد التوبيخ والوعظ.[2]

ثانيا: العلوم القانونية.

فالجريمة هي كل فعل جرمه القانون ورتب عليه عقوبات جزائية وصنفها علماء القانون بحسب خطورتها إلى:

- **الجناية:** هي أشد الجرائم خطورة ويعاقب عليها القانون بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو الموقتة بالسجن.
- **الجنحة:** تلي الجناية بالأهمية ويعاقب عليها القانون بالحبس سنوات وغرامة مالية أو بإحدى هاتين العقوبتين.
- **المخالفة:** هي أبسط الجرائم واقلها جسامة ويعاقب عليها القانون بالحبس مدة تتراوح ما بين يوم واحد وعشرة أيام وبغرامة مادية.[3]

---

[1] نبيل محمد السامالوطي، علم اجتماع العقاب، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، جدة، 1983، ص 139.

[2] عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الاسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، ط3، مكتبة دار العروبة، القاهرة، 1963، ص 28.

[3] أحمد بو سقيعة، الوجيز في القانون الجنائي العام، دار هومة، الجزائر، 2006، ص 24.

ثالثا: التصنيفات الاجتماعية.

وهي التي اهتمت حياة الأشخاص وممتلكاتهم ومؤسساتهم الاجتماعية التي يقع عليها الضرر، ومن وجهة نظر علماء الاجتماع فإن الجرائم تصنف إلى ما يلي:

- **الجرائم ضد الأشخاص:** وهي كل الجرائم التي تمس بسلامة الأفراد وتلحق بهم أضرارا جسدية أو معنوية ومن أمثلتها القتل والقتل الخطأ والضرب والجرح العمدي ... الخ.
- **الجرائم ضد الأخلاق والآداب العامة:** وهي مجموعة الجرائم التي تمس الأخلاق والآداب العامة للمجتمع المتعارف عليه بين أفراده ومن أمثلة ذلك الجرائم الفعل المخل بالحياء، هتك العرض، الاغتصاب، التحريض على الفسق والدعارة... الخ
- **الجرائم ضد الأسرة:** وتشمل كل الجرائم التي تمس كيان الأسرة مثل الإجهاض الامتناع عن دفع النفقة، تعريض الأطفال على الخطر... الخ .
- **الجرائم ضد الأموال والممتلكات:** وهي الجرائم التي تلحق الضرر والأذى بالأموال العامة والخاصة للأفراد أو المؤسسات، ومن بينها جرائم السرقة والاختلاس والنصب والاحتيال خيانة الأمانة...الخ.
- **جرائم ضد أمن الدولة:** وهي مجموعة الجرائم التي تلحق الضر المادي أو المعنوي بكيان الدولة ومؤسساتها الدستورية أو المساس بإقليمها وترابها مثل جرائم الخيانة والتجسس ومعاونة دولة أجنبية للنيل من سيادتها ... الخ.[1]

رابعا: التصنيفات النفسية.

يصنف علماء النفس الجريمة إلى عدة تصنيفات وذلك لتنوع الأسباب النفسية الدافعة لها، ويمكن حصرها في مظهرين من مظاهر الانحراف التنفسي هما جرائم الانحراف الجنسي وجرائم الانحراف النفسي والعقلي.[2]

1- **جرائم الانحراف الجنسي:** وتندرج تحت هذا المظهر الجرائم التالية:

- السادية : وهي إشباع الرغبة الجنسية بتعذيب الطرف الأخر أو استدرار اللذة بصفة عامة من إيذاء الناس، وقد يصل هذا المنحرف إلى حد قتل الضحية.

[1]محمد سلامة محمد غباري، في مواجهة الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف، دار المعرفية الجامعية، عمان، 2005، ص34.

[2]عبد الرحمن العيسوي، سيكولوجية المجرم، دار الراتب الجامعية، بيروت، 1997، ص ص 39-40.

- الفتشية أو حب الأثر وهي شذوذ جنسي يدفع المريض إلى سرقة متعلقات النساء وخاصة ملابسهن الداخلية والأحذية وما إلى ذلك، جلبا إلى اللذة الجنسية نظرا لما ترمز إليه هذه الأشياء.
- جرائم الاعتداء الجنسي على الأطفال أو الاعتداء على الحيوانات جنسيا من جراء الانحراف المعروف باسمzoophilia.
- جرائم اللوط والسحاق أو المثلية الجنسية.
- جرائم الدعارة أو الانحراف في الجنس.

2- **جرائم الانحراف النفسي والعقلي:** ويندرج تحت هذا المظهر ما يلي:

- السيكوباتية وهي حالات الانحراف النفسي أو العقلي تمتاز بضعف الضمير الحلقي وممارسة السلوك المضاد للمجتمع، والصدام من القانون والرغبة في الانتقام والكذب والنصب والغش والابتزاز وعدم الإحساس بلوم الضمير وعدم الاستفادة من الخبرات السابقة والعودة إلى الجريمة.
- الجرائم الناجمة عن الإصابة بالأمراض العقلية.
- الجرائم الناجمة عن المعاناة من الضعف والتخلف العقليين وخاصة جرائم السرقة والتشرد والدعارة وترويج المخدرات.
- الجرائم التي تتدخل فيها مشاعر نفسية ..... مثل : الكره البعض والغيرة والغل والحسد والطمع والحقد، والإحباط والفشل والحرمان والأخذ بالثأر، والشعور بالظلم والاستبداد والقسوة.
- الجرائم الناتجة عن ضعف الامتثال لقيم المجتمع والكراهية للمجتمع ولقيمه ونظمه.
- جرائم الاعتداء على الذات الانتحار أو قتل النفس.
- الجرائم الناتجة عن الحالات اللاشعورية بحتة، مثل الهوس أو الولع الشديد بالسرقة أو إشعال النيران أو غيرها.[1]

[1] عبد الرحمن العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

المطلب الثالث: أركان الجريمة.

اتفقت اغلب التشريعات على أن الجريمة هي سلوك إجرامي بارتكاب فعل جرمه القانون أو الامتناع عن فعل أمر به القانون، وعلى هذا الأساس فالجريمة سلوك إنساني ولتجسيد هذا السلوك ينبغي أن يكون هناك إرادة وسلوك انساني (فعل) سلبي أو ايجابي أي عمل أو امتناع عن فعل، وان نتيجة الإرادة للقيام بعمل جرمه القانون، أو الامتناع عن القيام بعمل أمر به القانون مع توفر الإرادة بهذا الامتناع، أي أن يتزامن هذا الفعل أو الامتناع عن الفعل بوجود نص قانوني يجرم هذا الفعل وان تكون الأسباب كافية لأحداث النتيجة الإجرامية لهذا الفعل أو الامتناع عن القيام به.

ومن هنا تكون الجريمة، هي فعل إنساني بارتكاب عمل مخالف للقانون، وان تكون النتيجة كافية لأحداث أثر لهذا الفعل، وتقوم الجريمة على ثلاثة أركان أساسية هي:[1]

- ❖ الأول الركن المادي.
- ❖ الثاني الركن المعنوي.
- ❖ الثالث الركن الشرعي.

أولا: الركن الشرعي

هو الصفة غير المشروعة للفعل ويكتسبها إذا توفر له أمران:

أ- خضوعه نص تجريم يقرر فيه القانون عقابا لمن يرتكبه.

ب-عدم خضوعه لسبب من أسباب الإباحة، أن انتفاء أسباب الإباحة شرطا ليظل الفعل محتفظا بالصفة غير المشروعة التي أكسبها له نص التحريم.

ثانيا: الركن المادي

ويعني تجسيد لماديات الجريمة أي المظهر الذي تبرز به إلى العالم الخارجي، ويقوم الركن المادي على ثلاثة عناصر هي: الفعل والنتيجة والعلاقة السببية، فالفعل هو النشاط الايجابي أو الموقف السلبي الذي ينسب إلى الجاني، والنتيجة هو أثره الخارجي الذي يتمثل فيه الاعتداء على حق

[1] عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري: القسم العام " الجريمة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 65.

يحميه القانون، والعلاقة السببية هي الرابطة التي تصل ما بين الفعل والنتيجة و ثبت أن حدوث النتيجة يرجع إلى ارتكاب الفعل.

ثالثا: الركن المعنوي

يعني الإرادة التي يقترن بها الفعل سواء اتخذت صورة القصد الجنائي وحينئذ توصف الجريمة بأنها جريمة عمدية، كما في جريمة القتل العمدي، أو اتخذت صورة الخطأ غير العمدي وعندئذ توصف الجريمة بأنها غير عمدية، كما في جريمة القتل الخطأ و حوادث الدهس.

وهو توجيه الفاعل إرادته إلى ارتكاب الفعل المكون للجريمة هادفا إلى نتيجة الجريمة التي وقعت أو أية نتيجة جريمة أخرى ولا يسال شخص عن جريمة لم يكن نتيجة لسلوكه الإجرامي، ولكنه يسأل عن الجريمة ولو كان قد ساهم مع سلوكه الإجرامي في إحداثها يسبب أخر سابق أو معاصر أو لاحق ولو كان يجهله.

أما إذا كان ذلك السبب وحده كافيا لأحداث نتيجة الجريمة فلا يسأل الفاعل في هذه الحالة إلا عن الفعل الذي ارتكبه، ومع أن الشروع بالفعل الإجرامي، يعني البدا بتنفيذ فعل يقصد جناية أو جنحة إذ لا شروع في المخالفات، إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب الإدارة الفاعل فيها، إلا أن القانون يعاقب على هذا الشروع، إذ يعتبر شروع بارتكاب الجريمة، كل فعل يقصد ارتكاب الجناية أو الجنحة مستحيلة التنفيذ، أما السبب يتعلق بموضوع الجريمة أو بالوسيلة التي استعملت في ارتكابها، ما لم يكن اعتقاد الفاعل صلاحية عمله لإحداث النتيجة مبنيا على وهم أو جهل مطبق،[1] ولا يعد شروعا مجرد العزم على ارتكاب الجريمة، ولا الأعمال التحريضية، لذلك ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

[1] عبد الله سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 66- 70.

المبحث الثاني: واقع الجريمة في الجزائر.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في ظاهرة الجريمة بالمجتمع الجزائري

مما لاشك فيه أن السلوك الإجرامي بوجه عام له عوامل و ظروف تغذيه فمنها ما يكون بيولوجيا من خلال إثبات علاقة عضوية بين السلوك الإجرامي من جهة والتشوهات الجسمية والخلقية القطرية من جهة أخرى ومنها ما يراد إلى عوامل سيكولوجية مرتبطة بأمراض واختلافات تعتري التركيبة النفسية للفرد، وسواهما يميل إلى ردها إلى عوامل مجتمعيةSocialبيئية، وهي التي سيتم التركيز عليها خاصة وأن الإجرام في الجزائر وحسب الدراسات والأبحاث التي أجريت في هذا المحال مرتبط بشكل كبير ببعض الظروف المجتمعية الصعبة التي أصبحت تعيشها شريحة كبيرة من أفراد المجتمع، دفع بنا تسليط الضوء على بعضها فيما يلي:

أولا : التهميش والفقر

إن الملاحظ لتركيبة المجتمع الجزائري يرى أن هناك شريحة (عينة) معتبرة من الأفراد تعيش في ظل وضعية صعبة اجتماعية متأزمة تصنف وفق المعايير الدولية تحت خط الفقر.

وغالبا ما تستقر هذه الفئة، في الأحياء الشعبية العتيقة أو في القرى الفقيرة والتجمعات السكانية الفوضوية المتاخمة للمدن الكبرى.

وقد لا تقدم إضافة إذ قلنا أن طبيعة الظروف المجتمعية الصعبة التي يعيشها اغلب الأسر الفقيرة في الجزائر كعدم القدرة على صرف تكاليف التعليم والصحة وضيق السكن وعدم استجابته لمتطلبات الحياة الكريمة، وسوء التغذية وانخفاض الدخل وانتشار البطالة على نطاق واسع بين الشباب قد ولد مناخا اجتماعيا ملائما لظهور ما يعرف بالجماعات الهامشية أو المهمشة.[1]

وفي هذا الصدد يقدم الباحث الاجتماعي " إسماعيل قيرة " وصفا دقيقا للجماعة الهامشية حيث يقول : " ... وعلى أي حال تشكل الفتيات الهامشية عالما واسعا، يمتد عبر الشرائح المختلفة الرابطة في قاع المدينة، و تنشر في أماكن متعددة من عالم له علاقاته ولغته ونمطه المعرفي والقيمي، وأفراده خليط عجيب من العناصر الرثة المعدمة كليا والمحرومين والفقراء و ممتهني الأنشطة غير الرسمية

[1]إسماعيل قيرة، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية، دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د.س، ص ص 78 – 79.

والمستخدمين ذوي الأجور المنخفضة، العاطلين عن العمل المتسولين، ساكني الأحياء المختلفة، الأحداث المتشردين و كل من يلتقط رزقهم من قلب علاقات الشارع القذرة ...".[1]

وإذا قدمنا اجتهادات تحليلية للخطاب الوصفي الذي قدمه الباحث لجماعات الهامشية تخلص إلى أن هذه الجماعات على هذا النحو تتير وضع متمدن في إطار نظام التدرج الاجتماعي، وتعاني عزلا كليا أو جزئيا ممنهجا، وشعورا متنام بالغربة عن الثقافة المحيطة بها وعن الجماعات الأخرى حولها فضلا عن تحييدها عن كل الخدمات التي يقدمها المجتمع الحضري خاصة في المجال التنموي.

وأمام هذه الوضعية الاجتماعية الصعبة التي تعيشها هذه الجماعات، وفي ظل ثقافة اليأس والقنوط بين أفرادها، وانعدام أي أمل في إيجاد أي حلول جدية كفيلة بتغيير أوضاعهم نحو الأفضل يصبح الوضع مهيأ أمام هذه الجماعات لتشكل تكتل ثقافي فرعي معارض للثقافة العامة السائدة في المجتمع تجيز وتشجع أفرادها على اتباع أساليب غير شرعية، في سبيل تحقيق أهدافها وتحسين أوضاعها، كاللجوء إلى أسلوب السرقة والنهب والاختلاس والاعتداء على الأملاك العامة والخاصة والخطف مع طلب الفدية كما نلاحظه الآن والمتاجرة في الممنوعات كالمخدرات والأشياء المسروقة .... الخ

وهو ما نعايشه الآن في أحيائنا وقرانا ومدننا.[2]

والأخطر من ذلك هو أن هذه الجماعات الهامشية وبمرور الوقت وتجدر الثقافة الفرعية المعارضة بين أفرادها تعمل على " توريث الإجرام " إلى الأجيال التي تليها، وهذا ما نبه إليه الباحثان " كاليفوردشو " و " هنري مكاي " عندما صاغا نظرياتهما حول " الانتقال الثقافي للإجرام " حيث أكدا على أن المناطق التي تعاني من عوز اقتصادي و فقر مدقع على نطاق واسع بين أفرادها ينتقل الإجرام فيها ثقافيا عن جماعة إلى أخرى ومن جيل إلى آخر بحيث تحافظ معدلات الجريمة على مستوياتها ويتم هذا الانتقال خلال عمليات ثقافية عن طريق الاتصال الشخصي بين الأفراد وبين

[1] إسماعيل قيرة، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2] إبراهيم توهامي وآخرون، التهميش والعنف الحضري، دارالهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص12-14.

الجماعات على السواء، بل يصبح الإجرام تقليدا اجتماعيا بالنسبة إلى عدد كبير من المجرمين، فالمجرم الذي يعيش في هذه المناطق يجد نفسه سويا ومتوافقا اجتماعيا مع الجماعات التي يعيش بينها كما أن هؤلاء لا يستنكرون سلوكه الإجرامي ولا يستهجنون أفعاله لأن مثل هذه الجماعات تتوقع منه مثل هذا السلوك.

والواقع أن الباحثان قد قدما تبريرات اقتصادية لسببية الجريمة تنطلق تماما مع أسبابها في المجتمع الجزائري، حيث يعتقدان أن الأفراد الذين يعيشون في مناطق فقيرة ذات مستويات اقتصادية مزرية لا يختلفون في طموحاتهم في الحياة عن طموحات أولئك الذين يعيشون في مناطق اقتصادية جيدة، إلا أن الأفراد في المناطق الفقيرة سرعان ما يقتنعون أن طموحاتهم لا تتحقق بالطرق المشروعة، الأمر الذي يشكل لديهم صراعات داخلية بين الهدف والوسيلة وهو الذي يقودهم إلى التماس الجريمة كبديل منقذ.[1]

وهذا ما نلاحظه لدى الكثير من العائلات الفقيرة في الجزائر التي عادة مع غض الطرف على تصرفات أفرادها المشبوهة وتحيز اللجوء مجيزة – إلى كل الطرق الشرعية وغير الشرعية لكسب قوتها لاقتناعها التام بغياب المساواة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

ثانيا : ضعف أداء مؤسسات الضبط الاجتماعي.

يعرف الضبط الاجتماعي على أنه مجموعة من المعايير والعقوبات السلوكية التي تعمل على دفع الفرد نحو التماثل المعياري.[2]إذا فهو على هذا النحو وسيلة من وسائل الضغط لحمل الفرد على اعتناق التقاليد والقيم السائدة في مجتمعه.[3]

وقد تناول المفكر العربي ابن خلدون مسألة الضبط الاجتماعي وشدد على أهميته في تنظيم العائلات الاجتماعية ودفع عدوان الأفراد عن بعضهم البعض وضمان حياة اجتماعية آمنة ومستقرة وفي هذا الصدد يقول: " إن الآدميين الطبيعة الإنسانية يحتاجون في كل اجتماع إلى وازع حاكم يزع بعضهم عن بعض، ويضيف أن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر كما قررنا وتم عمران العالم بهم فلابد

[1]عدنان الدوري، جنح الأحداث، منشورات ذات سلاسل، الكويت، 1985، ص 213.

[2]المرجع نفسه، ص214.

[3] معن خليل العمر، التنشئة الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 23.

من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم، وليست السلاح التي جعلت دافعه لعدوان الحيوانات كافية عن دفع العدوان عنهم، لأنها موجودة لجميعهم فلابد من شيء آخر يدفع عدوان يعضهم عن بعض ولا يكن من غيرهم لقصور جميع الحيوانات عن مداركهم وإلمامهم.

فيكون ذلك الوازع واحدا منهم يكون له عليهم الغلبة و السلطان واليد القاهرة حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان.[1]

ولاشك أن قراءة معرفية تحليلية لأفكار ابن خلدون حول مسألة الضبط الاجتماعي تقودنا إلى حقيقة يقينية بأن أي خلل أو قصور يعتري آليات الضبط الاجتماعي في أي مجتمع ستكون له آثار كارثية على أمن وسلامة أفراد المجتمع، وهذا ما نعيشه فعلا في المجتمع الجزائري حيث لا يستطيع أحد منا أن ينكر إن الجرائم أضحت ترتكب في وضح النهار وأمام مرأى ومسمع كافة أفراد المجتمع، فهذه جماعة من المجرمين تحمل أسلحة بيضاء الاعتداء على المارة، والأخرى تخطط و تستعد للاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة، وجماعة تستهلك المخدرات علنا وما ينجر عن ذلك من اقتراف جرائم هتك العرض والسرقة وحتى القتل وكأنه لا يوجد رادع يردعهم عن مثل هذه التصرفات. إن التفسير الوحيد لهذه الظاهرة هو أن آليات الضبط الاجتماعي في الجزائر ومؤسساتها قد أضحت عاجزة نوعا ما على إيجاد استراتيجية كفيلة بتفويض السلوك الإجرامي في الجزائر ومحاصرته وقطع الطريق أمام كل الظروف والعوامل المساعدة على تناميه وانتشاره على نطاق واسع ووضع كهذا ولد انطباعا عامة لدى فئة المجرمين على أن مؤسسات الضبط الاجتماعي غير قادرة على مواجهتهم ولجم سلوكاتهم العدوانية وهذا ما يشجعهم على اقتراف المزيد من الجرائم وانضمام المزيد من الأفراد إلى عصاباتهم (عصبهم) وتبني ثقافتهم الإجرامية، لذلك لا نستغرب عندما يجاهر المجرمون بجرائمهم ويفتخرون بها بلا خوف ولا حياء.[2]

[1] عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع، دار أسامة للنشر و التوزيع ودار المشرق الثقافي، عمان، 2006، ص 308.

[2] غريب سيد أحمد، تاريخ الفكر الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2000، ص ص 56-57.

لذلك نعتقد أنه على مؤسسات الضبط الاجتماعي الاضطلاع بمسؤولياتهم في مجال محاصرة أوكار الجريمة بمزيد من الحزم والجدية حتى تتمكن هذه المؤسسات من فرض سلطة وهيئة القانون من جهة واسترجاع ثقة المجتمع في أدائها من جهة أخرى، وهذا في تقديرنا أضحى مطلبا اجتماعيا ملحا في الآونة الأخيرة.

ولتحقيق ذلك ترى انه من المفيد جدا دعوة جميع الأطراف المعنية بمسألة الضبط الاجتماعي و أمن و استقرار المجتمع إلى حوار صريح و بناء حول السبل والاستراتيجيات الكفيلة بمعالجة الظاهرة الإجرامية في الجزائر وكذلك الاجتهاد قدر الإمكان بالتنسيق مع المثقفين والباحثين لإيجاد الآلية المناسبة لانتشال المجرمين من عالم الجريمة والانحراف وإعادة تأهيلهم بغية تهيئتهم للاندماج في الحياة الاجتماعية بشكل سليم.

ثالثا : ضعف المنظومة القيمية في المجتمع الجزائري.

تجمع مختلف التقارير والشواهد الصادرة عن مختلف وسائل الإعلام والمؤسسات الأمنية المهتمة بعالم الجريمة في المجتمع الجزائري على أن هذه الأخيرة وكما سبقت الإشارة إليه، قد أخذت منحى خطير تجاوز كل التوقعات وذلك بتفشي جرائم غير مسبوقة تنافي الخصوصية الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري كجرائم الفروع على الأصول وزنا المحارم وهتك العرض والخطف واستسهال القتل ... الخ. و كلها جرائم كانت إلى وقت ليس ببعيد من الطابوهات التي لا يجوز حتى الحديث عنها بدافع الحياء والحشمة فما بالك بممارستها، إننا بتغيير أخر نعاني في الجزائر من حالة اللامعيارية.

ولتقديم تحليل دقيق لحالة اللامعيارية يقول عالم الاجتماع " إميل دوركايم " بأنها حالة تغيب فيها القيم والمعايير الاجتماعية وتنعدم القواعد المسؤولة عن توجيه سلوك الأفراد وتنظيم نشاطها وتهذيب غرائزهم ورغباتهم وسبل تحقيقها.

وغالبا ما تؤدي هذه الحالة إلى اضطراب الرؤيا لدى الأفراد واختلال إدراكهم السليم المميز بين ما هو ممكن وغير ممكن بينما هو مسموح ومحرم وبين ما هو عادل و ظالم ومشروع وغير مروع ، فعليه فان انعدام الضوابط المحددة للسلوك البشري يؤدي إلى انعدام الضوابط المحددة لطموحات الأفراد ورغباتهم وسبل تحقيقها.

بمعنى أن حالة اللامعيارية أو الأزمة القيمية التي تشيع في المجتمع تجعل الضوابط الاجتماعية المنظمة للسلوك الإنساني في حالة ضعف أو انهيار وعدم القدرة على السيطرة على سلوك الأفراد، وعليه فإن القرد يتحرر من كل الضوابط، و تبعا تنتشر السلوكيات الإجرامية على نطاق واسع وبشكل غير مسبوق، ويصبح اللجوء إلى الوسائل غير المشروعة في سبيل إشباع الحاجات والرغبات و الغرائز وتحقيق الطموحات أفضل وسيلة لدى فئة المجرمين.[1]

إن من إفرازات الأزمة القيمية التي يعيشها المجتمع الجزائري هو أن الإجرام لم يعد مقتصرا على فئة الراشدين من الرجال – كما هو شائع في أغلب المجتمعات– بل امتد إلى النساء والأطفال، وشمل أيضا جميع الفئات والمستويات، وأضحى مألوفا لدينا كما سبقت الإشارة إليه أن نرى و نسمع بسلوكيات إجرامية لا أخلاقية تنسي إساءة كبيرة للمنظومة القيمية في الجزائر، وتثير لنا كباحثين تساؤلا مشروعا عن الجهة المسؤولة عن ضعف وانهيار القيم والمعايير الاجتماعية في هذا المجتمع؟.

ونحن نعتقد أن لمؤسسات التنشئة الاجتماعية مسؤولية كبيرة لما وصلت إليه هذه المنظومة من انهيار لكون المشرف الأول و المسؤول الرئيسي على عملية اندماج القيم والمعايير الاجتماعية في شخصية الأفراد وامتثالهم لها، وعليه سنحاول فيما يلي توضح العلاقة بين فشل وإخفاق هذه المؤسسات في تحقيق الأهداف التربوية المرجوة منها وبين تنامي الجريمة في المجتمع الجزائري.

رابعا: فشل مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

يجتمع مختلف الباحثين المهتمين بقضايا التنشئة الاجتماعية، على أن هذه الأخيرة هي السبيل الوحيد تقريبا الذي يمكن الفرد من استدراج قيم وعادات وتقاليد مجتمعهم وتمثلها كلها أو جزءا منها بالتقليد والحفظ والمحاكاة لتصبح بعد ذلك جزء من أفكاره وقناعاته ومعارفه وسلوكه التي يعمل على نقلها مستقبلا للجيل اللاحق.[2]

ومن هنا أضحت التنشئة الاجتماعية القاعدة الأساسية للضبط الاجتماعي الذي يضم مجموعة من القيم والمعايير والعقوبات السلوكية التي تعمل على دفع الفرد نحو التماثل المعياري، وعندما ينشأ

[1] عدنان أبو مصلح، مرجع سبق ذكره، ص ص 203– 204.

[2] مراد زعيمي، مؤسسات التنشئة الاجتماعية، منشورات جامعة عنابة، الجزائر، ص16.

القرد على التماثل القيمي المعياري يصبح متماثلا ومنضبطا ذاتيا واجتماعيا أي أن يصبح محصنا من كل المؤثرات التي قد تقضي به إلى سلوكيات تخالف القيم والمعايير الاجتماعية التي نشأ عليها.

ولا شك أن عملية التنشئة الاجتماعية لم تتم بصورة عشوائية تلقائية بل تؤطرها وتشرف عليها مؤسسات اجتماعية كالأسرة والمدرسة ، ووسائل الإعلام ... الخ ، تعمل في انسجام تام على غرس قيم المجتمع وقواعده وتعزيزها في شخصية الأفراد حتى يتمكنوا من التوافق التام مع النظام الاجتماعي القائم وتحمل المسؤوليات وتقمص الأدوار الاجتماعية التي يتوقعها المجتمع منهم بشكل فعال.

باختصار أنها عملية تهدف إلى تحقيق التكيف الاجتماعي السليم للفرد مع الحياة الاجتماعية، لكن قد يحدث أن يتعلم الأفراد أثناء عملية التنشئة الاجتماعية من خلال هذه المؤسسات قيما و مفاهيم اجتماعية خاطئة كتلك التي تصل بالشرف والأمانة والعفة والتعاون والولاء والخلق القويم والنزاهة والصدق والى غير ذلك من المعايير الأخرى، وأمام أخطاء تربوية كهذه تصبح احتمالات لجوء الأفراد إلى السلوك الإجرامي لتحقيق رغباتهم وأهدافهم كبيرة جدا، بل أن الفرد لا يشعر بالندم أبدا عن ارتكابه سلوكا يعتبره القانون جريمة.[1]

وذلك على اعتبار أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية فشلت فشلا ذريعا في عملية استدماج القيم والمعايير الاجتماعية السليمة في شخصية الفرد ومن صور ذلك نجد أن الكثير من الأسر في المجتمع الجزائري تغض الطرف عن بعض السلوكيات العدوانية، لأبنائها ولا تتعامل بحزم مع حالات العنف والسرقة التي يقترفها أفرادها، أي تلجأ إلى سياسة اللامبالاة و اللاعقاب في التعامل مع الحالات الاحترافية البسيطة لأبنائها والتي تصبح مع مرور الوقت سلوكيات إجرامية خطيرة، كما أن تنامي ظاهرتي العنف المدرسي و التسرب المدرسي بشكل غير مسبوق في المدرسة الجزائرية دليل واضح على إخفاق السياسات التربوية لهذه المؤسسات ضف إلى ذلك غياب برامج تربوية هادفة في وسائل الإعلام المحلية تعمل على نقل التراث الثقافي والحضاري والأخلاقي للأجيال.

كل هذه الأخطاء التربوية قد ساهمت إلى حد كبير في انتاج عدد كبير من المجرمين والمنحرفين في المجتمع الجزائري، والأخطر من ذلك قد أدت إلى تفويض المنظومة القيمية في الجزائر والتي تعد المحصن الأساسي لأي مجتمع من كل الآفات الاجتماعية التي قد تنتشر فيه.[2]

---

[1] معن خليل العمر، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] عدنان الدوري، أسباب وطبيعة السلوك الإجرامي، ط 3، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1984، ص 287.

المطلب الثاني: تقسيمات الجريمة في القانون الجزائري.

قسمت الجريمة بحسب ما جاء به قانون العقوبات الجزائري تبعا لخطورتها وجسامتها إلى جنايات جنح و مخالفات.

ويستند هذا التقسيم إلى جسامة الفعل وخطورة الجريمة وجسامة العقوبة المقررة لهذا الفعل وعليه نصت المادة (27) من قانون العقوبات.[1]

بحيث من خلالها يستخلص معيار الجسامة من خلال العقوبة المقررة لكل تقسيم ، فأشد الجرائم جسامة هي الجنايات وأقلها جسامة هي المخالفات أما الجنح فهي تتوسط النوعين ويظهر الفرق بين هذه التقسيمات من خلال مقدار العقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات، فالعقوبات الأصلية للجنايات في الإعدام السجن، السجن المؤبد، السجن المؤقت لمدة تتراوح بين خمسة سنوات 05 إلى العشرين سنة 20، أما العقوبات الأصلية للجنح هي:

الحبس المؤقت تتجاوز شهرين إلى خمسة سنوات ما عدى الحالات التي يقد فيها القانون حدودا أخرى، الغرامة التي يتجاوز 20.00 دج وفيما يتعلق بالعقوبات الأصلية للمخالفات هي: الحبس من واحد على الأقل إلى شهرين على الأكثر، الغرامة من 2000 دج إلى 20.000 دج وفقا لما جاء في المادة (5) من قانون العقوبات الجزائري.

فتستعد الجرائم بصفتها اعتداء الفرد والمجتمع يحسب الضرر الذي تسببه أو بقدر الخطر الذي يلحق بها، وبحسب أهمية الاعتداء يقدر سنة العقوبة، حيث أن اشد الجرائم عقوبة وخطورة الجنايات والجنح ضد الأشخاص وهي جريمة القتل العمدي.

وتلي بعدها جرائم العرض ضد و الأسرة والآداب ثم الجرائم ضد الأموال، ومن جهة أخرى الجرائم الواقعة على السلامة العامة والمؤسسات، فتعد جرائم خطيرة بناء على ما ينتج عنها من آثار بالمجتمع ككل وجاء تقسيم الجرائم كما يلي:[2]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، قانون العقوبات الجزائري، ط 2، الجزائر، 2002، ص 18.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، قانون العقوبات الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص ص136-137.

أولا: الجنايات والجنح.

هي أربعة أبواب المادة (61) إلى المادة (439) من قانون العقوبات الجزائري.

- ❖ الباب الأول: الجنايات والجنح ضد الشيء العمومي من المادة (61) إلى المادة (253) من قانون العقوبات ويضم العقوبات المتعلقة ب:

1- الجنايات والجنح ضد أمن الدولة : من المادة (61) إلى المادة (118) كجرائم الجناية والتجسس، ضد التعدي على الدفاع الوطني، الاعتداءات والمؤامرات والتخريب والمساهمة في حركات التمرد، و جنايات التجمهر، والجنايات والجنح ضد الدستور.

2- الجنايات والجنح ضد السلامة العمومية من المادة (119) إلى (143) من قانون العقوبات (كالاختلاس والغدر، الرشوة واستغلال النفوذ، اساءة استعمال السلطة، وممارسة السلطة العمومية قبل توليها).

3- الجنايات والجنح التي يرتكبها الأفراد ضد النظام العمومي من المادة (44) إلى المادة (175) من قانون العقوبات وتشمل جرائم كسر الأختام وسرقة الأوراق من الخزائن العمومية التدنيس والتخريب، الجرائم المتعلقة بالصناعة والتجارة والمزايدات العمومية.

4- الجنايات والجنح ضد الأمن العمومي من المادة (176) إلى المادة (196) من قانون العقوبات وتشمل الجرائم تكوين جمعيات الأشرار و مساعدة المجرمين، العصيان والحروب التسول والتطفل.

5- التزوير من المادة (197) إلى المادة (253) من قانون العقوبات وتضم " النقود المزورة نقلية أختام الدولة والطوابع والعلامات، والتزوير في الوثائق الإدارية والتجارية والمصرفية والشهادات، شهادة الزور، انتحال الوظائف والألقاب أو إساءة استعمالها ".[1]

- ❖ الباب الثاني: الجنايات والجنح ضد الأفراد من المادة (254) إلى المادة (417) مكرر من القانون العقوبات ويشتمل الجرائم التالية:[2]

1- الجنايات والجنح ضد الأشخاص من المادة (254) إلى المادة (303) من قانون العقوبات ويضم (جرائم القتل العمد والقتل مع سبق الأسرار والترصد، وقتل الأصول والأطفال و التسمم والتعذيب، أعمال العنف العمدية كالتهديد، القتل الخطأ والجرح الخطأ، الاعتداء الواقع على الحريات الفردية وحرمة المنازل والخطف، والاعتداء على الشرف، وإفشاء الأسرار).

---

[1] نفس المرجع، ص ص162- 178.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، قانون العقوبات الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 265.

2- الجنايات والجنح ضد الأسرة والآداب العامة من المادة (304) إلى المادة (349) من قانون العقوبات وتحوي (جرائم الإجهاض، خطف القصر، الجنايات و الجنح التي من شأنها الحيلولة دون التحقق من شخصية الطفل، تعريض الأطفال إلى الخطر، ترك الأسرة وانتهاك الآداب، تحريض القصر على الفسق والدعارة).

3- الجنايات والجنح ضد الأموال من المادة (350) إلى المادة (417) مكرر من قانون العقوبات وتشمل (السرقات، وابتزاز الأموال، النصب، وإصدار شيك بدون رصيد، خيانة الأمانة، الإفلاس، التعدي على الأملاك العقارية، إخفاء الأشياء وتبييض الأموال، التعدي على الملكية الأدبية والمساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات الهدم والتخريب الأضرار التي تنتج عن تحويل اتجاه وسائل النقل).

- ❖ الباب الثالث: الجنايات والجنح المتعلقة بالاعتداءات الأخرى على حسن سير الاقتصاد الوطني والمؤسسات العمومية، من المادة (418) إلى المادة (428) من قانون العقوبات.[1]
- ❖ الباب الرابع: الجنايات والجنح في بيع السلع والتدليس في المواد الغذائية والطبية من المادة (429) إلى المادة (439) من قانون العقوبات.

ثانيا: المخالفات والعقوبات

وجاء في بابين من المادة (440) إلى المادة (466) من قانون العقوبات.

- ❖ الباب الأول: وتضمن المخالفات من الفئة الأولى من المادة (440) إلى المادة (445) من قانون العقوبات وتشمل (المخالفات المتعلقة بالنظام العمومي والأمن العمومي، المخالفات المتعلقة بالأشخاص والحيوانات، الأموال والطرق).
- ❖ الباب الثاني: ويتضمن المخالفات من الفئة الثانية من المادة (446) إلى (465) من قانون العقوبات ويشمل ثلاث درجات من المخالفات وهي:[2]

1- الدرجة الأولى من المخالفات من الفئة الثانية (كالمخالفات المتعلقة بالطرق والأشخاص بالآداب العامة والحيوانات والأموال).

2- الدرجة الثانية من المخالفات من الفئة الثانية (كالمخالفات المتعلقة بالنظام العمومي والأمن العمومي، الطرق، الأشخاص، الحيوانات والأحوال).

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، قانون العقوبات الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 267.

[2] نفس المرجع، ص 271.

3- الدرجة الثالثة المخالفات الفئة الثالثة (وتشمل المخالفة المتعلقة بالأمن العمومي، الأشخاص والحيوانات، الأموال، الطرف)

المطلب الثالث: جهود الدولة الجزائرية للوقاية والحد من الجريمة

مما لاشك فيه أن الوقاية من الجريمة والانحراف تمثل المقام الأول ضمن اهتمامات الدولة الجزائرية التي اتجهت إلى إعادة النظر في التعامل مع الظاهرة الإجرامية في المجتمع من خلال اعتماد أسلوب الوقاية بطرق وإجراءات عملية ميدانية مست العديد من المجالات ومختلف المؤسسات الاجتماعية سعيا منها إلى مجابهة الظاهرة والتقليل منها ولعل أبرز هذه الإجراءات تأسيس لجنة وطنية لتنسيق الجهود المبذولة لمحاربة الجريمة في 14 فيفري 2006، تترأسها وزارة الداخلية وتشمل ممثلين عن وزارة الدفاع الوطني والعدل والمالية والتجارة إلى جانب هيئات محاربة الإرهاب مثل الجمارك والشرطة والدرك والضرائب إضافة إلى تدابير وقائية شملت ما يلي:[1]

أولا: إصلاح السجون و دور المؤسسات العقابية.

إذا كان مفهوم السجن قد اقترن منذ القدم بالقهر والإيذاء والتعذيب وسلب الحرية فإن هذا المنظور التقليدي قد تغير وتغيرت معه السياسة الجنائية و مفهوم العقاب في الجزائر التي اعتمدت في إطار سياساتها العقابية على إصلاح وتهذيب وإعادة إدماج وتكوين مرتكبي الجرائم لإعادة إدماجهم في المجتمع، فشرعت عدة قوانين تخص تنظيم وتسيير المؤسسات العقابية تحمل في طيها عزيمة وشفافة في مجال تنظيم السجون، وإضفاء روح العدل وإعادة تربية السجناء.

إن دور المؤسسات العقابية في الجزائر لم يعد يقتصر على عزل الجاني على المجتمع بل أصبح دورها يتمثل في إصلاح، وتأهيله لحياة اجتماعية شريفة.

ثانيا: دور المؤسسات الاجتماعية.

تركز الدولة الجزائرية كثيرا على المؤسسات الاجتماعية في محاربتها للجريمة نظرا للدور الهام الذي تلعبه المؤسسات في حقل منع الجرائم والوقاية، منها وسنحاول تسليط الضوء على دور كل مؤسسة على حدة ومدى فاعليتها وقدرتها على التصدي لهذه الآفة.

[1] التدابير الوقائية في مكافحة الجريمة، http://www.magharebia.com/.

1- الأسرة (البيئة العائلية):

تعد الأسرة الخلية الإنسانية الأولى التي يتربي في كنفها الفرد، ويكتب منها عاداتها وتقاليدها وثقافتها، وهي بذلك تشكل الأساسي الأول لبناء شخصيته والتي تتأثر بكل ما يحيط بها من عوامل ايجابية وسلبية، والتي لابد التي تؤثر بدورها على سلوكه في المستقبل، فالبيئة العائلية الملائمة التي توفر الرعاية المطلوبة لأفرادها لا شك أنها تزودهم بالمناعة اللازمة لمنع تسرب تيارات الانحراف إلى نفوسهم و جرفهم إليها، وتدفعهم إلى التمسك بالقيم الفاضلة التي تتحكم في السلوك المستقيم والأعمال الخيرة، ويجمع علماء الإجرام على أهمية دور البيئة العائلية بالنسبة للأحداث، ويرى أن بوادر الانحراف تظهر في حالات كثيرة في سن مبكرة، وقد تنمو وتترعرع في ظل ظروف عائلية وخارجية سيئة، إلى أن تصل إلى حد الجريمة المستهجنة والتي لا يمكن تدارك مخاطرها عند وقوعها، كما أن الدراسات دلت على أن السلوك المنحرف عند المجرمين البالغين كان يلاحظ في مرحلة حداثتهم بشكل أو بآخر، كالتمرد على سلطة الوالدين، والتصرف السيئ ....[1]

ولأهمية دور البيئة العائلية في تكوين شخصية الإنسان وتوجيه سلوكه ورعايته، فانه يتعين دعمها بالمقومات اللازمة للمحافظة على كيانها المادي والمعنوي لإبعاد شبح الإجرام عن المجتمع، وذلك عن طريق توفير الوسائل الضرورية لوجودها واستقرارها كنشر برامج التوعية الشاملة ومحو الأمية بين أفرادها، والسعي لإيجاد مسكن مناسب لها، وتوفير الخدمات الصحية والخدمات التعليمية على أن تكون بقدر الامكان مجانية ، وتأمين عمل المسؤول عن إعالتها من شأنه أن يلبي حاجاتها في العيش الكريم، ويبعدها عن شبح الفقر والحرمان الذي يقف في حالات كثيرة وراء تفككها وانحرافها.

2- المدرسة:

المدرسة ذلك المجتمع المنظم الكبير بعد الأسرة، يمضي فيه الإنسان معظم وقته ومرحلة أساسية وطويلة من عمره، يتلقى في ظله العلوم المختلفة التي يجب أن تساعده على رسم طريقة في الحياة، ويصادف تشعب العلاقات والسلوك مع أفراد آخرين، ويشكل له حق اختيار لقدراته وإمكاناته، ويتعرف إلى القوة التي تسود العالم الخارجي والتي تفرض عليه أوضاعا جديدة لم يألفها من قبل.

[1] عبد الله الفوزان ،الشباب و الدور الإعلامي الوقائي، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1998، ص140.

والمدرسة التي قامت في الأصل على تزويد الطلاب بالعلوم الإنسانية أصبح من ضمن رسالتها بناء شخصيتهم الاجتماعية بطرق مختلفة، كتلقينهم مبادئ الأخلاق والتربية المدنية، وتعويدهم على السلوك المطابق للقانون وتشجيعهم على ممارسة النشاطات والهويات المتنوعة ومنها النشاط الرياضي الذي من شأنه أن ينمي روح الثقة والتعاون لديهم ويجعلهم يشغلون أوقات فراغهم بشكل بحد.

وباختصار فإن دور المدرسة يقوم على ثلاث ركائز أساسية تتمثل في المناهج التعليمية والتربوية والتقنية العامة المناسبة، وفي الجهاز البشري المتخصص الذي يتولى الإشراف عليها وتزويد الطلاب بها، وفي البناء الملائم وما يلحق من مكتبات وملاعب للممارسة النشاطات المتنوعة، فتحقيق هذه المزايا من شأنها أن توفر بيئة صالحة للتربية والتعليم وتحد و تعطل من فرض الإجرام في المجتمع.[1]

ثالثا: دور المؤسسات الإعلامية الجزائرية في الوقاية من الجريمة.

كشفت لنا الأبحاث العلمية على أن المقدرة الاقتناعية لمختلف وسائل الإعلام تختلف بشكل واضح من وسيلة إلى أخرى وفقا للإحداث التي تتناولها والجمهور الذي تتوجه إليه البيئة الاجتماعية والثقافية التي تقع فيه هذه الأحداث.[2]

وتتولى المؤسسات الإعلامية في الجزائر مسؤولية هامة في التوعية والتثقيف والتنوير والتنمية الإنسانية بصفة عامة نظرا لكون هذه الوسائل بمختلف أنواعها، المرئية المسموعة والمقروءة أصبحت تدخل كل بيت بدون استئذان، وتلقاها جميع فئات المجتمع بمختلف مستوياتهم، مما يجعل قيامها بدور التوعية في مجال الوقاية والتحصين ضد الجريمة أكثر سرعة وفاعلية من غيرها من المؤسسات الأخرى، وخاصة أنه ينظر إلى وسائل الإعلام في الوقت الراهن انه سلاح ذو حدين أما للتثقيف وتوضيح أهمية الأمن في مكافحة الجريمة وكشف أسبابها وطرق الوقاية منها، وأما إن يكون أداة لترويج الجريمة وتشجيعا لها ولو بطريقة غير مباشرة.

ولهذا وحتى تحدث التوعية الأمنية تأثيرها المستهدف ينبغي السعي إلى تناول الموضوعات النوعية بأسلوب عصري حديث، ومن الوسائل الحديثة، المقترحة لتحقيق قيام المؤسسات الإعلامية

[1] عبد الله الفوزان ، مرجع سبق ذكره، ص 141.

[2] Barnaul Erik, Moss Communication, rinehart and company, New York, 1980.p 155.

بمسؤولياتها في مجال الوقاية و التحصين ضد الجريمة في المجتمع الجزائري يمكن تنفيذ البرامج الآتية:

1- التعاون بين المؤسسات الإعلامية والمؤسسات التربوية الأمنية:

تلعب المؤسسة التربوية دورا مهما في صياغة القيم والمبادئ في حياتنا حيث لها تأثير على بناء أخلاقيات أفراد المجتمع وتوجيه سلوكياتهم توجيها يتفق مع قيم ومبادئ المجتمع وذلك من خلال ترسيخ مبادئ الحس الأمني وتنميته ويتحقق التعاون بين المؤسسات التربوية والإعلامية من خلال إعداد برامج تربوية ذات صيغة إعلامية التي تتناول كيفية محاربة الجريمة والاكتشاف المبكر لحالات الانحراف ذلك بإعداد اللافتات والملصقات والنشرات التعريفية وتوزيعها في محيط المدرسة والمجتمع الذي تخدمه والمساجد، ولكون الإعلام له تأثيره الواضح والسريع على الملتقين، لذا ينبغي ترشيده ليتبنى سياسات واضحة تهدف إلى تطوير علاقاته مع جميع المؤسسات التربوية وتشجيعها على تزويد المؤسسات الإعلامية بمواد إعلامية مناسبة هدفها الإسهام في إيضاح الروابط الاجتماعية ودورها في تحقيق التماسك الاجتماعي وتأثير ذلك على البناء الأمني ما يسهل على المؤسسات الأمنية بالتخطيط الإعلامي السليم الذي يساعد في إيصال المادة الإعلامية الهادفة إلى كافة فئات المجتمع.[1]

ويمكن أن يتحقق تكثيف التعاون بين المؤسسات التربوية والأمنية من خلال قيام المؤسسات التربوية بوضع الخطط التي تساند جهود الأجهزة الأمنية للوقاية من الجريمة وكيفية تحقيقها في المجتمع، ودور رجال الشرطة ومسؤولياتهم في مجال منع الجريمة، كما يمكن أن تقوم المؤسسات الأمنية بأعداد البحوث الأمنية التي تتناول القضايا الأمنية بأسلوب سهل و بسيط لعرضها على الطلاب تشجيعا لهم على الاهتمام بالتصدي لأي جوانب انحراف يلاحظونها، ولتقوية حاستهم الأمنية اتجاه بعض الظواهر التي قد تكون عادية في بدايتها، ولكنها قد تتحول إلى انحرافات خطيرة مستقلا تقود إلى الانحراف والجريمة.

[1] عبد المحسن بن السعد الداود، أساليب المؤسسات الاعلامية العربية في الوقاية من الجريمة، الندوة العلمية" تكوين رأي عام واق من الجريمة"، الرياض، 2001، ص ص 103-109.

2- وضع برامج إعلامية لتوعية الأسرة والمجتمع:

من المعلوم أن المؤسسات التربوية والإعلامية تقوم بجانب كبير في التوعية والتي تبدأ من محيط الأسرة الصغيرة ثم تنتقل إلى مراحل أخرى إلى المجتمع الواسع بمؤسساته المختلفة، فإن المؤسسات الإعلامية يمكنها أن تقوم بدور فعال بتبصير المجتمع بواجباته في جميع النواحي الحياة الاجتماعية والأمنية والثقافية ومن الجوانب التي يمكن أخذها بعين الاعتبار عند تنفيذ المؤسسات الإعلامية لبرامج في مجال توعية الأسرة والمجتمع لزيادة الوقاية من الجريمة يمكن الإشارة إلى ما يأتي:[1]

- أن تشمل مواد التوعية الإعلامية على جوانب هدفها غرس القيم الدينية والتربوية والأخلاقية في النفوس، وتقويم الأخلاق وتهذيب السلوك وتشجيع الالتزام بالضوابط الاجتماعية.
- العمل على إنتاج وبث برامج تعليمية وتوعية إخبارية من أجلها تدعيم وتنمية ثقافة الأفراد خاصة الشباب بخطورة المحاكاة والتقليد غير المرشد و كيفية وقاية أنفسهم من الآثار السلبية لمواد العنف والجريمة التي يتلقونها.
- تثقيف وتوعية جمهور المشاهدين والقراء بالآثار السلبية لمواد العنف والجريمة وغيرها في تغيير السلوك وتوجيهه.
- استطلاع اتجاهات الأسر حول ما تقدمه أجهزة الإعلام بأنواعها من مواد إعلامية ومبلغ حساسيتهم واستشعارهم لخطورتها عليهم، فضلا عن الاستفادة من أصحاب الخبرة للتوصل إلى وضع استراتيجيات شاملة وحلول للآثار السلبية للمواد الإعلامية التي تؤثر سلبا في السلوك.

رابعا : دور الأجهزة الأمنية.

يعتبر الأمن حاجة أساسية للأفراد كما هو ضرورة من ضرورات بناء وتطور المجتمع وصمام أمان لبقائه، ومرتكز أساسي من مرتكزات تشييد الحضارة، فلا أمن إلا بالاستقرار ولا حضارة بلا أمن، ولا يتحقق الأمن إلا في الحالة التي يكون فيها العقل الفردي والحس الجماعي خاليا من أي شعور بالتهديد للسلامة والاستقرار، فالإنسان يشعر منذ ولادته حاجته إلى الاستقرار بصورة غريزية ولا يهدأ باله إلا إذا شعر بالأمان والاطمئنان، وعليه فحفاظا على مسيرة الحياة البشرية بصورة آمنة كان لزاما

[1] عبد المحسن بن السعد الداود، مرجع سبق ذكره، ص ص 115-116.

على جميع المجتمعات بذل كل الجهود للقيام بالمسؤوليات المنوطة بها تجاه مواطنيها لتحقيق لهم أكبر قدر ممكن من الأمن والاستقرار من خلال إيجاد المؤسسات الأمنية وعلى رأسها مؤسسة الشرطة التي كلها تحرص على رعاية قواعد السلوك العام، والعمل على عدم الخروج عنها، حتى أصبحت اليوم تشكل بحق عماد سلطة المجتمع.

إن جوهر الوظيفة الأمنية لشرطة لخدمة المواطن كما أن الشعور بالمسؤولية والوعي بأهمية دور المواطن في استقرار المجتمع هما الخطورة الهامة المتصلة بالعمل الأمني لسلامة المجتمع، وتحرص الدولة الجزائرية على تطوير هذا الجهاز الهام والفعال من أجل محاربة الجريمة وحماية المجتمع، وتحرص الجزائر على توفير الحماية اللازمة للمواطن وفي هذا السياق أكد وزير الداخلية الجزائري الاستراتيجية المستقبلية لجهاز الأمن تتمثل في محاربة الجريمة بكل أشكالها، وتطبيق القوانين في صفوف الشرطة، وحماية الممتلكات والأشخاص، من خلال تعزيز التغطية الأمنية التي وصلت بنسبة 70 بالمائة، مشيرا بأن جهاز الأمن في الجزائر يوظف سنويا أزيد من 16 ألف شرطي لتعزيز التغطية الأمنية عبر كافة التراب الوطني وتوظيف الدولة الجزائرية 16 ألف عون أمن سنويا، وهو ما يعكس وعي الدولة بدور هذا الجهاز في المجتمع.[1]

[1] عبد الحميد ع، " توظيف 16 ألف عون سنويا" ،http:// www.eloumma.corlar

خلاصة:

يمكن القول في نهاية هذا الفصل إن نمو الجريمة في الجزائر تأثر إلى حد كبير بخصوصية عوامل نمو المجتمع الجزائري، وهي عوامل تكاد تشترك فيها دول العالم الثالث، فالتغير التاريخي والاقتصادي والصناعي والاجتماعي وما نتج عنه من نزوح ريفي بكل أشكاله، لدرجة تفريغه نحو المدينة جعل هذه الأخيرة تتضخم بشكل سرطاني، مما خلق نوعا من الفيتو هات يحتشد فيها البشر بشكل عشوائي ومضاف إليه فقدان آلاف مناصب العمل من جراء إعادة الهيكلة الصناعة الجزائرية والتحولات الاجتماعية السريعة وغير المخططة كالتحول الإيديولوجي، مضاف إليه التغيرات التكنولوجية السريعة والصراع العالمي على ثرواته.

الشيء الذي نتج عنه مطالب وحاجيات كثيرة لم تستوعبها التنمية المقترحة في السنوات الأخيرة، انعكست نتائج كل ذلك على سلوكيات الناس، فظهرت لديهم مطالب عديدة ومتنوعة دون تفكير في إمكانيات الحصول عليها ولا تقبل مستوى المعيشة الذي يكون عليه كثير من هؤلاء، ونتج عن ذلك ظهور آفات اجتماعية عديدة من بينها تطور الأنواع القديمة من الجريمة وانتشارها وظهور أخرى لم تكن موجودة من قبل وانتشرت هي الأخرى في المجتمع كما وكيفا.

خاتمة

خاتمة:

وفي نهاية هذا البحث يمكننا القول أن أخبار الجريمة قد أفضت عن العديد من البيانات التي مكننا من رسم المميزات الهامة للأشخاص المنحرفين في المجتمع الجزائري، وهو أن أغلب المنحرفين ينتمون إلى فئة الرجال والقصر ينشطون في الولايات الكبرى ذات كثافة سكانية كبيرة، لذا هل بإمكاننا الجرم أن ظاهرة الجريمة، مازالت تعود بالأساس إلى ظروفها الاقتصادية والاجتماعية فقط ؟ أم أن هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها كالعجز عن تحقيق إجماع بين أفراد المجتمع الجزائري على القواعد والقيم الأخلاقية التي أنتجها وعلى الثوابت الثقافية التي ينتمي إليها؟

إن هذه المعدلات القياسية التي وصلتها الجريمة في المجتمع الجزائري تدعونا إلى دق ناقوس الخطر ودعوة كافة الأطراف المعنية بمسألة أمن وسلامة المجتمع ومن دون إقصاء أو تهميش لإجراء حوار جاد و جريء حول الأسباب الكامنة وراء تنامي هذه القاهرة والبحث عن الحلول الكفيلة بمعالجتها، والتي تعتقد أنه من المفيد جدا التركيز فيها على ضرورة توعية مؤسسات التنشئة الاجتماعية بأهمية الدور الذي تلعبه في إنتاج أجيال قادرة على المساهمة الفعالة في تنمية المجتمع وحمايته من كل الآفات الاجتماعية، وحثهم على بذل المزيد من الجهد في سبيل تحقيق ذلك، كما تدعو إلى إشراك الشباب وهم أكثر الفئات عرضة للإجرام – في قد أفضل وحياة أحسن وبصرف نظرهم عن التفكير في أي سلوكيات طائشة تعبث بأمن وسلامة مجتمعهم، وأخيرا ندعو كافة مؤسسات الضبط الاجتماعي إلى وضع استراتيجيات واضحة كفيلة بمحاصرة الإجرام والقضاء على أسبابه وذلك في تقديرين –كما سبقت الإشارة إليه – لا يتم إلا بتحلي مزيد من الجزم والجدية ، والفطنة و كذلك بالتنسيق مع مختلف القوى الاجتماعية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع:

1. ابراهيم أكرم نشان، علم النفس الجنائي، ط2، مطبعة النيزك، القاهرة، 1998.
2. إبراهيم عبد الله المسلمي، مدخل إلى الصحافة، العربي لنشر و التوزيع، القاهرة : د. س. ن.
3. ابن منظور، لسان العرب، ج7، ط 3، طبعة دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1999.
4. أحسن طالب، الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، دار الطاعة للطباعة والنشر، بيروت، 2002.
5. أحمد بن مرسلي، استخدامات تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية، جامعة الجزائر، 1996.
6. أحمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي علوم الإعلام، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
7. أحمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
8. أحمد حسين الرفاعي، مناهج البحث العلمي : تطبيقات اقتصادية وإدارية، دار وائل للنشر، عمان، 1998.
9. أحمد زكريا أحمد، نظريات الاعلام مدخل الاهتمامات وسائل الاعلام جمهورها، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2009.
10. أحمد زكريا أحمد، نظريات الإعلام، مدخل لاهتمامات وسائل الإعلام وجمهورها، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2009.
11. أحمد معوض، الخبر في وسائل الاعلام، ط1، دار الكتاب الحديث، الكويت، 1994.
12. اسماعيل محمود حسن، مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثر، ط1، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.
13. أكرم عبد الرزاق المشهداني، واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2005.
14. الإمام محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، د، ط، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998.

15. أمين أحمد المغامسي: " نشر أخبار الجريمة والحوادث الأمنية الأخرى في الصحف السعودية دراسة مقارنة"، مجلة الامام محمد بن سعود الاسلامية، العدد 45، الرياض، 2004.
16. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول " أحوال الجريمة والعدالة الجنائية عن نطاق العالم" أمام المؤتمر العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في غينيا للمدة 10 – 17 أفريل 2005.
17. جعفر العقيلي، حول الصحافة الالكترونية في الأردن، د ن، عمان، الأردن، دس.
18. جمال بوعجيمي وبلقاسم بن روان، الصحافة الالكترونية في الجزائر: واقع وآفاق، مؤتمر صحافة الانترنت في العالم، الواقع والتحريات، كلية الاتصال، جامعة الشارقة، نوفمبر، 2006.
19. جمال بوعجيمي، بلقاسم بن روان، الصحافة الالكترونية في الجزائر: واقع وأفاق، مؤتمر صحافة الأنترنت، كلية الاتصال، جامعة الشارقة، 2005.
20. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، قانون العقوبات الجزائري، ط 2، الجزائر، 2002.
21. الحاج علي ادم علي، التيوغرافيا في تصميم الصحف الالكترونية، كلية الاعلام، جامعة غرب كردفان، نوفمبر، 2015.
22. حسني محمد نصر، الانترنت والإعلام والصحافة الالكترونية، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، العين،2003.
23. حضير شعبان: مصطلحات الإعلام والاتصال، ط1، دار اللسان العربي ، 2001.
24. خالد محمد الغازي، الصحافة الالكترونية العربية: الالتزام والانفلات في الخطاب والطرح، وكالة الصحافة العربية، مصر، 2016.
25. رحيمة عيساني، مدخل إلى الإعلام والاتصال، الأساسية والوظائف الجديدة في عصر العولمة الإعلامية، ط1، مطبوعات الكتاب والحكمة، باتنة، الجزائر، 2007.
26. رشدي طعيمة، البحث العلمي في الدراسات الاعلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
27. رشيد زرواتي، مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط1، الجزائر، 2007.
28. رضا عبد الواجد أمين، الصحافة الالكترونية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2007.
29. الزغلول عماد، نظريات التعلم، ط1، دار الشروق، عمان، الأردن، 2003.
30. سليمان السيد علي، نظريات التعلم وتطبيقاتها في التربية، ط1، مكتبة الصفحات الذهبية الخاصة، 2000.

31. سمير محمد حسين، بحوث الإعلام: الأسس والمبادئ، عالم الكتب، القاهرة، 19766.

32. سمير محمد حسين، تحليل المضمون، عالم الكتب، القاهرة، 1993.

33. شريف درويش اللبان، الصحافة الالكترونية :دراسات في التفاعلية وتصميم المواقع,الدار المصرية اللبنانية,القاهرة,2005.

34. الصادق الحمامي، تجديد الإعلام: مناقشة حول هوية الصحافة الالكترونية، المجلة العربية للإعلام والاتصال الصادرة عن الجمعية السعودية للإعلام والاتصال، العدد الخامس، جامعة الملك السعود، المملكة العربية السعودية، نوفمبر 2009.

35. صادق، آمال وآخرون، نمو الإنسان من مرحلة الجنين إلى مرحلة المسنين، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، 1990.

36. صالح بن زايد بن صالح بن العنزي، اخراج الصحف السعودية الالكترونية في ضوء السمات الاتصالية لشبكة الانترنت، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاعلام، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، المملكة العربية السعودية، 1427هـ.

37. عباس مصطفى الصادق، صحافة الأنترنت وقواعد النشر الالكتروني، الظفرة للطباعة، أبو ظبي، 2003.

38. عباس مصطفى صادق، التطبيقات التقليدية والمستحدثة للصحافة العربية في الانترنت، مؤتمر صحافة الانترنت في العالم العربي، الشارقة، 2005.

39. عبد الأمير الفيصل، مدخل في صحافة الانترنت، دار الكتاب الجامعي، بيروت، 2014.

40. عبد الرزاق محمد الديلمي، مدخل إلى وسائل الإعلام الجديد، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012.

41. عبد الله الفوزان ، الشباب و الدور الإعلامي الوقائي، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1998.

42. عبد المحسن بن السعد الداود، أساليب المؤسسات الاعلامية العربية في الوقاية من الجريمة، الندوة العلمية" تكوين رأي عام واق من الجريمة"، الرياض، 2001،

43. عبود السراج، علم الإجرام وعلم العقاب، ط2، جامعة الكويت، الكويت، 1948.

44. عبير شفيق جورج الرحباني، استخدامات الصحافة الورقية وانعكاساتها على الصحف الورقية في الأردن، رسالة استكماليه لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاعلام، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، 2009.

45. عجيلي سركز وآخرون، نظريات التعلم، ط2، جامعة قازيونس، 1996.

46. علي بن فايز البنجي، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2000.

47. علي عبد الفتاح كنعان، الصحافة الالكترونية في ظل الثورة التكنولوجية,دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع,عمان,الاردن,2014.

48. علي عبد القادر القهوجي، علم الإجرام و علم العقاب، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، 1986،.

49. علي محمد جعفر، الأحداث المنحرفون، دراسة مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1984.

50. فارس حسن شكر المهداوي، صحافة الأنترنت، رسالة ماجستير في الإعلام والاتصال، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.

51. فريد مصطفى، تكنولوجيا الفم الصحفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

52. فضيل دليو، الاتصال، مفاهيمه، نظرياته، ووسائله، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

53. قوراري صونيه، اتجاهات جمهور الطلبة نحو الصحافة الالكترونية ,مذكرة لنيل شهادة الماجستير, جامعة محمد خيضر,بسكرة,2011.

54. كريمة كمال عبد اللطيف توفيق، انقرائية الصحف الالكترونية العربية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الاعلام، كلية الآداب قسم الإعلام، جامعة الزقازيق، 2010.

55. لامية سهيلي، التفاعلية في المواقع الاخبارية الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الاعلام والاتصال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015.

56. ماجد سالم، تربان، الانترنت والصحافة الالكترونية: رؤية مستقبلية، الدار المصرية اللبنانية، د ب، 2008.

57. الماوردي، الأحكام السلطانية، ط2، مطبعة البالبي الحلبي، القاهرة، 1966.

58. محب الدين الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ط2 ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007.

59. محمد الحافظ محمد جاد كريم، الصحافة الالكترونية ودورها في تعزيز الأمن القومي السوداني، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الرباط الوطني، 2015.

60. محمد الفاتح حمدي، استخدامات النخبة للصحافة الالكترونية وانعكاساتها على مقروئية الصحف الورقية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الاتصال والعلاقات العامة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.

61. محمد جاسم فلحي، النشر الالكتروني، الطباعة والصحافة الالكترونية والوسائط المتعددة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

62. محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الاعلامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979.

63. محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الاعلامية، عالم الكتب، القاهرة، 2000.

64. محمد عبد الحميد، بحوث الصحافة، عالم الكتب، القاهرة، 1992.

65. محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979.

66. محمد عبد الحميد، دراسات الجمهور في بحوث الإعلام، عالم الكتب، القاهرة، 1993.

67. محمد عبد القادر قواسمية، جنوح الأحداث في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992.

68. محمد فريد محمود عزت، الصحافة الالكترونية التفاعلية : النشأة والتطور والمميزات والسلبيات، جمهورية مصر العربية، 2011.

69. محمد لعقاب، الصحفي الناجح، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2006.

70. محمد منير حجاب، أساسيات البحوث العلمية والاجتماعية، ط3، دار الفجر، القاهرة، 2002، ص.

71. محمد منير حجاب، مدخل إلى الصحافة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2010.

72. محمد منير حجاب، وسائل الاتصال، نشأتها وتطورها، دار الفجر، القاهرة، 2003.

73. محمود، علم الدين، الصحافة الالكترونية، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2008.

74. منال قدواح، اتجاهات الصحفيين الجزائريين نخو استخدام الصحافة الالكترونية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.

75. نزار بشير جديد، الإعلام المقروء بين الصحافة الورقية والصحافة الإلكترونية ، دار الاعصار العلمي، عمان، الأردن، 2015.

76. الهام بوثلجي، الصحافة الالكترونية واتجاهات القراء,مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال ,جامعة الجزائر2011,3.

77. وليد حميدي، الاشهار في الصحافة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علو الاعلام والاتصال، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2010.

78. يمينة بلعاليا، الصحافة الالكترونية في الجزائر بين تحدي الواقع والتطلع نحو المستقبل، رسالة ماجيستير في علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2006.

79. يوسف تمار، تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين، طاكسيج كوم، الدراسات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

80. Balle Francis, My Thes et realite de la liberte de la Presse, Compus, in Encyclo Pedie Universelise, Paris, 1990.

81. Barnaul Erik, Moss Communication, rinehart and company, New York, -1980.

82. المديرية العامة لأمن الوطني، الإحصائيات الإجمالية يوم 2015/02/15، 15:30: http//www.dgsn.dz/

83. عبد الحميد ع، " توظيف 16 ألف عون سنويا"، http:// www.eloumma.corlar

84. التدابير الوقائية في مكافحة الجريمة، http://www.magharebia.com/.